

التفمييز ضد المرأة

في المجتمع السوري (٢/٢)

إدراك العنف الأسري



التميز ضد المرأة في المجتمع السوري (2/2): إدراك العنف الأسري

آب / أغسطس 2017

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي ©

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

اليوم التالي - اسطنبول-تركيا

Address: Cihangir, Palaska Sk NO: 5 D:3/ 34250 Beyoğlu-İstanbul, Turkey

Tel: +90 (212) 252 3812

Email: info@tda-sy.org

www.tda-sy.org

قائمة المحتويات

1	ملخص تنفيذي
3	أبرز النتائج
8	مقدمة
9	مصطلحات وتعريفات إجرائية
10	المنهج والعينة
13	الفصل الأول: إدراك العنف الأسري
13	انتشاره في المحيط الاجتماعي
15	القاصرين في العنف الأسري
16	أسباب سكوت المرأة عنه
18	التعرض للعنف الأسري داخل المنزل
18	العنف داخل المنزل بين الرجال والنساء
18	التعرض الشخصي للعنف داخل المنزل عند النساء
20	من هو المعتدي؟
21	ردة الفعل على الاعتداء
22	الفصل الثاني: إدراك أشكال العنف الزوجي ضد المرأة والموقف منها
22	مدى انتشاره
27	آراء في العقوبة التي يستحقها الزوج المعتدي
28	في حالة الاعتداء الجسدي
32	في حالة الاعتداء اللفظي
36	في حالة التهديد اللفظي
40	في حالة حجز الحرية
45	الفصل الثالث: تبرير العنف الزوجي ضد المرأة
47	تبرير من دون تحميل المرأة المسؤولية
47	التبرير الديني: مقولة "الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات"
52	التبرير بالمقارنة: مقولة "العنف ضد الزوجة قليل في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية المجاورة"
56	تبرير يعتبر أن المرأة المعنفة مسؤولة عن العنف ضدها
56	افتراض أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي هن نساء غير متعلمات
60	افتراض وجود أسباب منطقية للعنف ضد المرأة
65	الفصل الرابع: جرائم "الشرف"
65	إدراك انتشارها
66	آراء في العقوبة التي يستحقها القاتل
67	في حال اكتشاف وجود علاقة غير شرعية
72	في حال خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل
76	في حال خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر
80	في حال خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى
85	توصيات
86	الاستبيان

ملخص تنفيذي

يهدف التعرف على إدراك العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع السوري، قامت "اليوم التالي" بإجراء مسح شمل ستة محافظات سورية في مناطق سيطرة كل من المعارضة والنظام والإدارة الذاتية الديمقراطية، بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين في تركيا. اعتمد المسح على عينة طبقية متعددة المراحل بالاعتماد على التخصيص النسبي (رجال/نساء) وبلغ عدد المستجيبين 2091: 1120 رجلاً و971 امرأة. تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان ومن خلال مقابلات وجاهية قام بإجرائها باحثو اليوم التالي المدربون. يعرض هذا التقرير نتائج تحليل البيانات.

بدأ البحث بمحاولة التعرف على إدراك المستجيبين لانتشار العنف الأسري ضد المرأة، فوجد أن النساء أكثر دراية بحوادث اعتداء من هذا النوع من العنف، وأن الحرص على الأبناء و"الخجل والرغبة في عدم إطلاع الآخرين على المشاكل" بالإضافة إلى غياب جهة تثق بها المرأة يمكن أن تحميها كانت الأسباب الأبرز التي تجعل المرأة السورية المعنفة تلتزم الصمت. بلغت نسبة النساء اللواتي قلن إنهن تعرضن لعنف داخل المنزل 21.2%، تقريباً ضعف نسبة الرجال الذين أفادوا بنفس الإجابة. في 61.5% من حالات حدوث الاعتداء كان الفاعل هو الزوج، لكن نسبة قليلة جداً منهن (أقل من 7%) قمن بالتبليغ عن الاعتداء لأحد الجهات المعنية. بشكل عام، لا تبلغ النساء عن العنف الواقع ضدها داخل المنزل. كما كشفت النتائج عن أن أكثرية حوادث العنف الأسري (69.2%) تحدثت في حضور قاصرين (أبناء، أو أقارب أو غيرهم). وفي أكثر من ثلث هذه الاعتداءات يتعرض هؤلاء القاصرين إلى عنف أيضاً.

في الفصل الثاني تم التركيز على أحد أشكال العنف الأسري ضد المرأة الأكثر انتشاراً وهو العنف الزوجي. تعتقد النسبة الأكبر من الرجال (أكثر من الثلث) أن انتشار هذا النوع من العنف قليل أو نادر، بينما تقول النسبة الأكبر من النساء (43.3%) إنه منتشر إلى حد ما أو إن انتشاره كبير. وأظهر تحليل النتائج وجود علاقة إيجابية متوسطة الشدة بين التعرض للعنف داخل المنزل والاعتقاد بمدى انتشار العنف الزوجي، فالذين تعرضوا بشكل شخصي لعنف داخل المنزل يميلون للاعتقاد أن انتشار العنف الزوجي واسع بشكل ما. على الرغم من وجود شبه إجماع على أن الاعتداء الجسدي وحجز الحرية هي حالات عنف تستوجب المسائلة القانونية، حوالي ثلث المستجيبين لا يعتقدون أن ذلك ينطبق على التهديد والاعتداء اللفظيين. لكن النظر إلى البيانات على أساس الجندر يظهر الفرق الكبير في المواقف، حيث أن نصف الرجال لا يريدون معاقبة مرتكب الاعتداء الجسدي وأكثرية ترفض هكذا عقوبة لمرتكب حجز الحرية. بالإضافة لما سبق ذكره، تم تحديد الفئات الاجتماعية والديمغرافية التي يزداد فيها رفض محاسبة المعتدي في كل من الحالات المذكورة.

لتكوين فهم أعمق لإدراك المستجيبين للعنف الزوجي ضد المرأة، خصصت الدراسة الفصل الثالث للخوض في تفاصيل المبررات التي تسوّغ هكذا عنف فوجدت قبول واسع للتبرير الديني (الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات) ولتحميل المرأة المسؤولية عن العنف الواقع ضدها على اعتبارها هي من تدفع الزوج للعنف في بعض الأحيان، ففي الحالتين كانت نسبة الذين رفضوا هاذين التبريرين بحدود الثلث. أما التبرير بالمقارنة (حالات العنف ضد الزوجة قليلة في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية المجاورة)

فيبدو أنه الأكثر شيوعاً (عارضه فقط 16.9%) والتبرير الأقل انتشاراً هو الذي يحمل المرأة المسؤولية بكونها غير متعلمة (النساء اللواتي تعرضن أو يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن عادة هنّ نساء غير متعلّقات) حيث وصلت نسبة المعارضة إلى حدود الـ 45%. لكن المثير للاهتمام هو الاختلاف الكبير في الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للفئات التي ينتشر بينها هذا التبرير الأخير بالمقارنة مع التبريرات الأخرى: العلمانيين وليس الإسلاميين، الأقليات وليست الأكثرية السنية أو العربية، وفي المدن الكبرى (دمشق وحلب وحمص).

في الفصل الأخير من هذا التقرير تم تناول قضية جد حساسة والمعروفة باسم جرائم "الشرف". على الرغم من أن الحسكة تأتي في مقدمة المناطق يقول فيها المستجيبون إنهم سمعوا بحادثة من هذا النوع وقعت خلال العام الماضي، إلا أنهم الأكثر تأييداً للتعامل معها كأى جريمة قتل أخرى. فالموقف العام ينحاز لصالح التعامل مع هذا النوع من الجرائم بشكل مختلف عن جرائم القتل الأخرى. مع ذلك، النساء أكثر تشدداً من الرجال في هذه المسألة حيث قال حوالي ثلثهن في كل الحالات تقريباً (باستثناء في حال وجود علاقة غير شرعية) إنه يجب التعامل معها مثل أي جريمة قتل أخرى، مقابل حوالي ربع الرجال. يبدو أنهم (رجال ونساء) يميلون بشكل كبير نحو تخفيف الحكم عن القاتل في حال اكتشاف علاقة غير شرعية للضحية. لذلك يتطلب التأثير في هذه الآراء جهوداً جبارة.

لم تكتف هذه الدراسة بتقييم تقديرات عن طبيعة انتشار العنف الأسري وإدراكه في المجتمع السوري وإنما خاضت في أدق التفاصيل، حيث قامت بتحديد الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للفئات التي يزداد فيها رفض التعامل مع جرائم الشرف كأى جرائم قتل أخرى ورفض المسائلة القانونية للمعتدي في حالة العنف الزوجي والتبريرات التي ترافق هكذا اعتداءات. كل ذلك من شأنه أن يساعد المنظمات والسلطات القادمة في رسم الخطط والبرامج اللازمة للعمل على تحقيق ما كان قد بدأه ناشطون سوريون في وقت سابق في عام 2005 تحت عنوان "الحملة الوطنية لمناهضة جرائم الشرف" وغيرها من نشاطات رامية لإنهاء كل أشكال التمييز ضد المرأة في سوريا.

أبرز النتائج

الفصل الأول: إدراك العنف الأسري

- النسبة الأكبر من النساء (46.0%) قالت إنها تعرف امرأة تعرضت لعنف من قبل أحد أفراد عائلتها، بينما قالت أكثرية الرجال (59.6%) إنها لا تعرف أي امرأة تعرضت لذلك.
- يصل التبليغ، عن معرفة بحالات اعتداء على امرأة من قبل أحد أفراد عائلتها، أعلى مستوياته في العينة الكلية (رجال ونساء) عند الأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أقل من الأفراد وربات المنزل والإسلاميين والفئة العمرية بين 36-45 والأقل دخلاً وفي دمشق وإدلب وفي مناطق سيطرة الإدارة الذاتية والمعارضة وعند السنة.
- السببان الرئيسيان، برأي المستجيبين، اللذان يمنعان المرأة من الشكوى أو التبليغ للجهات المختصة عن تعرضها لعنف أسري كانا "من أجل الأبناء" و "الخجل والرغبة في عدم إطلاع الآخرين على المشاكل". وتظهر مقارنة النتائج بين الرجال والنساء أن النساء يذكرن بشكل أكبر من الرجال سبب ثالث ألا وهو "غياب جهة تثق بها وقادرة على حمايتها": ذكره 42.5% من النساء مقابل 25.2% من الرجال.
- النساء المعنفات أكثر ذكراً، من اللواتي قلن إنهن لم يتعرضن لأي اعتداء داخل المنزل، لكل من الأسباب التالية: "غياب جهة تثق بها المرأة وقادرة على حمايتها"، و "الخوف من تبعات الشكوى، ولأنها "تعتبر أنه أمر عادي".
- أكثر من ربع المستجيبين قالوا إنهم تعرضوا بشكل شخصي أو كانوا شهوداً على حالة عنف داخل المنزل (27.2%)، وقال 55.6% إنهم لم يتعرضوا ولم يكونوا شهوداً أبداً على أي موقف كهذا.
- بلغت نسبة النساء اللواتي بلغن عن تعرضهن لعنف داخل المنزل 21.2% و 16.9% رفضن الإجابة على هذا السؤال. النساء أكثر تبليغاً من الرجال (حوالي الضعف).
- يصل التبليغ عن التعرض للعنف داخل المنزل بشكل شخصي، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند الأقل تعليماً والإسلاميات والأصغر في السن والأكثر دخلاً وفي حلب وإدلب ومخيمات تركيا وفي مناطق المعارضة والمناطق الغير محاصرة منها وعند العريبات والمطلقات والمتزوجات.
- في 40% من الحالات التي يحدث فيها العنف داخل المنزل يكون الفاعل هو الشريك.
- قالت 61.5% من النساء إن آخر حالة عنف داخل المنزل تعرضت لها، بشكل شخصي أو كانت شاهداً عليها، كانت من طرف الشريك، وفي المرتبة الثانية الإخوة (17.1%)، والثالثة أحد الوالدين (8.8%).
- لا تبلغ النساء عن العنف الواقع ضدها في المنزل: نسبة اللواتي قلن إنهن قمن بالتبليغ عن الحادثة ارتفعت قليلاً ووصلت إلى 13.9% عندما كان المعتدي أحد أقارب المعتدى عليها أو كان شخصاً من خارج العائلة. أما في حالة الزوج فقط 6.8% قمن بالتبليغ عن الحادثة لأحد الجهات المختصة.
- حوالي 18% من حالات العنف الأسري ضد المرأة هي حالات تكون فيها المرأة قاصر. وأكثرية حوادث هذا العنف (69.2%) تحدث في حضور قاصرين (أبناء، أو أقارب أو غيرهم). وفي أكثر من ثلث هذه الاعتداءات يتعرض هؤلاء القاصرين إلى عنف أيضاً.

الفصل الثاني: إدراك أشكال العنف الزوجي ضد المرأة والموقف منها

- تدرك النساء أكثر من الرجال العنف الزوجي ضد المرأة، حيث تقول النسبة الأكبر منهن (43.3%) إنه منشتر إلى حد ما أو إنه منشتر بشكل كبير مقابل 30.9% قلن إنه قليل و فقط 18% قالوا إنه نادراً ما يحصل. بالمقابل قال ثلث الرجال إنه منشتر إلى حد ما أو بشكل كبير، فالنسبة الأكبر منهم على ما يبدو والتي بلغت 36.3% تعتقد إنه قليل الانتشار وحوالي ربعهم يقول إنه نارا ما يحدث.
- الذين سبق لهم أن تعرضوا لاعتداء داخل المنزل يميلون إلى الاعتقاد بأن العنف الزوجي ضد المرأة منشتر بشكل كبير.

- الذين كانوا شهوداً على اعتداء ما داخل المنزل (لم يتعرضوا له بشكل شخصي) يميلون إلى الاعتقاد بأن هذا العنف منتشر إلى حد ما.
- الذين لم يسبق لهم التعرض لاعتداء ما داخل المنزل ولم يكونوا شهوداً عليه، يميلون إلى الاعتقاد بأن انتشار هذا النوع من العنف قليل أو نادر.
- أما الذين فضلوا عدم التصريح فيما لو تعرضوا لعنف داخل المنزل، يميلون إلى عدم إبداء موقف واضح من طبيعة انتشار العنف الزوجي.
- يصل التبليغ عن انتشار العنف الزوجي ضد المرأة، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند الشابات (أقل من 25 عام) والأقل دخلاً وفي دمشق والحسكة وإدلب وفي مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية الديمقراطية.
- يصل التبليغ عن انتشار العنف الزوجي ضد المرأة، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند الأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد والعاطلين عن العمل والإسلاميين وفي إدلب وريف دمشق وفي مناطق سيطرة المعارضة والعرب والسنة والمتزوجين.
- كل من التهديد أو الإهانة اللفظية لا يتم تلقيه كعنف يستوجب العقوبة القانونية من حوالي ثلث المستجيبين. تختلف هذه النسبة بشكل كبير في حالة العنف الجسدي والاحتجاز داخل المنزل حيث نجد نوع من الإجماع بين المستجيبين على أنها حالات تستوجب المسائلة القانونية.
- تقول 72.4% من النساء إنه في حالة الاعتداء الجسدي يجب معاقبة الفاعل، بينما تتخفف النسبة إلى حوالي النصف في حالة الرجال.
- تقول أكثر من نصف النساء أن حجز الحرية يتوجب معاقبة الفاعل، وتراجع النسبة إلى 38.4 عند الرجال.
- حوالي ربع النساء يقلن إن التهديد أو الإهانة اللفظيين يستوجبان معاقبة الفاعل وتراجع النسبة إلى حدود الـ 17% عند الرجال.
- في حالة الاعتداء الجسدي، تبلغ القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة النساء، أدنى مستوياتها عند الأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات والأكبر من 56 عام وعند الأقل دخلاً وفي مخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة المعارضة والعربيات والنساء السنة والمتزوجات والأرامل.
- في حالة الاعتداء الجسدي، تصل القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة الرجال، أدنى مستوياتها عند الأقل تعليماً والإسلاميين وفي دمشق وحلب ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة المعارضة وعند العرب والسنة.
- في حالة الاعتداء اللفظي، تبلغ القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة النساء، أدنى مستوياتها عند الأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أفراد أكثر وربات المنزل والإسلاميات وفي حمص وحلب ومخيمات تركيا ومناطق سيطرة كل من النظام والمعارضة وفي المناطق الغير محاصرة وعند العربيات والمتزوجات.
- في حالة الاعتداء اللفظي، تصل القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة الرجال، أدنى مستوياتها عند المسؤولين عن إعالة عدد أفراد أكبر والذين يمارسون عملاً ما والأكبر من 36 عام وحمص ودمشق وحلب ومخيمات تركيا ومناطق سيطرة النظام والعرب والشيعية والمتزوجين.
- في حالة التهديد اللفظي، تبلغ القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة النساء، أدنى مستوياتها عند العربيات والأرامل والمتزوجات والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وعند صاحبات الدخل المنخفض والمتوسط بالمقارنة مع العالي وفي حمص ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة النظام والمعارضة.
- في حالة التهديد اللفظي، تصل القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة الرجال، أدنى مستوياتها عند العرب والشيعية والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد والإسلاميين وذوي الدخل المتوسط والعالي وفي حمص ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة كل من النظام والمعارضة.

- في حالة حجز الحرية، تبلغ القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة النساء، أدنى مستوياتها عند العربيات والسنة والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وصاحبات الدخل المنخفض والمتوسط بالمقارنة مع العالي وفي مخيمات تركيا ومناطق سيطرة المعارضة والمناطق الغير محاصرة منها.
- في حالة حجز الحرية، تصل القناعة بضرورة معاقبة الفاعل، في عينة الرجال، أدنى مستوياتها عند العرب والأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر والعاملين والإسلاميين وذوي الدخل المتوسط وفي مخيمات تركيا ومناطق سيطرة النظام والمعارضة والمناطق الغير محاصرة.
- تريد أكثرية النساء مسائلة المعتدي قانونياً في كل الحالات (67.5%)، وإن كن يردن التساهل في حالي الاعتداء والتهديد اللفظيين، وتراجع نسبة التأييد لهذه المسائلة الكاملة في حالة الرجال إلى حدود النصف (54.3%).

الفصل الثالث: تبرير العنف الزوجي ضد المرأة

- فقط حوالي ثلث المستجيبين عارضوا مقولة "الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات".
- فقط 16.9% عارضوا فرضية أن الحال في سوريا ليس بالسيئ بالمقارنة مع الدولة العربية.
- فقط 35.8% عارضوا المقولة التي تحمل المرأة المسؤولية باعتبارها هي من تدفع الرجل للعنف في بعض الأحيان.
- أقل من نصف المستجيبون رفضوا تحميل المسؤولية للمرأة بحجة أنها غير متعلمة.
- في حالة التبرير الديني (الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات)، يصل تأييد هذا التبرير، في عينة النساء، إلى أعلى مستوياته عند العربيات والسنة والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات ومن هن فوق الـ 36 عام وصاحبات الدخل المتوسط وفي مخيمات تركيا وحلب وإدلب وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق الغير محاصرة.
- في حالة التبرير الديني (الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات)، يبلغ تأييد هذا التبرير، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند العرب والأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد والعاطلين عن العمل والإسلاميين والشباب (أقل من 25 عام) والأقل دخلاً وفي مخيمات تركيا وإدلب وحلب وريف دمشق وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق الغير محاصرة.
- في حالة التبرير بالمقارنة (العنف ضد الزوجة قليل في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية)، يصل تأييد هذا التبرير، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند العربيات وربات المنزل والإسلاميات وصاحبات الدخل المتوسط والعالي وفي مخيمات تركيا وحمص وفي مناطق سيطرة المعارضة.
- في حالة التبرير بالمقارنة (العنف ضد الزوجة قليل في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية)، يبلغ تأييد هذا التبرير، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند السنة والإسلاميين وذوي الدخل المنخفض والمتوسط ومخيمات تركيا وحلب ودمشق وفي مناطق سيطرة الإدارة الذاتية والمعارضة والغير محاصرين.
- في حالة التبرير بافتراض أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي هن نساء غير متعلمات (تبرير يحمل المرأة المسؤولية عن العنف الواقع ضدها)، يصل تأييد هذا التبرير، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند المسيحيات والعلمانيات والعازبات والأرامل والأكثر في السن وفي حمص ودمشق وفي مناطق سيطرة النظام وتزداد نسبة رفضه عند المحاصرات بالمقارنة مع الغير محاصرات وعند العربيات بالمقارنة مع الكرديات.
- في حالة التبرير بافتراض أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي هن نساء غير متعلمات (تبرير يحمل المرأة المسؤولية عن العنف الواقع ضدها)، يبلغ تأييد هذا التبرير، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند الشيعة والعلويين والعلمانيين والمتزوجين وأصحاب الدخل العالي وفي حمص وحلب وفي مناطق سيطرة النظام والمناطق المحاصرة.

- في حالة التبرير بافتراض وجود أسباب منطقية للعنف ضد المرأة (تبرير يحمل المرأة المسؤولية عن العنف الواقع ضدها)، يصل تأييد هذا التبرير، في عينة النساء، أعلى مستوياته عند العربيات والسنة والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وفي مخيمات تركيا وإدلب وحلب وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق الغير محاصرة.
- في حالة التبرير بافتراض وجود أسباب منطقية للعنف ضد المرأة (تبرير يحمل المرأة المسؤولية عن العنف الواقع ضدها)، يبلغ تأييد هذا التبرير، في عينة الرجال، أعلى مستوياته عند العرب والمتزوجين والأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد والعاطلين عن العمل والإسلاميين والشباب والأقل دخلاً وفي مخيمات تركيا وفي إدلب وحلب وفي مناطق سيطرة المعارضة والمناطق الغير محاصرة.

الفصل الرابع: جرائم "الشرف"

- فقط 15.5% قالوا إنهم سمعوا بجريمة شرف وقعت خلال العام الماضي في منطقتهم: حوالي ثلث المستجيبين في الحسكة قالوا إنهم سمعوا بجريمة شرف وقعت في منطقتهم خلال العام الماضي، وتراجعت النسبة إلى الربع في دمشق وحمص وإلى 11.1% في مخيمات تركيا وإلى أقل من 8% في ريف دمشق وحلب وإدلب.
- المستجيبين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية كانوا الأكثر تبليغاً عن حدوث جريمة شرف في مناطقهم خلال العام الماضي ثم جاءت مناطق سيطرة النظام (15.9%) ثم مناطق سيطرة المعارضة (11.6%).
- التوجه العام هو لصالح التعامل مع هذا النوع من الجرائم بشكل مختلف عن جرائم القتل الأخرى. مع ذلك، النساء أكثر تشدداً من الرجال في هذه المسألة حيث قال حوالي ثلثهن في كل الحالات تقريباً (باستثناء في حال وجود علاقة غير شرعية) إنه يجب التعامل معها مثل أي جريمة قتل أخرى، مقابل حوالي ربع الرجال. يبدو أنهم (رجال ونساء) يميلون بشكل كبير نحو تخفيف الحكم عن القاتل في حال اكتشاف علاقة غير شرعية للضحية.
- تزداد نسبة الذين قالوا إنهم قد سمعوا بحدوث جريمة شرف في المناطق المحاصرة بالمقارنة مع الغير محاصرة.
- في حال كان الدافع للجريمة هو اكتشاف وجود علاقة غير شرعية، وصل تأييد التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى، في عينة النساء، أدنى مستوياته عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات والفئة العمرية بين 26-55 عام وعند ذوي الدخل المتوسط وفي إدلب وحمص ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة النظام المعارضة وفي المناطق الغير محاصرة.
- في حال كان الدافع للجريمة هو اكتشاف وجود علاقة غير شرعية، بلغ تأييد التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى، في عينة الرجال، أدنى مستوياته عند الشيعة والعرب والمتزوجين والغير جامعيين والمسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد (سنة أو أكثر) والعاطلين عن العمل والإسلاميين والرجال الذين تجاوزوا الـ 46 عام وأصحاب الدخل المتوسط وفي حمص وإدلب ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة النظام المعارضة والمناطق الغير محاصرة.
- في حال كان الدافع للجريمة هو خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل، وصل تأييد التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى، في عينة النساء، أدنى مستوياته عند العربيات والمتزوجات واللواتي لم يتجاوزن المرحلة الثانوية والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وصاحبات الدخل المتوسط وفي إدلب ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة المعارضة وفي المناطق الغير محاصرة.
- في حال كان الدافع للجريمة هو خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل، بلغ تأييد التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى، في عينة الرجال، أدنى مستوياته عند العرب والشيعة والمتزوجين والمتعلمين الغير جامعيين والأرامل والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وعند غير الطلاب والإسلاميين والأكثر من 46 عام وذوي الدخل المتوسط وإدلب ومخيمات تركيا وحمص وفي مناطق سيطرة النظام المعارضة والمناطق الغير محاصرة منها.

- في حال كان الدافع للجريمة هو خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر، وصل تأييد التعامل معها كأبي جريمة قتل، في عينة النساء، أدنى مستوياته عند العربيات والمتزوجات والأرامل والأقل تعليماً والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وفي إدلب ومخيمات تركيا ومناطق سيطرة النظام والمعارضة وفي المناطق الغير محاصرة.
- في حال كان الدافع للجريمة هو خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر، بلغ تأييد التعامل معها كأبي جريمة قتل، في عينة الرجال، أدنى مستوياته عند العرب والشيعية والأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد والإسلاميين وفي إدلب ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة النظام والمعارضة وعند الغير محاصرين والأقل دخلاً.
- في حال كان الدافع للجريمة هو خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى، يتراجع تأييد التعامل معها كأبي جريمة قتل في عينة النساء عند المتعلمات الغير حاصلات على الثانوية والعربيات والمتزوجات والأرامل والمسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد وربات المنزل والإسلاميات وإدلب ومخيمات تركيا وفي مناطق سيطرة النظام والمعارضة والمناطق الغير محاصرة.
- في حال كان الدافع للجريمة هو خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى، بلغ تأييد التعامل معها كأبي جريمة قتل، في عينة الرجال، أدنى مستوياته عند العرب والشيعية والمتزوجين والأقل تعليماً والمسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد والعاطلين عن العمل والإسلاميين والأقل من 56 عام وإدلب ومخيمات تركيا ومناطق سيطرة النظام، ومناطق سيطرة المعارضة والغير محاصرة منها.

مقدمة

هذه الدراسة هي الجزء الثاني من تقرير التمييز ضد المرأة الذي تصدره اليوم التالي. ولتجنب الإطالة والتكرار، من أجل الاطلاع بشكل أفضل على سياقات البحث، نحيل إلى الجزء الأول والذي حمل عنوان "التمييز ضد المرأة في المجتمع السوري (2/1): إدراك حقوق المرأة وحرّياتها". باختصار شديد إذا كان السؤال الذي وجّه بحثنا في الجزء الأول هو كيف يفكر السوريون في حقوق المرأة وحرّياتها فإن سؤال الجزء الثاني هو كيف يفكر السوريون في العنف الأسري وبالأخص الشكل الأكثر شيوعاً منه (العنف الزوجي). ما هي طبيعة انتشاره، وماهي تصورات ومواقف السوريين من أشكاله المختلفة، وفي أي المناطق والفئات الاجتماعية والديمغرافية يزداد قبوله أو حضوره. من الضروري الانتباه أن ما يهمننا في هذا البحث هو إدراك المستجيبين لما هو عنف، لذلك لا تقارب هذه الدراسة ما يعرف بالعنف الرمزي والذي يتضمن أشكال من العنف غالباً غير مدركة من قبل الضحايا. كما لا بد من التنويه إلى المصاعب التي رافقت هذا العمل وبشكل خاص هذا الجزء، حيث أننا وجدنا أنفسنا مضطرين لاستبعاد السؤال عن أحد أشكال العنف الزوجي الرئيسية ألا وهو الإعتداء الجنسي. على الرغم من أن السؤال كان عن "العقوبة التي يستحقها مرتكب هكذا اعتداء"، إلا أننا خلال مرحلة تجربة الاستبيان لاحظنا رفضاً كبيراً للإجابة عليه بالإضافة إلى أننا تلقينا العديد من الشكاوي من الباحثين الميدانيين تطالب بضرورة حذفه بسبب حساسية الموضوع خصوصاً في المناطق المحافظة.

ينقسم هذا البحث إلى أربعة فصول:

الأول مخصص لإدراك العنف الأسري ضد المرأة.

الثاني يتناول أحد أنواع العنف الأسري الأكثر انتشاراً وهو العنف الزوجي ضد المرأة.

الثالث يخوض في تبريرات العنف الزوجي.

أما الرابع والأخير فيبحث بالتفصيل مسألة مايعرف بجرائم الشرف.

مصطلحات وتعريفات إجرائية

مناطق سيطرة الإدارة الذاتية: المناطق التي تسيطر عليها القوات التابعة لما يعرف بالإدارة الذاتية الديمقراطية. طرح المشروع بداية من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي برئاسة صالح مسلم، ليصار إلى الإعلان عن "الإدارة الذاتية الديمقراطية" في 2014 كحكم ذاتي يقوم على مبدأ اللامركزية. بعد الدعم الذي تلقته الوحدات الكردية وما يعرف بمجلس سوريا الديمقراطية من قبل التحالف الدولي وكذلك جمهورية روسيا الاتحادية، توسعت الإدارة بعد ذلك بشكل كبير وهي تتألف حالياً من ثلاث مقاطعات وهي الجزيرة (الحسكة) وعفرين وكوباني.

مناطق سيطرة النظام: المناطق التي يسيطر عليها النظام أو أحد قواته الرديفة من القوى الأجنبية.

مناطق سيطرة المعارضة: تشمل كافة المناطق التي تسيطر عليها أحد قوى المعارضة السورية.

مناطق محاصرة: في عينتنا هي مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة ومحاصرة من قبل قوات النظام أو حلفائه.

لا تشمل عينتنا أي مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سوريا.

المنهج والعينة

قامت اليوم التالي خلال الفترة الممتدة بين 17 أيلول / سبتمبر و22 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 بإجراء مسح ميداني يهدف إلى التعرف على إدراك العنف الأسري في المجتمع السوري. حيث قام باحثون ميدانيون مدربون، باستخدام الاستبيان، بإجراء 2091 مقابلة وجهاً لوجه شملت 1120 رجلاً و971 امرأة في مختلف المحافظات السورية.

رغم كافة المصاعب التي تواجه مرحلة جمع البيانات من خلال عمل ميداني في ظروف كالتالي تعيشها سوريا حالياً، حرب دائرة وتهجير مستمر للسكان، تمكنا من سحب عينة طبقية متعددة المراحل باعتماد التخصيص النسبي (رجال/نساء). أما بالنسبة لتحليل البيانات فتم إجراء تحليل احصائي: لرفض أو قبول فروض العدم H_0 (عدم وجود علاقة أو فرق ذو دلالة إحصائية بين متغيرين أو أكثر)، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مقياس مربع كاي الإحصائي (Chi-square) بمستويات معنوية أقل من/أو تساوي 0.05. بالإضافة إلى ذلك قمنا بإجراء نوعين من أنواع التحليل متعدد المتغيرات وهما التحليل التجميعي (Cluster Analysis) وتحليل التطابق (Correspondence analysis).

مراحل سحب العينة*	
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:
إجمالي عدد السكان في سوريا: 18 215 868	إجمالي عدد الذكور في سوريا: 9 214 866
مستوى الثقة: 95 %	مستوى الثقة: 95 %
هامش الخطأ: 2.2 %	هامش الخطأ: 3 %
عدم التجانس الأقصى: $p=q$	عدم التجانس الأقصى: $p=q$
حجم العينة المطلوب: 1985	حجم العينة المطلوب: 1067
إجمالي عدد النساء في سوريا: 9 001 002	إجمالي عدد النساء في سوريا: 9 001 002
مستوى الثقة: 95 %	مستوى الثقة: 95 %
هامش الخطأ: 3.2 %	هامش الخطأ: 3.2 %
عدم التجانس الأقصى: $p=q$	عدم التجانس الأقصى: $p=q$
حجم العينة المطلوب: 938	حجم العينة المطلوب: 938
<u>المرحلة الثالثة:</u>	
<p>تم فيها اعتماد عينة عنقودية عشوائية حسب المناطق والمحافظات وراعينا كذلك التوزيع الديني والإثني. كما هو موضح في الجدول (أ) والخريطة التاليفين. لا تتضمن العينة أي مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" كما أن صعوبة العمل في مناطق سيطرة النظام ومخاطره أثرت على حجم وطبيعة العينات فيه. يجدر التنويه أننا في هذه المرحلة نتعامل مع عينات إرشادية تساعدنا على فهم أفضل لموضوع بحثنا من خلال المقارنة بين مختلف الفئات الديمغرافية والاجتماعية ولكن لا يجب تعميم النتائج على هذه المناطق أو الفئات الدينية أو الإثنية.</p>	

* هذه أرقام تقديرية للسكان في 2015 فلا يوجد إحصاءات دقيقة (انظر <http://countrymeters.info/en/Syria>).

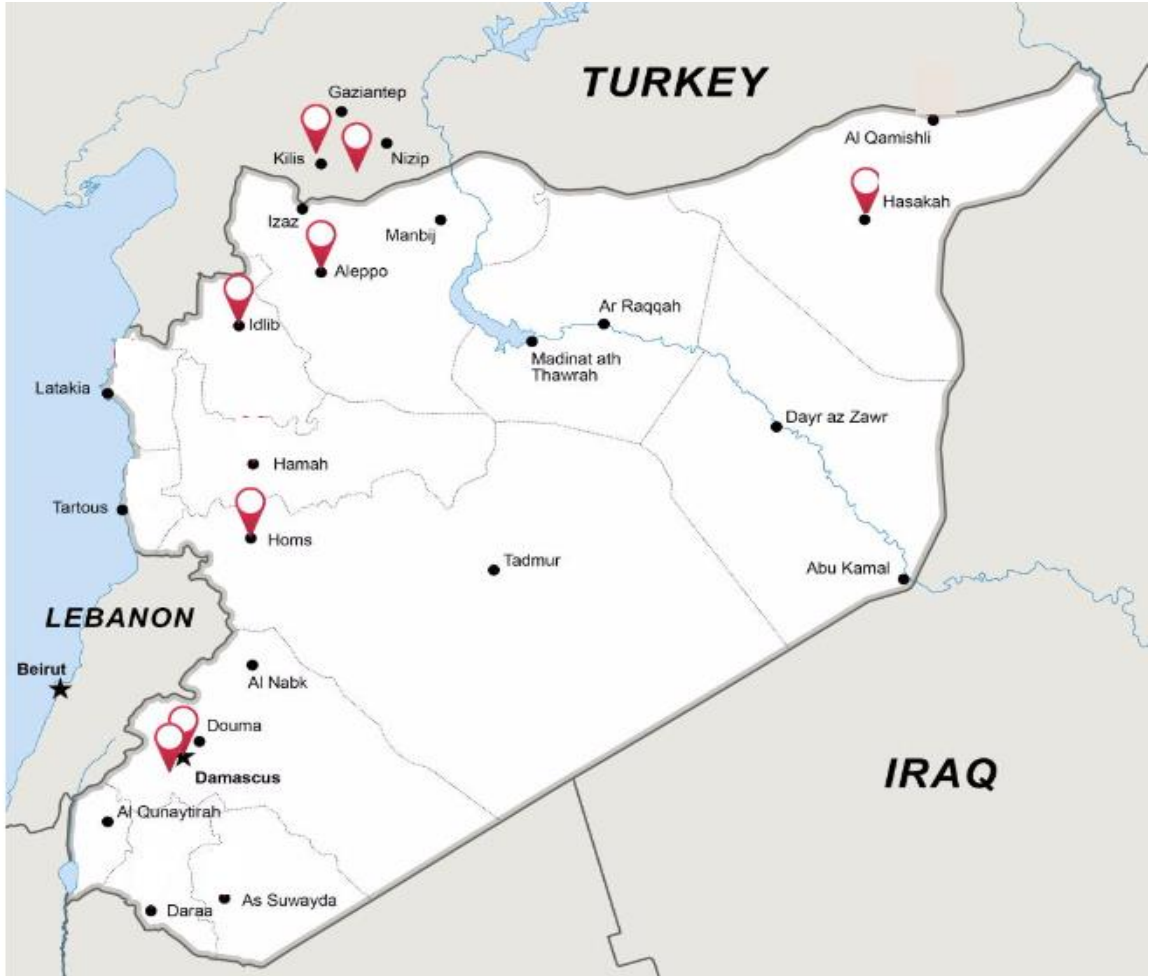
جدول (أ). توزيع العينة

المجموع	نساء	رجال	المحافظة *
363	141	222	الحسكة (مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية)
172	88	84	حلب (حي المشهد في مدينة حلب، اعزاز)
467	231	236	إدلب (جبل الزاوية، كفرومة، معرة النعمان)
323	68	255	حمص (حي الوعر في مدينة حمص، الرستن، أحياء في مناطق سيطرة النظام)
120	43	77	دمشق (أحياء في مناطق سيطرة النظام)
278	106	172	ريف دمشق (يلدا، ببيلا، بيت سحم، دوما، التل، بلدات في مناطق سيطرة النظام)
368	294	74	مخيمات تركيا (مخيم الإصلاحية، مخيم كلس)
2091	971	1120	المجموع
المنطقة			
309	84	225	مناطق سيطرة النظام
1415	739	676	مناطق سيطرة المعارضة
367	148	219	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية
2091	971	1120	المجموع
ضمن مناطق المعارضة			
414	132	282	محاصرة
1001	607	394	غير محاصرة
1415	739	676	المجموع
القومية - الإثنية			
1749	828	921	عربي
269	109	160	كردي
12	8	4	تركمان
56	25	31	أفضل عدم الإجابة
5	1	4	غير ذلك
2091	971	1120	المجموع
الديانة - الطائفة **			
1701	833	868	سنة
31	3	28	علويين
33	2	31	شيعية
15	10	5	مسيحيين
298	118	180	أفضل عدم الإجابة
13	5	8	غير ذلك
2091	971	1120	المجموع

*تمتع عن ذكر التفاصيل في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية و النظام حرصاً على سلامة الباحثين الميدانيين.

** لا يعني انخفاض العدد أو غياب بعض الطوائف من الجدول أنها غير حاضرة، فنسبة كبيرة منهم على الأرجح موجودة بين أولئك الذين فضلوا عدم الإجابة على هذا السؤال. كانت دراستنا السابقة (المسألة الطائفية في سوريا، اليوم التالي، شباط 2016) قد بينت كيف أن النسبة الأكبر لرافضي الإجابة عن سؤال الانتماء إلى طائفة بعينها كانت تأتي في المناطق التي يفترض أن فيها حضور بارز لأقلية ما (السويدياء مثلاً) أو ذات تعدد ديني أو إثني مثل (الحسكة وحمص). مع ذلك حافظنا على الأعداد القليلة فهي مفيدة للمقارنة، وفي الحالات التي كان فيها عدد العينة أقل من 30 ذكرنا الأرقام بالعدد وليس بالنسبة المئوية تجنباً لأي سوء فهم قد ينتج عن العينات الصغيرة.

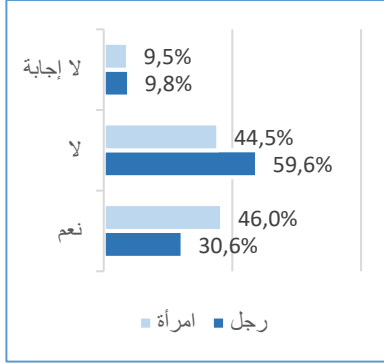
خريطة تظهر توزيع العينة داخل الأراضي السورية وفي مخيمات اللجوء التركية



الفصل الأول: إدراك العنف الأسري

انتشاره في المحيط الاجتماعي

شكل 1. هل تعرف امرأة تعرضت لاعتداء ما من قبل أحد أفراد عائلتها؟



النسبة الأكبر من النساء (46.0%) قالت إنها تعرف امرأة تعرضت لعنف من قبل أحد أفراد العائلة، وأكثرية الرجال (59.6%) قالت إنها لا تعرف أي امرأة تعرضت لذلك (شكل 1). لكن يجب الانتباه أن اعتبار فعل ما إنه "عنف" هنا يتعلق بالمفهوم الذي يحمله المستجيب عن العنف. سنتعرف لاحقاً، في هذا الفصل، على فهمهم لعدة أشكال منه. ما يهمنا في هذا البحث هو إدراك المستجيبين أنفسهم للعنف ومن ثم التعرف على آرائهم ومواقفهم بناء على فهمهم هذا.

سندرس بالتفصيل الاختلاف في مواقف المستجيبين (رجالاً ونساءً) على أساس الخصائص الديمغرافية والاجتماعية.

المتغيرات التي ترتبط بالتبليغ عن هذا العنف يلخصها الجدول (1) وهي على الشكل التالي:

التعليم: يتراجع التبليغ عن حوادث اعتداء على امرأة من قبل أحد أفراد عائلتها مع التقدم في التعليم.

الإعالة: المسؤولون عن إعالة عدد كبير (سبعة وما فوق) من الأفراد هم أقل تبليغاً من المسؤولين عن إعالة عدد أقل.

المهنة: يزداد التبليغ عن هذا العنف عند ربات المنزل (48.1%)، بعد هذه الفئة يأتي العاطلين عن العمل (40.1%) ثم العاملين والطلاب (حوالي الثلث).

الإيديولوجيا: يزداد التبليغ عند الإسلاميين بالمقارنة مع العلمانيين.

العمر: الأكثر تبليغاً عن حوادث عنف أسري في محيطهم الاجتماعي هي الفئة العمرية بين 36-45 عام.

الدخل: يتراجع التبليغ عن حوادث عنف أسري مع زيادة الدخل.

المحافظة: حوالي نصف النساء في دمشق قلن إنهن يعرفن امرأة تعرضت لعنف من قبل أحد أفراد العائلة، وتراجع النسبة إلى 43.7% في إلب و إلى 39.9% في الحسكة، وإلى حدود الثلث في حلب وريف دمشق ومخيمات تركيا، والربع في حمص. **المنطقة:** نسبة التبليغ في مناطق سيطرة النظام بلغت 27.8% بينما جاءت متقاربة في مناطق سيطرة المعارضة والإدارة الذاتية (بحدود الـ 40%).

الديانة-الطائفة: السنة أكثر تبليغاً عن حوادث من هذا النوع (40.0%) من العلويين (16.1%) أما الشيعة فحوالي ثلثهم رفض إعطاء موقف واضح.

جدول 1. معرفة امرأة تعرضت لاعتداء ما من قبل أحد أفراد عائلتها حسب بعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية

لا أعرف/لا إجابة	لا	نعم	
التعليم			
14,3%	42,9%	42,9%	أمية
12,9%	45,2%	41,9%	ابتدائية
11,1%	48,5%	40,5%	إعدادية
10,4%	54,5%	35,0%	ثانوية
6,5%	57,2%	36,3%	جامعية
عدد الأفراد المسؤولة عن إعتابهم			
7,3%	52,9%	39,7%	حتى شخصين
8,1%	53,4%	38,5%	بين 3-5 أشخاص
16,4%	50,3%	33,3%	سبعة أشخاص وما فوق
المهنة			
9,3%	55,4%	35,3%	تمارس عملاً ما
9,2%	59,2%	31,6%	طالبة
11,7%	48,2%	40,1%	عاطلة عن العمل
10,0%	41,9%	48,1%	ربة منزل
الإيديولوجيا*			
5,9%	62,6%	31,5%	أقصى العلمانية
12,8%	60,6%	26,5%	علماني
6,7%	53,1%	40,3%	وسط
12,2%	44,7%	43,0%	إسلامي
8,7%	53,4%	37,9%	أقصى الإسلام السياسي
العمر			
8,6%	54,6%	36,8%	حتى 25 عام
7,8%	54,3%	37,8%	بين 26-35 عام
9,0%	50,0%	41,0%	من 36-45 عام
16,1%	49,8%	34,1%	من 46-55 عام
16,1%	47,3%	36,6%	56 عام وما فوق
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
6,9%	47,9%	45,2%	أقل من 25 ألف
9,4%	54,6%	36,0%	بين 25-75 ألف

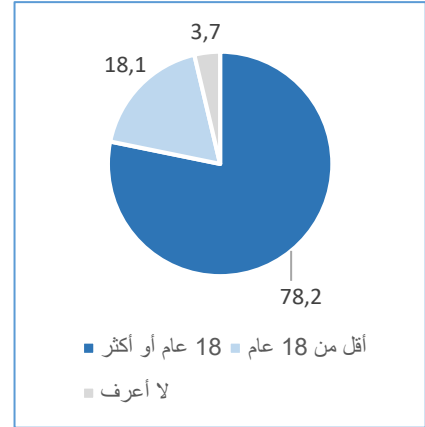
5,8%	59,8%	34,4%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
15,5%	59,4%	25,1%	حمص
10,8%	54,7%	34,5%	ريف دمشق
16,0%	46,7%	37,2%	مخيمات تركيا
2,3%	59,9%	37,8%	حلب
6,6%	53,4%	39,9%	الحسكة
7,3%	49,0%	43,7%	إدلب
0,8%	47,5%	51,7%	دمشق
المنطقة			
16,2%	56,0%	27,8%	مناطق سيطرة النظام
9,1%	51,5%	39,4%	مناطق سيطرة المعارضة
6,3%	53,7%	40,1%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية
الطائفة			
9,1%	50,9%	40,0%	سنة
33,3%	54,5%	12,1%	شيعة
3,2%	80,6%	16,1%	علويين
3	10	2	مسيحيين (بالعدد)

* لمعرفة الإيديولوجيا اعتمدنا على التقييم الذاتي للمستجيبين حيث قمنا بعرض سلم تقييم من 0-10 حيث صفر أقصى العلمانية وعشرة أقصى الإسلام السياسي وطلبنا من المستجيبين تحديد الموضع الأقرب لتوجهاتهم بهذا الخصوص. بعد ذلك قمنا بإعادة ترميز البيانات بالشكل التالي: 0 أقصى العلمانية، 1 و2 و3 علمانية، 4 و5 و6 وسط، 7 و8 و9 إسلامي، 10 أقصى الإسلام السياسي.

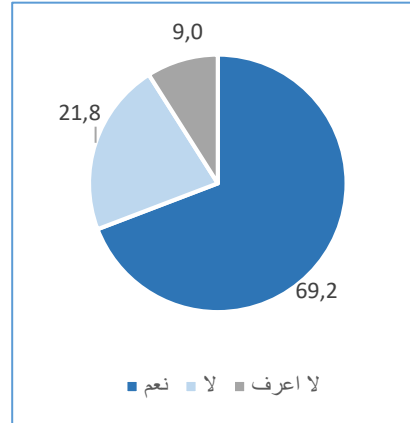
القاصرين في العنف الأسري

يظهر تحليل البيانات أن حوالي 18 % من حالات العنف الأسري ضد المرأة هي حالات تكون فيها المرأة قاصر (شكل 2). و على ما يبدو أكثرية حوادث هذا النوع من العنف (69.2%) تحدث في حضور قاصرين (أبناء، أو أقارب أو غيرهم) (شكل 3). وفي أكثر من ثلث هذه الاعتداءات يتعرض هؤلاء القاصرين إلى عنف أيضاً (شكل 4).

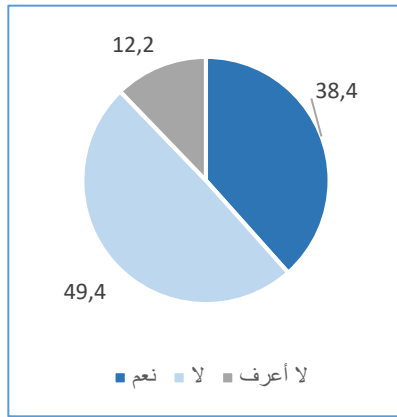
شكل 2. هل تعرف إن كان عمر المعتدي عليها أكثر من 18 عام أو أقل؟



شكل 3. هل تعرف إن كان يتواجد معها أفراد قاصرين (أقل من 18 عام؟)، أبناء أو إخوة أو أقارب؟



شكل 4. هل تعرضوا أيضاً لعنف في تلك الحادثة/ أو الحوادث؟

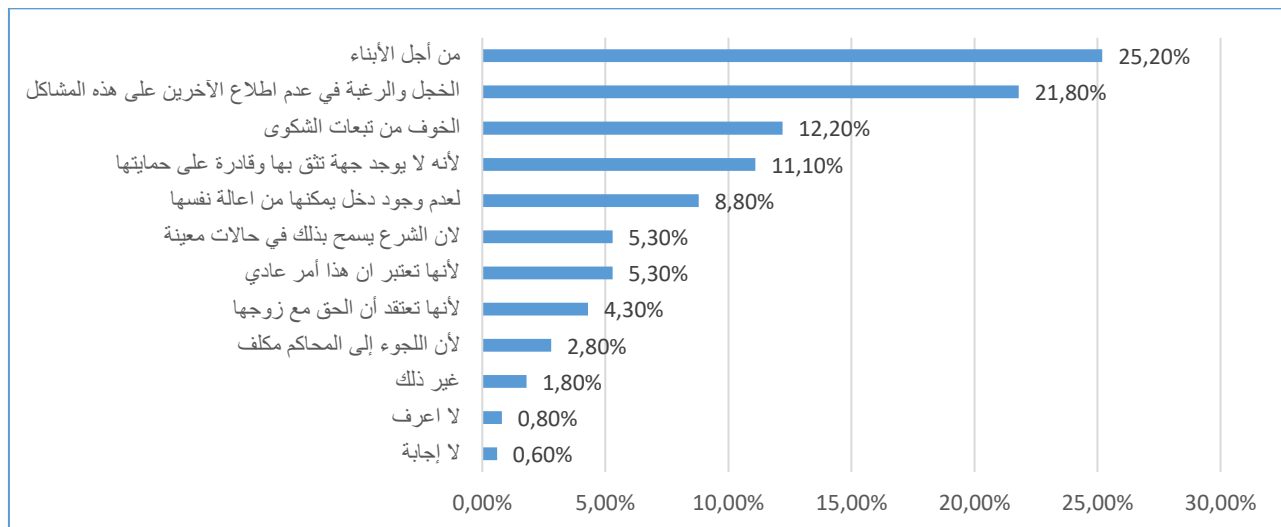


أسباب سكوت المرأة عنه

لكن مالذي يجعل النساء يرضخن للعنف الأسري برأي المستجيبين؟

يبدو أن السببين الرئيسيين برأيهم هما حرصاً على الأبناء والخجل والرغبة في عدم إطلاع الآخرين على هذه المشاكل (شكل 5). لكن هذا ما تظهره النظرة العامة، أما النظر بالتفصيل والمقارنة بين إجابات النساء ستظهر فرقاً مثيراً للاهتمام: ترتفع نسبة الذين ذكروا من بين الأسباب غياب جهة تثق بها وقادرة على حمايتها إلى 42.5% عند النساء مقابل حوالي ربع الرجال. كما يلاحظ أن الرجال أكثر ذكراً من النساء للدعاء الذي يفترض أن الزوج على حق (جدول 2).

شكل 5. ما هي أهم ثلاثة أسباب تدفع المرأة لعدم تقديم شكوى عند تعرضها لاعتداء من قبل أحد أفراد العائلة؟ (ثلاثة خيارات)

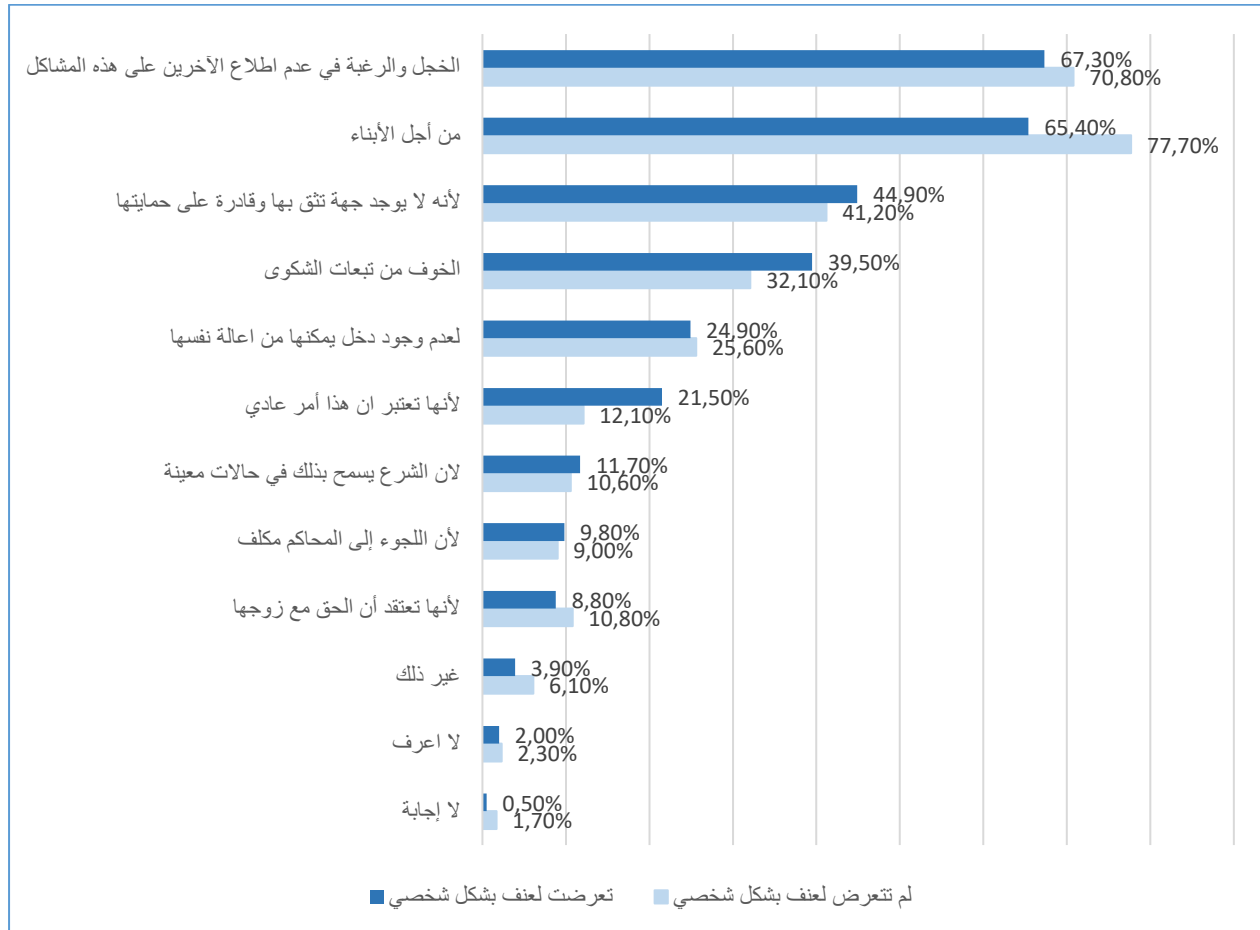


جدول 2 . أهم ثلاثة أسباب تدفع المرأة لعدم تقديم شكوى عند تعرضها لاعتداء من قبل أحد أفراد العائلة حسب الجندر

النساء	الرجال	
74,8%	76,5%	من أجل الأبناء
68,8%	62,8%	الخجل والرغبة في عدم اطلاع الآخرين على هذه المشاكل
42,5%	25,2%	لأنه لا يوجد جهة تثق بها وقادرة على حمايتها
34,0%	39,2%	الخوف من تبعات الشكوى
25,8%	26,7%	لعدم وجود دخل يمكنها من اعالة نفسها
14,1%	17,6%	لأنها تعتبر ان هذا أمر عادي
12,0%	19,4%	لان الشرع يسمح بذلك في حالات معينة
10,3%	15,1%	لأنها تعتقد أن الحق مع زوجها
8,9%	8,1%	لأن اللجوء إلى المحاكم مكلف

سنقارن الآن بين إجابات النساء اللواتي قلن إنهن تعرضن شخصياً لعنف عائلي وتلك اللواتي لم يتعرضن لهكذا عنف: بشكل عام لا تختلف الإجابات كثيراً، الفروقات البارزة جاءت في كون النساء المعنفات أكثر ذكراً لغياب جهة تثق المرأة بها وقادرة على حمايتها، والخوف من تبعات الشكوى، ولأنها تعتبر أنه أمر عادي (شكل 6).

شكل 6. أهم ثلاثة أسباب تدفع المرأة لعدم تقديم شكوى عند تعرضها لاعتداء من قبل أحد أفراد العائلة حسب التعرض للعنف عند النساء

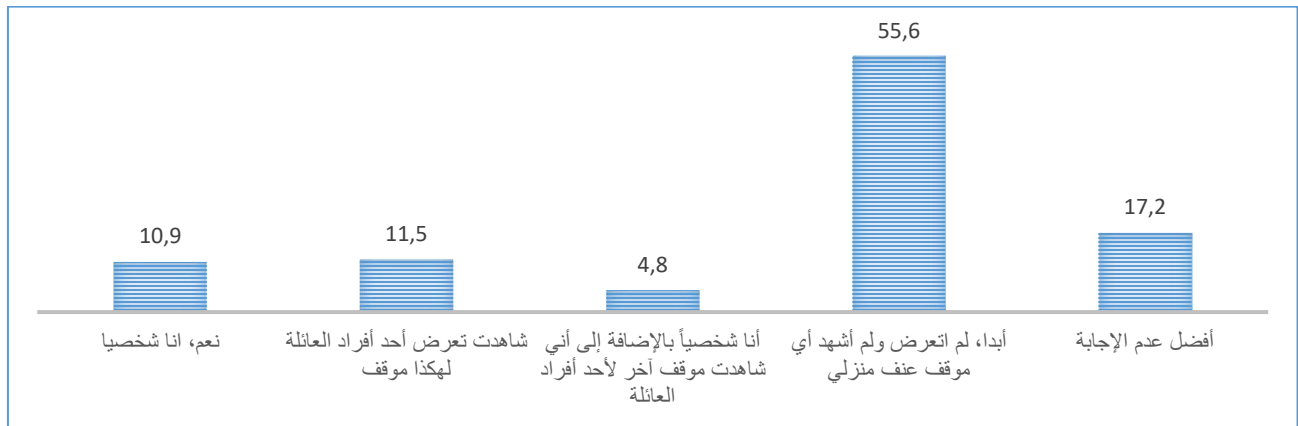


التعرض للعنف الأسري داخل المنزل

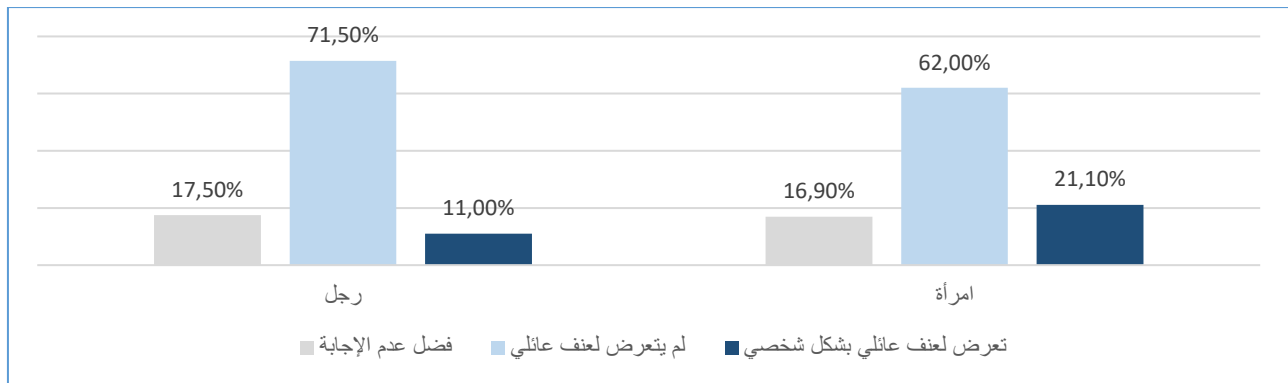
العنف داخل المنزل بين الرجال والنساء

أكثر من ربع المستجيبين قالوا إنهم تعرضوا بشكل شخصي أو كانوا شهوداً على حالة عنف داخل المنزل (27.2 %)، وقال 55.6 % إنهم لم يتعرضوا ولم يكونوا شهوداً أبداً على أي موقف كهذا (شكل 7). يلاحظ النسبة المرتفعة نسبياً من الذين فضلوا عدم الإجابة على هذا السؤال. أما بين النساء أنفسهم فبلغت نسبة اللواتي بلغن عن تعرضهن لعنف داخل المنزل 21.2 % و 16.9 % رفضن الإجابة على هذا السؤال. النساء أكثر تبليغاً من الرجال (حوالي الضعف) (شكل 8).

شكل 7. هل تعرضت شخصياً أو شهدت موقف عنف داخل المنزل؟



شكل 8. التعرض الشخصي لعنف داخل المنزل حسب الجندر



التعرض الشخصي للعنف داخل المنزل عند النساء

المتغيرات التي ترتبط بالتبليغ عن التعرض شخصياً للعنف داخل المنزل في عينة النساء يلخصها الجدول (3) وكانت كالتالي: التعليم: يتراجع التبليغ عن التعرض الشخصي لهذا العنف مع التقدم في التعليم. الإيديولوجيا: الإسلاميات يبلغن عن تعرضهن لعنف داخل المنزل أكثر من العلمانيات.

العمر: بشكل عام يتراجع التبليغ عن هذا العنف مع التقدم بالعمر. ولعل أكثر ما يثير الانتباه لدى مقارنة النتائج على مستوى العمر، هو الزيادة المهمة في نسبة رافضي الإجابة عن هذا السؤال مع التقدم في العمر.

الدخل: يزداد التبليغ عن هذا العنف عند ذوات الدخل الأعلى بالمقارنة مع الأقل.

المحافظة: قالت حوالي ربع النساء في حلب وإدلب ومخيمات تركيا إنهن تعرضن لعنف داخل المنزل بشكل شخصي، وكذلك فعلت 18.6% من النساء في دمشق و13.2% في ريفها. وانخفضت النسبة بشكل كبير في كل من الحسكة وحمص، لكن يلاحظ ارتفاع نسبة النساء اللواتي رفض الإجابة على هذا السؤال بشكل كبير في هاتين المنطقتين الأخيرتين بالإضافة إلى ريف دمشق وإدلب.

المنطقة: النساء في مناطق المعارضة هن الأكثر تبليغاً عن هذا العنف (حوالي الربع) وتتقارب النسبة في كل من مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية (حوالي 9%).

النساء في المناطق الغير محاصرة أكثر تبليغاً عن هذا العنف بالمقارنة مع النساء في المناطق المحاصرة.

القومية-الاثنية: قالت حوالي ربع النساء العربيات إنهن تعرضن لعنف داخل المنزل مقابل 5.5% من الكرديات.

الحالة المدنية: يزداد التبليغ عن هذا العنف عند المطلقات، تأتي بعدهن المتزوجات ثم الأرمال، بينما العازبات هن الأقل تبليغاً.

جدول 3. التعرض الشخصي للعنف داخل المنزل عند النساء حسب بعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية

التعليم	تعرضت لعنف داخل المنزل بشكل شخصي	لم تتعرض لعنف داخل المنزل	فضلت عدم الإجابة
أمية	38,9%	52,8%	8,3%
ابتدائية	31,6%	53,3%	15,1%
اعدادية	22,1%	59,3%	18,6%
ثانوية	20,3%	64,0%	15,8%
جامعية وما فوق	15,4%	66,3%	18,3%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	12,1%	71,7%	16,2%
علمانيات	5,8%	74,2%	20,0%
وسط	22,7%	62,2%	15,1%
إسلاميات	22,5%	57,6%	19,9%
أقصى الإسلام السياسي	40,2%	52,2%	7,6%
العمر			
حتى 25 عام	17,1%	70,4%	12,6%
بين 26-35 عام	15,1%	69,5%	15,4%
بين 36-45 عام	16,3%	63,6%	20,1%
بين 46-55 عام	14,9%	61,8%	23,3%
56 عام وما فوق	10,8%	61,3%	28,0%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألف	19,3%	69,6%	11,1%
بين 25-75 ألف	22,0%	62,7%	15,3%

10,4%	63,5%	26,0%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
30,9%	66,2%	2,9%	حمص
17,0%	73,8%	9,2%	الحسكة
19,8%	67,0%	13,2%	ريف دمشق
0,0%	81,4%	18,6%	دمشق
10,9%	61,9%	27,2%	مخيمات تركيا
24,7%	48,1%	27,3%	إدلب
10,2%	61,4%	28,4%	حلب
المنطقة			
21,4%	69,0%	9,5%	مناطق سيطرة النظام
16,2%	58,9%	24,9%	مناطق سيطرة المعارضة
17,6%	73,6%	8,8%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
18,2%	69,7%	12,1%	محاصرة
15,7%	56,6%	27,7%	غير محاصرة
القومية - الاثنية			
17,3%	59,1%	23,7%	عربيات
13,8%	80,7%	5,5%	كرديات
0	8	0	تركمانيات
الديانة-الطائفة			
15,8%	60,6%	23,5%	سنة
3	7	0	مسيحيين (بالعدد)
الحالة المدنية			
11,5%	74,2%	14,3%	عازبات
18,6%	58,4%	23,1%	متزوجات
18,8%	62,4%	18,8%	أرامل
13,0%	47,8%	39,1%	مطلقات

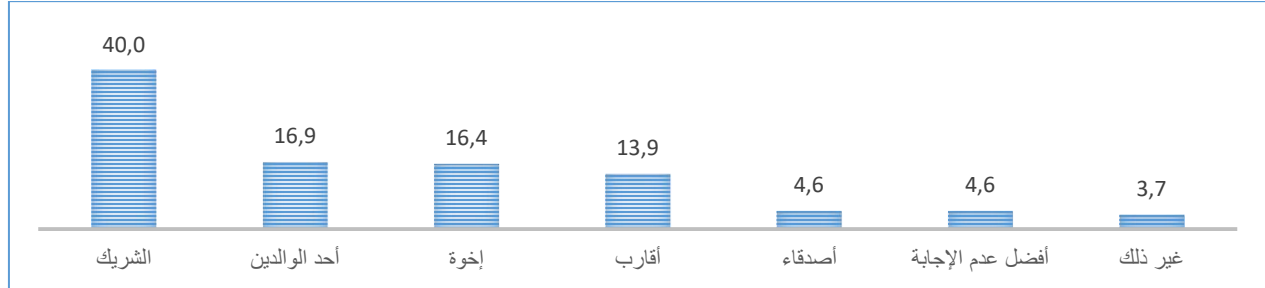
من هو المعتدي؟

يبدو أن 40 % من الحالات التي يحدث فيها العنف داخل المنزل يكون الفاعل هو الشريك، ويأتي بعده الوالدين والإخوة (شكل 9). لكن تختلف الإجابات حسب الجندر:

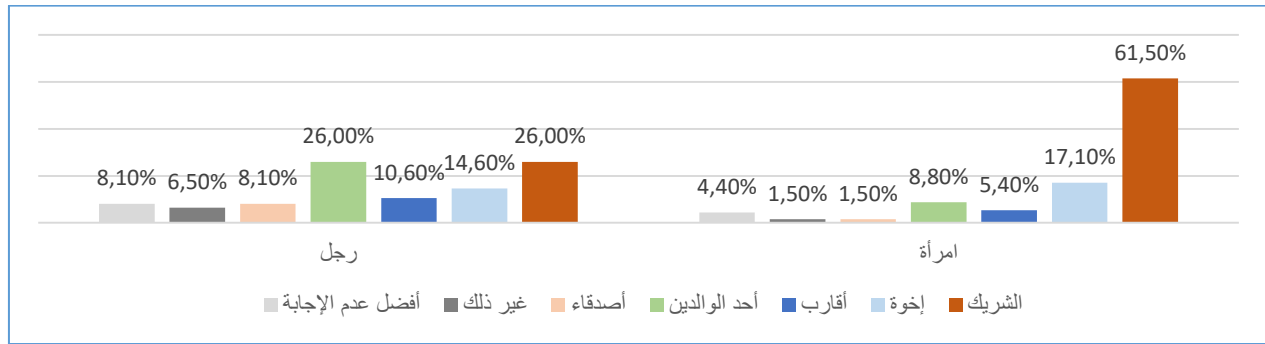
قالت 61.5 % من النساء إن آخر حالة عنف داخل المنزل تعرضت لها، بشكل شخصي أو كانت شاهداً عليها، كانت من طرف الشريك، وفي المرتبة الثانية الإخوة (17.1 %)، والثالثة أحد الوالدين (8.8 %) (شكل 10). بينما ذكر حوالي ربع الرجال الشريك و الوالدين.

في الفصلين التاليين سنولي اهتماماً خاصاً للعنف الزوجي فهو العنف الأسري الأكثر انتشاراً في حالة النساء كما يظهر الشكل (10).

شكل 9. من كان الفاعل الرئيسي في آخر حادثة تعرضت لها او شاهدتها؟



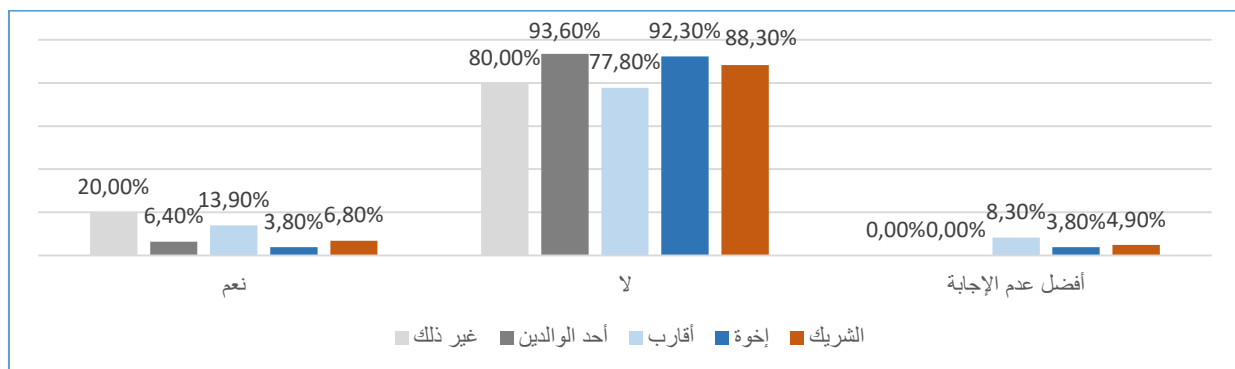
شكل 10. الفاعل حسب الجندر



ردة الفعل على الاعتداء

بشكل عام، لا يبدو أن النساء تبلغن عن العنف دخل المنزل الواقع ضدهن بغض النظر عن الفاعل. في الشكل (11) يمكن ملاحظة كيف أن نسبة اللواتي قلن إنهن قمن بالتبليغ عن الحادثة ارتفعت قليلاً ووصلت إلى 13.9% عندما كان المعتدي أحد أقارب المعتدى عليها أو كان شخصاً من خارج العائلة (20.0%). أما في حالة الزوج فقط 6.8% قمن بالتبليغ عن الحادثة لأحد الجهات المختصة.

شكل 11. التبليغ عن حادثة الاعتداء في عينة النساء

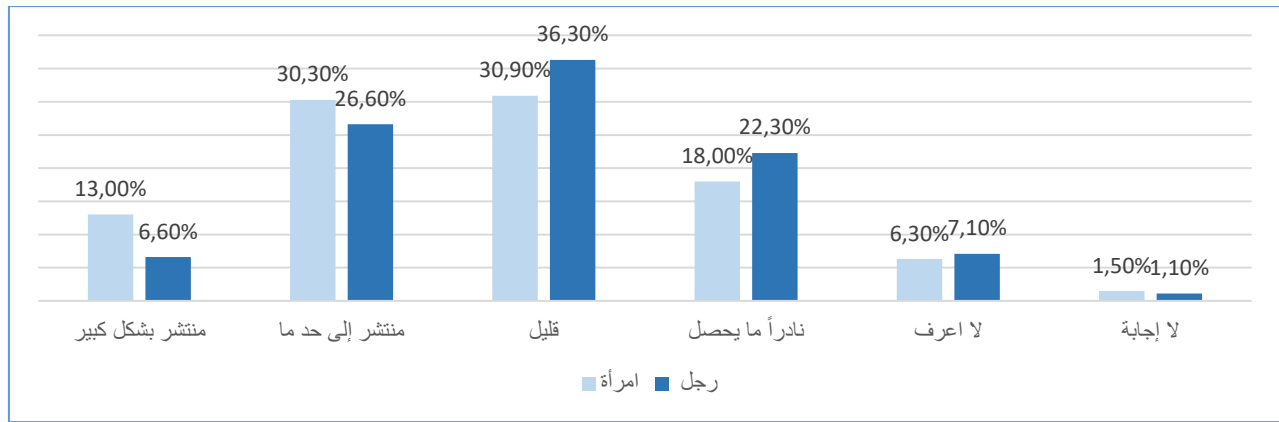


الفصل الثاني: إدراك أشكال العنف الزوجي ضد المرأة والموقف منها

مدى انتشاره

تدرك النساء أكثر من الرجال العنف المنزلي ضد المرأة، حيث تقول النسبة الأكبر منهن (43.3%) إنه منشر إلى حد ما أو إنه منتشر بشكل كبير، مقابل 30.9% قلن إنه قليل، و فقط 18% قالوا إنه نادراً ما يحصل. بالمقابل قال ثلث الرجال إنه منتشر إلى حد ما أو بشكل كبير فالنسبة الأكبر منهم على ما يبدو والتي بلغت 36.3 تعتقد إنه قليل الانتشار وحوالي ربعهم يقول إنه نادراً ما يحدث (شكل 12).

شكل 12. إلى أي حد تعتقد أن اعتداء الزوج على زوجته منتشر في منطقتك؟

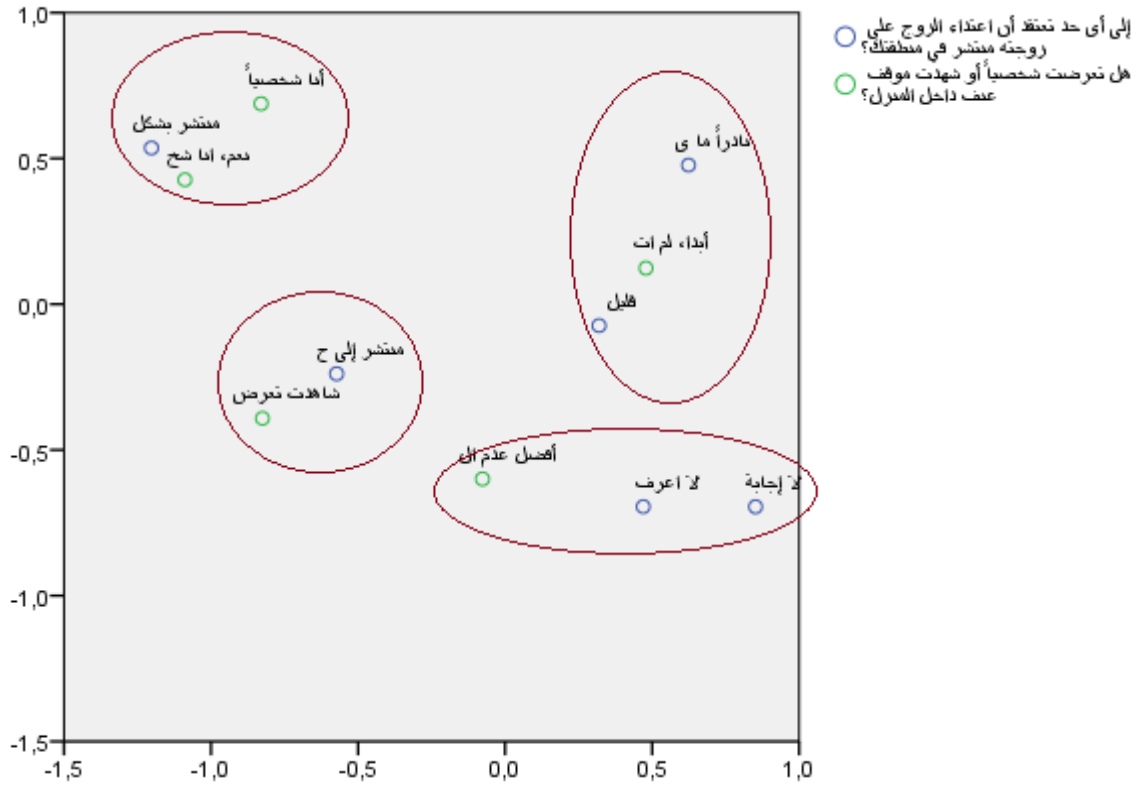


لكن هل هناك علاقة بين إدراك انتشار العنف الزوجي والتعرض المسبق لعنف داخل المنزل؟ وما طبيعتها في حال وجدت؟ للإجابة على هذا السؤال أجرينا تحليل التتابع (Correspondence Analysis) ووجدنا علاقة متوسطة الشدة بين التعرض للعنف والتبليغ عن مدى انتشار العنف الزوجي ضد المرأة وكما يظهر في الشكل (13) بوضوح:

- الذين سبق لهم أن تعرضوا لاعتداء داخل المنزل يميلون إلى الاعتقاد بأن العنف الزوجي ضد المرأة منتشر بشكل كبير.
- الذين كانوا شهوداً على اعتداء ما داخل المنزل (لم يتعرضوا له بشكل شخصي) يميلون إلى الاعتقاد بأن هذا العنف منتشر إلى حد ما.
- الذين لم يسبق لهم التعرض لاعتداء ما داخل المنزل ولم يكونوا شهوداً عليه، يميلون إلى الاعتقاد بأن انتشار هذا النوع من العنف قليل أو نادر.
- أما الذين فضلوا عدم التصريح فيما لو تعرضوا لعنف داخل المنزل، يميلون إلى عدم إبداء موقف واضح من طبيعة انتشار العنف الزوجي.

في السطور التالية سنتعرف بالتفصيل على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للذين يقولون إن انتشار العنف الزوجي قليل او معدوم.

شكل 13. التعرض لعنف داخل المنزل والاعتقاد بانتشار العنف الزوجي



عينة النساء

يظهر تحليل النتائج وجود علاقة بين إدراك انتشار العنف الزوجي ضد المرأة وكل من المتغيرات التي يلخصها بالتفصيل الجدول (4):

العمر: النساء الشابات (أقل من 25 عام) يبلغن أكثر من غيرهن عن انتشار هذا النوع من العنف ضد المرأة. إلا أنها تبقى فروقات صغيرة.

الدخل: تتراجع نسبة التبليغ عن انتشار هذا العنف عند النساء ذوات الدخل العالي بالمقارنة مع الدخل الأقل.

المحافظة: أكثرية النساء في دمشق يقلن إنه منتشر، وحوالي نصف النساء في الحسكة وإدلب و42.5% في ريف دمشق يوافقن على ذلك. بينما تنقلب النتائج في حلب وحمص ومخيمات تركيا لصالح التقليل من انتشارها، حيث تقول أكثريتهن في هذه المناطق الأخيرة إنها قليلة ونادرة، لكن مع ذلك نسبة مهمة منهن تقول إنه منتشر بشكل كبير.

المنطقة: حوالي نصف النساء في مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية الديمقراطية قلن إن هذا النوع من العنف منتشر وتراجع النسبة إلى 40.6% في مناطق سيطرة المعارضة.

نسبة النساء في المناطق الغير محاصرة والتي قالت إن انتشارها قليل أو نادر بلغت حوالي النصف بينما تراجعت في المناطق المحاصرة إلى 42.4%.

جدول 4. الاعتقاد بانتشار العنف الزوجي حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية في عينة النساء

العمر	منتشر	انتشار قليل أو نادر	لا موقف واضح
حتى 25 عام	45,2%	44,2%	10,6%
من 26-35 عام	43,3%	51,2%	5,5%
من 36-45 عام	44,0%	50,9%	5,2%
من 46-55 عام	33,3%	54,7%	12,0%
56 عام وما فوق	41,2%	35,3%	23,5%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألف	47,1%	46,4%	6,4%
بين 25 - 75 ألف	46,7%	45,5%	7,8%
أكثر من 75 ألف	42,7%	55,2%	2,1%
المحافظة			
حلب	23,9%	71,6%	4,5%
حمص	36,8%	60,3%	2,9%
مخيمات تركيا	38,1%	56,1%	5,8%
ريف دمشق	42,5%	36,8%	20,8%
إدلب	50,6%	39,8%	9,5%
الحسكة	51,8%	41,8%	6,4%
دمشق	62,8%	37,2%	0,0%

المنطقة		
2,4%	48,8%	48,8%
8,8%	50,6%	40,6%
6,1%	40,5%	53,4%
الذاتية		
ضمن مناطق المعارضة		
16,7%	42,4%	40,9%
7,1%	52,3%	40,6%

عينة الرجال

وجدت الدراسة ارتباط بين إدراك انتشار العنف الزوجي ضد المرأة وبين كل من المتغيرات التالية في عينة الرجال (جدول 5):
التعليم: الأكثر تبليغاً هم الأقل تعليماً حيث تراجعت النسبة من حدود الـ 40 % في المرحلة الابتدائية والاعدادية على حدود الـ 30 % في المرحلة الثانوية وما فوقها.

الإعالة: المسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد (أكثر من ستة) هم الأكثر تبليغاً عن انتشار هذا العنف.

المهنة: تزداد نسبة الذين يقولون إنه منتشر عند الرجال العاطلين عن العمل بالمقارنة مع الذين يمارسون عملاً ما والطلاب.

الإيديولوجيا: تزداد القناعة بان انتشار هذا العنف كبير عند الإسلاميين بالمقارنة مع العلمانيين.

العمر: رغم تقارب النسب بين مختلف الفئات العمرية، أقل نسبة تقول أن انتشاره قليل او معدوم نجدها بين الشباب (أقل من 25 عام).

المحافظة: الرجال في إديلب (40.7 %) وريف دمشق (37.2 %) هم الأكثر تبليغاً عن انتشاره لانتشاره والأقل هم الرجال في الحسكة ودمشق وحلب (حوالي الربع).

المنطقة: تزداد نسبة الذين يقولون إنه منتشر في مناطق المعارضة (أكثر من الثلث) بالمقارنة مع مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية (بحدود الربع).

القومية-الاثنية: الرجال العرب أكثر ميلاً لتأكيد انتشاره بالمقارنة مع الكرد حيث ترتفع النسبة من حدود الربع إلى الثلث.

الديانة-الطائفة: ثلث السنة وربع الشيعة يقولون إنه منتشر.

الحالة المدنية: الرجال العازبين أقل تبليغاً عن انتشاره لانتشار العنف الزوجي ضد المرأة من المتزوجين.

جدول 5 . الاعتقاد بانتشار العنف الزوجي حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية في عينة الرجال

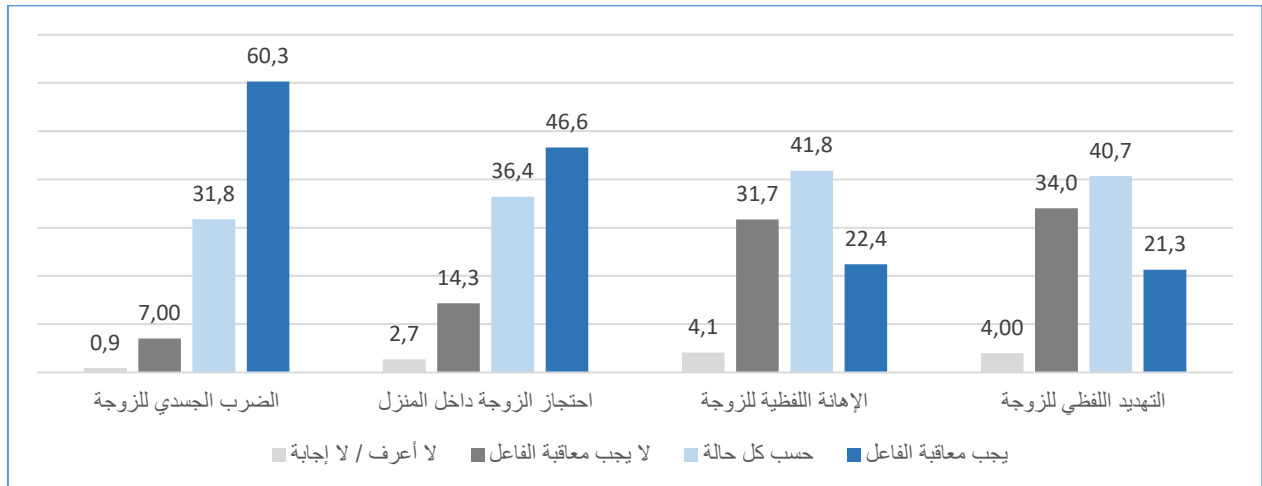
لا موقف واضح	انتشار قليل أو معدوم	منتشر	
			التعليم
6	9	5	أمية (بالعدد)
10,2%	49,6%	40,2%	ابتدائية
7,5%	51,8%	40,7%	اعدادية
7,5%	63,9%	28,1%	ثانوية
7,0%	62,7%	30,3%	جامعية ومافوق
			عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم
13,9%	56,4%	29,7%	حتى شخصين
7,3%	61,6%	31,2%	من 3-5 أشخاص
5,0%	55,3%	39,6%	سنة أشخاص ومافوق
			المهنة
7,6%	59,4%	33,0%	بمارس عملاً ما
19,0%	60,3%	20,6%	طالب
7,9%	49,4%	42,7%	عاطل عن العمل
			الإيديولوجيا
13,0%	69,9%	17,1%	أقصى العلمانية
7,6%	69,5%	22,9%	علماني
8,7%	55,4%	35,9%	وسط
3,7%	53,2%	43,1%	إسلامي
16,7%	50,0%	33,3%	أقصى الإسلام السياسي
			العمر
15,4%	52,0%	32,7%	حتى 25 عام
6,2%	61,4%	32,4%	من 26-35 عام
4,5%	62,2%	33,3%	من 36-45 عام
7,5%	55,2%	37,4%	من 46-55 عام
7,9%	63,2%	28,9%	56 عام ومافوق
			المحافظة
11,3%	63,1%	25,7%	الحسكة
1,3%	71,4%	27,3%	دمشق
14,3%	57,1%	28,6%	حلب
5,1%	62,0%	32,9%	حمص
0,0%	64,9%	35,1%	مخيمات تركيا
10,5%	52,3%	37,2%	ريف دمشق
9,7%	49,6%	40,7%	إدلب
			المنطقة
5,8%	68,9%	25,3%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام

8,0%	53,3%	38,8%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
11,4%	64,4%	24,2%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
القومية - الاثنية			
7,4%	57,0%	35,6%	عربي
13,1%	65,0%	21,9%	كردي
الديانة - الطائفة			
7,7%	55,4%	36,9%	سني
9,7%	64,5%	25,8%	شيوعي
3	20	5	علوي (بالعدد)
الحالة المدنية			
12,3%	58,0%	29,7%	عازب
7,1%	58,2%	34,8%	متزوج
0	7	2	أرمل (بالعدد)
0	11	2	مطلق (بالعدد)

آراء في العقوبة التي يستحقها الزوج المعتدي

ليس من السهل تحديد المقصود بالعنف الزوجي فتلقى الناس له قد يختلف. كيف يتلقى المستجيبون كل من الحالات التالية: العنف الجسدي، الإهانة اللفظية، التهديد اللفظي، احتجاز المرأة داخل المنزل. يظهر الشكل (14) كيف أن كل من التهديد أو الإهانة اللفظية لا يتم تلقيه كعنف يستوجب العقوبة القانونية من حوالي ثلث المستجيبين. تتراجع هذه النسبة إلى حد كبير في حالة الاعتداء الجسدي والاحتجاز داخل المنزل حيث نجد نوع من الإجماع بين المستجيبين على أنها حالات تستوجب المسائلة القانونية. لكن ما هو نوع العقوبة التي يستحقها المعتدي برأي المستجيبين في كل حالة؟

شكل 14. كيف يجب أن يتعامل القانون مع الرجل الذي يرتكب أي من الأمور التالية؟



تختلف إجابات النساء عن الرجال بشكل ملحوظ في ضرورة التعامل القانوني مع هذا العنف. تقول 72.4% من النساء إنه في حالة الاعتداء الجسدي يجب معاقبة الفاعل، بينما تتخفف النسبة إلى حوالي النصف في حالة الرجال (جدول 6).
تقول أكثر من نصف النساء أن حجز الحرية يتوجب معاقبة الفاعل، وتتراجع النسبة إلى 38.4% عند الرجال (جدول 6).
حوالي ربع النساء يقلن إن التهديد أو الإهانة اللفظيين يستوجبان معاقبة الفاعل وتتراجع النسبة إلى حدود الـ 17% عند الرجال (جدول 6).

فيما يلي سنتناول كل حالة من الحالات ونبحث عن الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للذين يتساهلون في تأييد معاقبة الفاعل.
جدول 6. العقوبة المستحقة للمعتدي حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

لا أعرف/لا إجابة	لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	
عينة النساء				
0,4%	5,0%	22,1%	72,4%	اعتداء جسدي
3,3%	23,4%	46,0%	27,3%	اعتداء لفظي
1,3%	10,2%	32,4%	56,0%	حجز للحرية
3,3%	26,9%	43,3%	26,6%	تهديد لفظي
عينة الرجال				
1,3%	8,8%	40,2%	49,8%	اعتداء جسدي
4,8%	38,8%	38,2%	18,1%	اعتداء لفظي
3,8%	17,9%	39,9%	38,4%	حجز للحرية
4,6%	40,1%	38,6%	16,8%	تهديد لفظي

في حالة الاعتداء الجسدي

عينة النساء

المتغيرات ذات العلاقة مع الموقف من الاعتداء الجسدي في عينة النساء كانت على الشكل التالي (جدول 7):
التعليم: تزداد القناعة بضرورة معاقبة الفاعل مع التقدم في التعليم، حيث ترتفع من حوالي الثلث في حالة النساء الأميات لتصل إلى 82.5% عند الجامعيات وما فوق.

الإعالة: النساء المسؤولات عن إعالة عدد أفراد أكثر هن الأقل تأييداً لمعاقبة الفاعل.

المهنة: ربات المنزل هن الأقل تأييداً لمعاقبة مرتكب الاعتداء الجسدي، والعاملات هن الأكثر تأييداً لذلك.

الإيديولوجيا: هناك نوع من الإجماع عند العلمانيات على ضرورة معاقبة الفاعل حيث تجاوزت النسبة الـ 80%، لكنها تتخفف عند الإسلاميات.

العمر: الأقل من 35 عام هن الأكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل، والأقل هن النساء فوق الـ 56 عام.

الدخل: ترتفع نسبة الذين يقولون إنه لا يجب معاقبة الفاعل عند ذوي الدخل العالي بالمقارنة مع المنخفض والمتوسط.

المحافظة: النساء في مخيمات تركيا هن الأقل تأييداً لمعاقبة الفاعل، رغم أن أكثريةهم تؤيد ذلك (61.2%). وهناك نوع من الإجماع في حمص والحسكة على ضرورة معاقبة الفاعل (أكثر من 85%)، وكذلك تفعل الأغلبية الساحقة من النساء في إدلب وحلب ودمشق وريفها (بين 67%-77%).

المنطقة: النساء في مناطق سيطرة المعارضة هن الأقل تأييداً لمعاقبة الفاعل، رغم أن أغلبتهن تؤيد ذلك (67.8%). وتصل نسبة التأييد إلى نوع من الإجماع في مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية، 84.5% و 91.0% على التوالي.

القومية-الاثنية: العربيات أقل تأييداً من الكرديات لمعاقبة الفاعل، رغم أن أغلبيتهن تؤيد.

الديانة-الطائفة: لم تعارض أي امرأة مسيحية، في عينتنا الصغيرة، معاقبة الفاعل، لكن عارضت ذلك ربع النساء السنيات.

الحالة المدنية: المتزوجات أقل تأييداً من العازبات لمعاقبة الفاعل، رغم أن أكثريتهن تؤيد.

جدول 7. العقوبة المستحقة لمرتكب الاعتداء الجسدي في عينة النساء

التعليم	يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	لا يجب معاقبة الفاعل
أمية	37,1%	34,3%	28,6%
ابتدائية	58,0%	30,0%	12,0%
إعدادية	66,3%	28,5%	5,2%
ثانوية	76,0%	22,2%	1,8%
جامعية ومافوق	82,5%	15,4%	2,1%
عدد الأفراد المسؤولة عن إعالتهن			
حتى شخصين	75,2%	18,7%	6,1%
من 3-5 أشخاص	74,2%	22,4%	3,4%
سنة أشخاص ومافوق	60,4%	33,1%	6,5%
المهنة			
تمارس عملاً ما	79,8%	15,8%	4,4%
طالبة	78,2%	21,1%	0,8%
عاطلة عن العمل	72,9%	23,4%	3,7%
ربة منزل	64,5%	28,0%	7,5%
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	93,9%	5,1%	1,0%
علمانية	86,6%	11,8%	1,7%
وسط	69,3%	27,7%	3,0%
إسلامية	69,6%	27,3%	3,1%
أقصى الإسلام السياسي	55,4%	16,3%	28,3%
العمر			
حتى 25 عام	74,5%	20,9%	4,6%
بين 26-35 عام	76,7%	19,0%	4,4%
بين 36-45 عام	69,1%	26,1%	4,8%
بين 46-55 عام	66,7%	26,7%	6,7%

23,5%	41,2%	35,3%	56 عام وما فوق
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
5,4%	23,1%	71,5%	أقل من 25 ألف
4,7%	20,8%	74,5%	بين 25 - 75 ألف
13,5%	11,5%	75,0%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
11,6%	27,2%	61,2%	مخيمات تركيا
1,1%	31,8%	67,0%	حلب
1,9%	30,2%	67,9%	ريف دمشق
9,3%	20,9%	69,8%	دمشق
2,2%	21,3%	76,5%	إدلب
0,0%	13,2%	86,8%	حمص
2,2%	5,8%	92,0%	الحسكة
المنطقة			
4,8%	10,7%	84,5%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
5,6%	26,7%	67,8%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
2,8%	6,2%	91,0%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
القومية-الاثنية			
5,6%	24,3%	70,1%	عربيات
0,9%	10,3%	88,8%	كرديات
0	3	5	تركمانيات (بالعدد)
الديانة-الطائفة			
5,7%	25,4%	69,0%	سنة
0	0	10	مسيحيين (بالعدد)
الحالة المدنية			
2,8%	12,5%	84,7%	عازبة
5,9%	24,8%	69,3%	متزوجة
4,8%	31,0%	64,3%	أرملة
1	2	20	مطلقة (بالعدد)

عينة الرجال

يلخص الجدول (8) المتغيرات التي ترتبط بالموقف من الاعتداء الجسدي في عينة الرجال:

التعليم: الرجال الأقل تعليماً هم الأقل تأييداً لمعاقبة الفاعل.

الإعالة: تزداد نسبة الذين يقولون إنه لا يجب معاقبة الفاعل عند المسؤولين عن إعالة عد قليل من الأفراد بالمقارنة مع الأكثر،

مع ذلك الانقسام الرئيسي هو بين الاعتقاد بوجود معاقبته أو إمكانية التسامح مع بعض الحالات.

الإيديولوجيا: الإسلاميين أقل تأييداً لمعاقبة الفاعل من العلمانيين.

المحافظة: الأكثرية في الحسكة وحمص وريف دمشق تؤيد معاقبة الفاعل، ينقسم المستجيبون على أنفسهم في إدلب ودمشق، و الأكثرية في مخيمات تركيا وحلب تقول إنه يجب دراسة كل حالة على حدة. لكن يلاحظ النسبة المرتفعة التي قالت إنه لا يجب معاقبة الفاعل في دمشق حيث وصلت إلى حوالي الربع وبدرجة أقل في حلب ومخيمات تركيا.

المنطقة: أغلبية الرجال في مناطق سيطرة النظام (71.1%) تقول إنه يجب معاقبة الفاعل وتوافق أكثرتهم (62.4%) في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية بينما تتراجع النسبة إلى 39.5% في مناطق المعارضة.

القومية-الاثنية: العرب أقل تأييداً من الكرد لمعاقبة الفاعل: 46.6% مقابل 65.6%.

الديانة-الطائفة: أغلبية الشيعة والعلويين يقولون إنه يجب معاقبة الفاعل بينما ينقسم السنة على انفسهم.

جدول 8. العقوبة المستحقة لمرتكب الاعتداء الجسدي في عينة الرجال

لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	
التعليم			
0,0%	47,4%	52,6%	أمية
12,2%	43,9%	43,9%	ابتدائية
10,1%	49,3%	40,6%	إعدادية
10,6%	38,1%	51,4%	ثانوية
5,2%	34,8%	60,1%	جامعية ومافوق
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالنتهم			
12,1%	37,7%	50,2%	حتى شخصين
9,6%	41,7%	48,7%	من 3-5 أشخاص
5,0%	41,3%	53,6%	سنة أشخاص ومافوق
الإيديولوجيا			
0,8%	35,0%	64,2%	أقصى العلمانية
2,7%	14,8%	82,5%	علماني
8,6%	45,7%	45,7%	وسط
13,9%	53,8%	32,4%	إسلامي
15,5%	44,5%	40,0%	أقصى الإسلام السياسي
المحافظة			
13,0%	62,3%	24,7%	حلب
16,2%	56,8%	27,0%	مخيمات تركيا
27,3%	37,7%	35,1%	دمشق
6,9%	47,8%	45,3%	إدلب
3,5%	39,4%	57,1%	ريف دمشق
11,4%	29,4%	59,2%	حمص
1,8%	35,3%	62,9%	الحسكة
المنطقة			
9,3%	19,6%	71,1%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
11,0%	49,5%	39,5%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة

مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية	62,4%	35,8%	1,8%
القومية-الاثنية			
عربي	46,6%	42,9%	10,5%
كردي	65,6%	33,1%	1,3%
الطائفة			
سني	41,3%	47,5%	11,1%
شيوعي	77,4%	19,4%	3,2%
علوي	24	4	0

في حالة الاعتداء اللفظي

عينة النساء

المتغيرات التالية والتي يلخصها الجدول (9) على علاقة مع الموقف من الاعتداء اللفظي في عينة النساء:

التعليم: الأكثر رفضاً لمعاقبة مرتكب الاعتداء اللفظي هن الأقل تعليماً.

الإعالة: المسؤولات عن إعالة عدد أفراد أقل هن الأكثر تأييداً لمعاقبة المعتدي.

المهنة: ربات المنزل هن الأكثر رفضاً لمعاقبة المعتدي، والأقل هن الطالبات والعاملات.

الإيديولوجيا: الإسلاميات أكثر رفضاً لمعاقبة المعتدي من العلمانيات.

المحافظة: النساء في الحسكة هن الأكثر تأييداً لمعاقبة المعتدي (أكثر من النصف) والأقل هن النساء في حمص وحلب ومخيمات

اللاجئين في تركيا.

المنطقة: أكثر من نصف النساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية توافق على معاقبة المعتدي بينما تتخفف النسبة إلى حوالي

الربع في مناطق سيطرة النظام والمعارضة.

النساء في المناطق المحاصرة أكثر تأييداً لمعاقبة المعتدي من النساء في المناطق الغير محاصرة.

القومية-الاثنية: العربيات أقل تأييداً لمعاقبة المعتدي من الكرديات.

الحالة المدنية: المتزوجات هن الأقل تأييداً لمعاقبة المعتدي والأكثر حماساً هن العازبات والمطلقات.

جدول 9 . العقوبة المستحقة لمرتكب الاعتداء اللفظي في عينة النساء

لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	
التعليم			
44,1%	44,1%	11,8%	أمية
43,4%	41,4%	15,2%	ابتدائية
26,6%	48,5%	24,9%	إعدادية
18,7%	48,6%	32,7%	ثانوية
17,0%	49,3%	33,7%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤولة عن إعتابهم			
23,6%	43,9%	32,6%	حتى شخصين
24,3%	49,3%	26,4%	من 3-5 أشخاص
25,9%	54,8%	19,3%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة			
18,5%	43,8%	37,7%	تمارس عمل ما
16,2%	51,5%	32,3%	طالبة
22,3%	53,4%	24,3%	عاطلة عن العمل
32,4%	48,0%	19,6%	ربة منزل
الإيديولوجيا			
3,2%	36,6%	60,2%	أقصى العلمانية
14,0%	58,8%	27,2%	علمانية
24,4%	51,2%	24,4%	وسط
26,8%	47,9%	25,4%	إسلامية
47,8%	32,2%	20,0%	أقصى الإسلام السياسي
المحافظة			
29,8%	54,4%	15,8%	حمص
18,4%	65,5%	16,1%	حلب
34,8%	47,8%	17,4%	مخيمات تركيا
51,2%	18,6%	30,2%	دمشق
24,8%	43,8%	31,4%	إدلب
7,1%	59,2%	33,7%	ريف دمشق
5,2%	40,0%	54,8%	الحسكة
المنطقة			
37,0%	39,7%	23,3%	مناطق سيطرة النظام
26,6%	49,5%	23,9%	مناطق سيطرة المعارضة
5,0%	41,8%	53,2%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
14,4%	56,0%	29,6%	محاصرة
29,2%	48,2%	22,5%	غير محاصرة

القومية-الاثنية			
عربيات	24,3%	48,7%	27,0%
كرديات	48,1%	47,2%	4,7%
تركمانيات (بالعدد)	3	4	1
الحالة المدنية			
عازبة	38,3%	44,2%	17,5%
متزوجة	23,2%	50,4%	26,4%
أرملة	37,0%	35,8%	27,2%
مطلقة	43,5%	43,5%	13,0%

عينة الرجال

يظهر تحليل النتائج وجود ارتباط بين كل من المتغيرات التالية والتي يلخصها الجدول (10) والموقف من الاعتداء اللفظي: الإعالة: النسبة الأكبر من المسؤولين عن إعالة شخصين على الأكثر تقول إنه لا يجب معاقبة الفاعل وبلغت 44.5 %، بينما تنقسم بقية الفئات على نفسها بين الدعوة لعدم معاقبته أو التساهل مع بعض الحالات.

المهنة: نسبة الذين قالوا إنهم يعارضون معاقبة المعتدي تراجعت بشكل ملحوظ عند الطلاب بالمقارنة مع العاطلين عن العمل والعاملين. فالطلاب هم الأكثر تأييداً لمعاقبته.

العمر: الشباب دون الـ 25 عام هم الأكثر ميلاً لتأييداً معاقبة الفاعل (25.2%)، ويتراجع التأييد مع التقدم بالعمر.

المحافظة: الأكثر تأييداً لمعاقبة المعتدي هم الرجال في ريف دمشق (أكثر من الثلث)، وتتراجع النسبة إلى حوالي الربع في إدلب والحسكة وتنخفض بشكل كبير في باقي المناطق لتصل إلى 7.1 % في حمص.

المنطقة: في مناطق سيطرة النظام تميل الأكثرية إلى رفض معاقبة المعتدي، وفي مناطق سيطرة الإدارة الذاتية إلى التساهل في بعض الحالات، أما المستجيبين في مناطق المعارضة فمنقسمون بين التساهل أو عدم المعاقبة.

القومية-الاثنية: أكثرية الرجال الكرد يدعون إلى دراسة كل حالة على حدة في حالة الاعتداء اللفظي، أما العرب فمنقسمون، نوعاً ما، مع ميل نحو رفض معاقبته.

الديانة-الطائفة: لم يوافق أي شيعي على معاقبة المعتدي. ولم تتجاوز نسبة الموافقين عند السنة الـ 20 %.

الحالة المدنية: المتزوجون أقل حماساً من العازبين لمعاقبة المعتدي.

جدول 10 . العقوبة المستحقة لمرتكب الاعتداء اللفظي في عينة الرجال

لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	
عدد الأشخاص المسؤول عن إعتابهم			
44,5%	31,2%	24,3%	حتى شخصين
39,6%	40,6%	19,8%	من 3-5 أشخاص
39,8%	46,6%	13,6%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة			
41,1%	41,3%	17,7%	يمارس عمل ما
27,1%	44,1%	28,8%	طالب
48,8%	24,4%	26,8%	عاطل عن العمل
الإيديولوجيا			
18,8%	55,4%	25,9%	أقصى العلمانية
35,7%	50,7%	13,5%	علماني
46,0%	40,6%	13,4%	وسط
51,2%	31,7%	17,2%	إسلامي
27,0%	29,7%	43,2%	أقصى الإسلام السياسي
العمر			
39,1%	35,7%	25,2%	حتى 25 عام
38,4%	40,1%	21,5%	بين 26-35 عام
43,0%	40,4%	16,6%	بين 36-45 عام
43,4%	46,4%	10,2%	بين 46-55 عام
45,2%	39,7%	15,1%	56 عام وما فوق
المحافظة			
60,5%	32,4%	7,1%	حمص
80,5%	9,1%	10,4%	دمشق
20,0%	68,0%	12,0%	حلب
58,3%	27,8%	13,9%	مخيمات تركيا
17,8%	61,0%	21,1%	الحسكة
41,9%	34,4%	23,8%	إدلب
23,8%	39,6%	36,6%	ريف دمشق
المنطقة			
61,5%	31,3%	7,2%	مناطق سيطرة النظام
41,5%	36,1%	22,4%	مناطق سيطرة المعارضة
18,1%	61,4%	20,5%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية
القومية-الاثنية			
46,3%	35,8%	17,9%	عربي
16,3%	63,4%	20,3%	كردي
الطائفة			
43,1%	37,1%	19,9%	سني

56,7%	43,3%	0,0%	شيوعي
13	10	2	علوي (بالعدد)
الحالة المدنية			
37,6%	37,6%	24,8%	عازب
41,3%	41,5%	17,2%	متزوج
4	4	1	أرمل (بالعدد)
9	1	3	مطلق (بالعدد)

في حالة التهديد اللفظي

عينة النساء

يوجد علاقة بين الموقف من إطلاق التهديدات اللفظية وكل من المتغيرات التالية (جدول 11):

التعليم: يزداد تأييد معاقبة الشخص الذي يقوم بإطلاق تهديدات لفظية ضد زوجته مع التقدم بالتعليم حيث ارتفع من 11.8 % عند الأميات ليصل إلى 33.6 % عند الجامعيات.

الإعالة: المسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد أقل تأييداً لمعاقبة الفاعل من المسؤولات عن إعالة عدد أفراد أقل.

المهنة: العاملات والطالبات هن الأكثر تأييداً لمعاقبة المعتدي (حوالي الثلث) وربات المنزل هن الأقل تأييداً (17.4 %).

الإيديولوجيا: العلمانيات أكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل من الإسلاميات.

الدخل: النسبة الأكبر من أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط تميل إلى التساهل في بعض الحالات (بحدود 40 %).

المحافظة: أكثرية النساء في الحسكة تريد معاقبة الفاعل، بينما تتراجع النسبة بشكل كبير في باقي المناطق، فالأكثرية في حلب وريف دمشق وحمص تفضل التساهل في بعض الحالات، وكذلك تفعل النسبة الأكبر من المستجيبين في مخيمات تركيا، بينما تنقسم النساء على أنفسهن في إدلب بين التساهل وعدم المعاقبة.

المنطقة: أكثرية النساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية تريد معاقبة الفاعل، بينما تفضل النسبة الأكبر منهن في مناطق سيطرة النظام والمعارضة التساهل في بعض الحالات حيث قلن إنه يجب دراسة كل حالة على حدة.

ترتفع نسبة رافضي محاكمة الفاعل في المناطق الغير محاصرة بالمقارنة مع المحاصرة بشكل ملحوظ: من 15.3 % إلى 34.7 %.

القومية-الاثنية: تفضل النسبة الأكبر من العربيات التساهل في بعض الحالات بينما تريد أكثرية الكرديات معاقبته في كل الحالات.

الحالة المدنية: المتزوجات أقل تأييداً من العازبات لمعاقبة الفاعل، 23.4 % و 39.8 % على التوالي.

جدول 11 . العقوبة المستحقة لمرتكب التهديد اللفظي في عينة النساء

لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	
التعليم			
44,1%	44,1%	11,8%	أمية
43,4%	44,1%	12,6%	ابتدائية
28,0%	48,2%	23,8%	اعدادية
19,5%	48,8%	31,6%	ثانوية
25,1%	41,2%	33,8%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤولة عن إعالنتهم			
26,4%	40,5%	33,1%	حتى شخصين
28,0%	47,0%	25,0%	من 3-5 أشخاص
31,9%	51,9%	16,3%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة			
25,3%	38,0%	36,7%	تمارس عمل ما
18,3%	46,6%	35,1%	طالبة
23,3%	52,4%	24,3%	عاطلة عن العمل
34,6%	48,0%	17,4%	ربة منزل
الإيديولوجيا			
2,1%	26,6%	71,3%	أقصى العلمانية
12,4%	54,9%	32,7%	علمانية
27,1%	50,0%	22,9%	وسط
35,4%	44,0%	20,6%	إسلامية
46,7%	36,7%	16,7%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
30,0%	40,0%	30,0%	أقل من 25 ألف
32,7%	39,4%	27,9%	بين 25-75 ألف
30,9%	33,0%	36,2%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
26,7%	58,3%	15,0%	حمص
39,2%	44,0%	16,7%	مخيمات تركيا
41,3%	37,3%	21,3%	إدلب
48,8%	27,9%	23,3%	دمشق
7,1%	67,3%	25,5%	ريف دمشق
2,3%	63,2%	34,5%	حلب
5,3%	29,3%	65,4%	الحسكة
المنطقة			
32,9%	47,4%	19,7%	مناطق سيطرة النظام
31,4%	47,2%	21,4%	مناطق سيطرة المعارضة
6,5%	30,2%	63,3%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية

ضمن مناطق المعارضة		
15,3%	62,1%	22,6%
34,7%	44,2%	21,0%
القومية-الاثنية		
31,2%	47,2%	21,6%
5,8%	34,6%	59,6%
2	3	3
الحالة المدنية		
17,5%	42,7%	39,8%
31,0%	45,6%	23,4%
30,9%	42,0%	27,2%
5	11	6

عينة الرجال

المتغيرات التي ترتبط بالموقف من معاقبة مرتكب التهديد اللفظي في عينة الرجال يلخصها الجدول (12) وهي كالتالي:
 الإعالة: النسبة الأكبر من المسؤولين عن إعالة شخصين على الأكثر ترفض معاقبة الفاعل، وينقسم تقريباً المسؤولون عن إعالة 3-5 أشخاص على أنفسهم، بينما تقول النسبة الأكبر من المسؤولين عن إعالة ستة أشخاص وما فوق إنه يجب التساهل في بعض الحالات، حيث أنهم الأقل حماساً لمعاقبته.

الإيديولوجيا: يميل العلمانيون إلى التساهل في بعض الحالات، بينما يفضل الإسلاميون عدم معاقبة الفاعل.
الدخل: نسبة الذين يؤيدون معاقبة الفاعل تتراجع مع زيادة الدخل. انخفضت من حوالي الربع عند ذوي الدخل المنخفض إلى 16.7% عند أصحاب الدخل الأعلى من 75 ألف شهرياً.

المحافظة: الرجال في ريف دمشق والحسكة أكثر تأييداً من غيرهم لمعاقبة الفاعل (أكثر من الربع) بينما تتخفف النسبة لتصل أدنى مستوياتها في مخيمات تركيا (4.3% فقط) حيث تقول أكثرية المستجيبين في هذه المنطقة إنه يجب عدم معاقبة الفاعل، وكذلك تفعل أغلبية الرجال في دمشق والأكثرية في حمص والنسبة الأكبر في إدلب (حوالي النصف).

المنطقة: يميل الرجال في مناطق سيطرة النظام والمعارضة إلى رفض معاقبة الفاعل، بينما يفضل الرجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية التساهل في بعض الحالات.

القومية-الاثنية: تفضل النسبة الأكبر من العرب (حوالي النصف) عدم معاقبة الفاعل، بينما تريد أكثرية الكرد التساهل في بعض الحالات.

الديانة-الطائفة: لم يوافق أي شيعي على معاقبة الفاعل، بينما وصلت نسبة الموافقة عند السنة إلى 17.4% فقط.

جدول 12 . العقوبة المستحقة لمرتكب التهديد اللفظي في عينة الرجال

لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	
عدد الأشخاص المسؤول عن إعتهم			
41,5%	33,7%	24,8%	حتى شخصين
43,2%	39,3%	17,6%	من 3-5 أشخاص
40,5%	47,6%	11,9%	سنة أشخاص وما فوق
الإيديولوجيا			
17,1%	52,3%	30,6%	أقصى العلمانية
31,4%	51,7%	16,9%	علماني
41,5%	41,9%	16,6%	وسط
58,9%	30,2%	10,9%	إسلامي
36,6%	34,8%	28,6%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
40,9%	33,8%	25,3%	أقل من 25 ألف
45,8%	38,9%	15,3%	بين 25-75 ألف
36,3%	47,1%	16,7%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
68,6%	27,1%	4,3%	مخيمات تركيا
61,3%	32,8%	5,9%	حمص
76,6%	11,7%	11,7%	دمشق
12,2%	74,3%	13,5%	حلب
49,8%	32,6%	17,6%	إدلب
14,0%	58,4%	27,6%	الحسكة
25,2%	42,9%	31,9%	ريف دمشق
المنطقة			
58,2%	35,6%	6,3%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
45,5%	36,5%	18,0%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
15,2%	57,3%	27,5%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
القومية-الاثنية			
48,1%	37,1%	14,8%	عربي
14,4%	56,2%	29,4%	كردي
الطائفة			
45,2%	37,4%	17,4%	سني
56,7%	43,3%	0,0%	شيعي
12	11	2	علوي (بالعدد)

في حالة حجز الحرية

عينة النساء

يظهر وجود ارتباط بين الموقف من حجز الحرية وكل من المتغيرات التالية في عينة النساء (جدول 13):

التعليم: يزداد تأييد معاقبة الفاعل مع التقدم في التعليم.

الإعالة: المسؤولات عن عدد أشخاص أكبر هن الأقل تأييداً لمعاقبة الفاعل.

المهنة: ربات المنزل هن الأقل تأييداً لمعاقبة المعتدي والأكثر هن الطالبات.

الإيديولوجيا: العلمانيات أكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل من الإسلاميات.

الدخل: ذوي الدخل العالي أكثر حماساً لمعاقبة الفاعل من ذوي الدخل الأقل (المنخفض والمتوسط).

المحافظة: تكاد تجمع النساء في الحسكة على ضرورة معاقبة الفاعل (88.8%)، وكذلك تفعل أغلبتهن في حمص وحلب وريف

دمشق، وهذا كان موقف أكثر من نصف النساء في إدلب، بينما انقسمت النساء على أنفسهن في دمشق. الفرق المهم يحدث في

حالة اللاجئات في المخيمات التركية حيث قالت النسبة الأكبر منهن (46.4%) إنه يجب التساهل في بعض الحالات.

المنطقة: هناك نوع من الإجماع على ضرورة معاقبة الفاعل من قبل النساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، وهذا كان موقف

أغلبية النساء في مناطق سيطرة النظام بينما تتخفف النسبة على حوالي النصف في مناطق سيطرة المعارضة.

النساء في المناطق المحاصرة أكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل من النساء في المناطق الغير محاصرة.

القومية-الاثنية: تكاد تجمع الكرديات على ضرورة معاقبة الفاعل بينما تتخفف النسبة إلى حوالي النصف في حالة النساء

العربيات.

الديانة-الطائفة: نصف النساء السنة وكل النساء المسيحيات يردن معاقبة المعتدي.

الحالة المدنية: العازبات هن الأكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل (أكثر من 68.9%) والمتزوجات هن الأقل تأييداً (53%).

جدول 13 . العقوبة المستحقة لمرتكب حجب الحرية في عينة النساء

لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	
التعليم			
30,3%	39,4%	30,3%	أمية
21,6%	36,5%	41,9%	ابتدائية
10,5%	40,4%	49,1%	اعدادية
6,8%	30,5%	62,7%	ثانوية
6,2%	29,0%	64,8%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤولة عن إعالتهم			
11,3%	26,1%	62,6%	حتى شخصين
8,4%	36,1%	55,5%	من 3-5 أشخاص
12,4%	46,0%	41,6%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة			
9,1%	28,9%	61,9%	تمارس عمل ما
4,6%	30,8%	64,6%	طالبة
9,4%	34,0%	56,6%	عاطلة عن العمل
13,6%	36,8%	49,6%	ربة منزل
الإيديولوجيا			
1,0%	7,3%	91,7%	أقصى العلمانية
5,9%	18,6%	75,4%	علمانية
6,4%	31,0%	62,6%	وسط
12,4%	47,3%	40,3%	إسلامية
30,4%	28,3%	41,3%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
13,2%	28,9%	57,9%	أقل من 25 ألف
10,6%	32,9%	56,5%	بين 25-75 ألف
14,6%	22,9%	62,5%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
21,2%	46,4%	32,4%	مخيمات تركيا
11,6%	44,2%	44,2%	دمشق
10,9%	34,9%	54,1%	إدلب
1,9%	30,1%	68,0%	ريف دمشق
1,1%	26,1%	72,7%	حلب
1,5%	20,6%	77,9%	حمص
2,2%	9,0%	88,8%	الحسكة
المنطقة			
6,0%	26,2%	67,9%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
12,4%	38,2%	49,4%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة

2,1%	9,2%	88,7%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
2,3%	31,8%	65,9%	محاصرة
14,6%	39,5%	45,9%	غير محاصرة
القومية-الاثنية			
11,3%	36,5%	52,2%	عربيات
2,9%	10,5%	86,7%	كرديات
1	4	3	تركمانيات
الطائفة			
11,8%	36,2%	52,0%	سنة
0	0	10	مسيحيين
الحالة المدنية			
6,1%	25,0%	68,9%	عازبة
11,6%	35,4%	53,0%	متزوجة
12,9%	31,8%	55,3%	أرملة
1	9	13	مطلقة (بالعدد)

عينة الرجال

يلخص الجدول (14) المتغيرات التي كشف تحليل النتائج عن وجود ارتباط بينها وبين الموقف من حجز الحرية:

التعليم: يزداد تأييد معاقبة الفاعل مع التقدم في التعليم.

الإعالة: المسؤولون عن إعالة عدد أكبر من الأفراد هم الأقل تأييداً لمعاقبة المعتدي.

المهنة: الطلاب والعاطلين عن العمل أكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل من الذين يمارسون عملاً ما.

الإيديولوجيا: العلمانيين أكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل من الإسلاميين.

الدخل: ذوي الدخل المتوسط أقل تأييداً من غيرهم لمعاقبة المعتدي.

المحافظة: أغلبية الرجال في ريف دمشق والحسكة تقول إنه يجب معاقبة الفاعل ، بينما ينقسم المستجيبون على أنفسهم في حمص، تتراجع نسبة التأييد إلى أقل من الثلث في إدلب وحلب، وأقل من الربع في دمشق، لكن المفاجأة في مخيمات تركيا حيث قال أقل من 3% فقط بوجوب معاقبته.

المنطقة: تبلغ نسبة تأييد معاقبة الفاعل ذروتها في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية (56.9 %)، وتترجع إلى حوالي الثلث في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام والمعارضة.

الرجال في المناطق المحاصرة أكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل من الرجال في المناطق الغير محاصرة.

القومية-الاثنية: الرجال الكرد أكثر تأييداً لمعاقبة الفاعل بنسبة 60 %، بينما فقط حوالي ثلث العرب يريدون معاقبة الفاعل.

الديانة-الطائفة: فقط حوالي ثلث السنة والنسبة نفسها من الشيعة تريد معاقبة الفاعل. ولم يرفض أي من العلويين، في العينة الصغيرة، المسائلة القانونية للفاعل (0.0% قالوا إنه لا يجب معاقبة الفاعل بينما وصلت هذه النسبة إلى حدود الربع عند السنة والشيعة).

جدول 14 . العقوبة المستحقة لمرتكب حيز الحرية في عينة الرجال

لا يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	يجب معاقبة الفاعل	التعليم
5	6	8	أمية (بالعدد)
24,4%	42,0%	33,6%	ابتدائية
18,7%	46,4%	34,8%	اعدادية
19,5%	42,2%	38,2%	ثانوية
14,8%	37,0%	48,1%	جامعية ومافوق
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم			
21,9%	30,3%	47,8%	حتى شخصين
20,3%	39,7%	40,0%	من 3-5 أشخاص
12,9%	53,7%	33,3%	سنة أشخاص ومافوق
المهنة			
19,3%	42,0%	38,7%	يمارس عمل ما
3,3%	48,3%	48,3%	طالب
22,0%	31,7%	46,3%	عاطل عن العمل
الإيديولوجيا			
5,2%	34,5%	60,3%	أقصى العلمانية
10,1%	38,5%	51,4%	علماني
19,2%	40,4%	40,4%	وسط
27,9%	45,4%	26,7%	إسلامي
19,2%	46,2%	34,6%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
22,5%	34,2%	43,2%	أقل من 25 ألف
17,5%	47,7%	34,8%	بين 25-75 ألف
15,7%	43,0%	41,3%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
50,0%	47,3%	2,7%	مخيمات تركيا
35,1%	41,6%	23,4%	دمشق
11,5%	59,6%	28,9%	إدلب
7,9%	61,8%	30,3%	حلب
30,7%	34,7%	34,7%	حمص
7,0%	35,5%	57,5%	الحسكة
7,8%	24,0%	68,3%	ريف دمشق

المنطقة			
21,7%	42,1%	36,2%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
21,4%	42,9%	35,7%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
6,6%	36,5%	56,9%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
24,9%	23,8%	51,3%	محاصرة
18,8%	57,6%	23,6%	غير محاصرة
القومية-الاثنية			
21,4%	43,4%	35,3%	عربي
5,8%	34,2%	60,0%	كردي
الطائفة			
21,7%	42,7%	35,6%	سني
23,3%	43,3%	33,3%	شيعي
0	13	15	علوي (بالعدد)

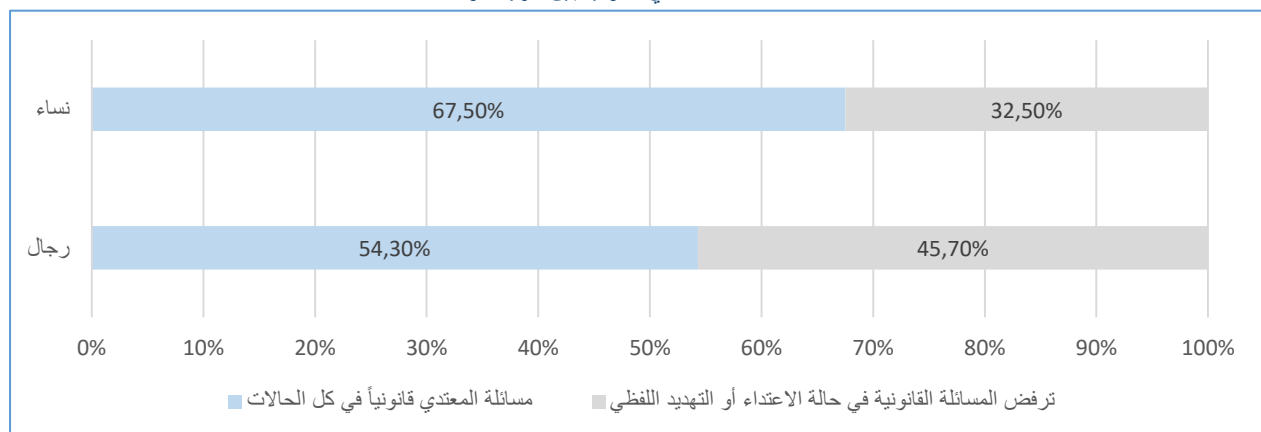
إحدى الطرق المناسبة لتلخيص هذه النتائج هي إجراء أحد أنواع التحليل متعدد المتغيرات (Multivariate statistical Analysis) والذي يعرف بالتحليل التجميعي (Cluster) حيث يمكننا هذا التحليل من تصنيف البيانات في مجموعات مختلفة، كل مجموعة طبقاً لخصائصها المميزة، بحيث سننشئ مجموعات بناء على الموقف من الأمور السابقة الذكر:

المجموعة الأولى: تريد مسائلة المعتدي قانونياً في كل الحالات. تقول إنه يجب معاقبته في حالتي الاعتداء الجسدي أو حجز الحرية، والتساهل في حالة الاعتداء أو التهديد اللفظي.

المجموعة الثانية: تريد التساهل في حالة الاعتداء الجسدي وحجز الحرية، وترفض المسائلة القانونية في حالة الاعتداء أو التهديد اللفظي.

كما هو واضح في الشكل (15) تريد أكثرية النساء مسائلة المعتدي قانونياً في كل الحالات (67.5%)، وإن كن يريدون التساهل في حالتي الاعتداء والتهديد اللفظيين، وتراجع نسبة التأييد لهذه المسائلة الكاملة في حالة الرجال إلى حدود النصف (54.3%).

شكل 15. مسائلة المعتدي قانونياً بين الرجال والنساء



الفصل الثالث: تبرير العنف الزوجي ضد المرأة

تعرفنا في الفصل السابق على الموقف من العنف الزوجي ضد المرأة، لكن ماهي الذرائع التي يتم من خلالها تبريره، وماهي الخصائص الاجتماعية والإيديولوجية لأولئك الذين لا يعارضونه. لفهم ذلك، طرحنا توعين مختلفين من التبريرات الشائعة:

- الأول: لا يحمل المرأة مسؤولية العنف ضدها ويشمل تفسيرين، واحد يرتكز إلى تفسيرات دينية حيث تلجأ إلى الشرع لتبريره، وآخر يبرره من خلال المقارنة مع الدول المجاورة واعتبار الحال في سوريا أقل سوءاً من غيرها.
- الثاني: يُحمّل الضحية مسؤولية العنف الواقع ضدها حيث يعتبر أنه يحدث لأن النساء غير متعلمات، أو أنها هي من تضطر الرجل للجوء إلى العنف.

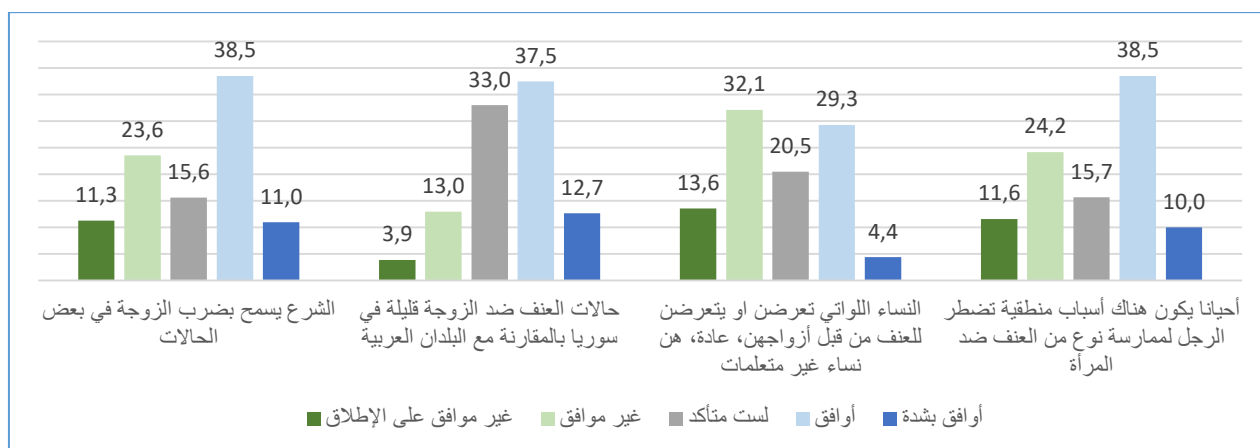
يظهر الشكل (16) مايلي:

- فقط حوالي ثلث المستجيبين عارضوا مقولة "الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات".
- فقط 16.9% عارضوا فرضية أن الحال في سوريا ليس بالسيئ بالمقارنة مع الدولة العربية المجاورة.
- فقط 35.8% عارضوا المقولة التي تحمل المرأة المسؤولية باعتبارها هي من تدفع الرجل للعنف في بعض الأحيان.
- أقل من نصف المستجيبون رفضوا تحميل المسؤولية للمرأة بحجة أنها غير متعلمة.

سنتعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لأولئك الذين وافقوا على هذه المقولات.

بالنظر إلى الفروقات بين الرجال والنساء، يلخص الجدول (15) مواقف كل من الرجال والنساء، حيث يظهر كيف أن الرجال أكثر تأييداً لهذه المقولات جميعها بالمقارنة مع النساء.

شكل 16. ما هو موقفك من المقولات التالية؟



جدول 15. الموقف من المقولات حسب الجندر

النساء	أوافق بشدة	أوافق	لست متأكد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات	7,2%	35,1%	15,1%	27,1%	15,4%
حالات العنف ضد الزوجة قليلة في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية	11,7%	32,2%	36,5%	13,7%	5,9%
النساء اللواتي تعرضن أو يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن عادة هن نساء غير متعلمات	5,4%	24,2%	18,6%	32,6%	19,2%
أحياناً، يكون هناك أسباب منطقية تضطر الرجل لممارسة نوع من العنف ضد المرأة	6,6%	31,3%	13,9%	30,2%	18,0%
الرجال	أوافق بشدة	أوافق	لست متأكد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات	14,2%	41,5%	16,0%	20,6%	7,7%
حالات العنف ضد الزوجة قليلة في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية	13,5%	42,1%	29,9%	12,4%	2,1%
النساء اللواتي تعرضن أو يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن عادة هن نساء غير متعلمات	3,7%	33,8%	22,1%	31,6%	8,8%
أحياناً، يكون هناك أسباب منطقية تضطر الرجل لممارسة نوع من العنف ضد المرأة	12,9%	44,7%	17,3%	18,9%	6,1%

تبرير من دون تحميل المرأة المسؤولية

التبرير الديني: مقولة "الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات"

عينة النساء

يبدو أن هناك علاقة بين الموقف من التبرير الديني وكل من المتغيرات التي يلخصها بالتفصيل الجدول (16) وهي:

التعليم: يلاحظ تراجع الموافقة على هذه المقولة مع التقدم في المستوى التعليمي.

الإعالة: المسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد أكثر موافقة على التبرير الديني بالمقارنة مع النساء المسؤولات عن إعالة عدد أفراد أقل.

المهنة: ربات المنزل هن الأكثر تأييداً لهذا التبرير، أما الأكثر رفضاً فهن النساء العاملات وال طالبات.

الإيديولوجيا: يزداد تأييد التبرير الديني بشكل كبير بين الإسلاميات بالمقارنة مع العلمانيات.

العمر: يزداد التأييد عند الفئة العمرية فوق الـ 36 عام بالمقارنة مع الأصغر.

الدخل: النساء ذوات الدخل المتوسط هن الأكثر تأييداً لهذا التبرير، والأكثر رفضاً هن النساء ذوات الدخل المنخفض (حوالي نصفهن).

المحافظة: أكثرية النساء اللاجئات في مخيمات تركيا (65.3%) يوافقن على هذا التبرير الديني، وكذلك تفعل حوالي نصف النساء في حلب وإدلب، وتتراجع النسبة بشكل ملحوظ في دمشق وريفها إلى حدود الربع، و تنخفض إلى 14.7 % في حمص و فقط 5.0 % في الحسكة.

المنطقة: ترفض التبرير الديني الأغلبية الساحقة من النساء في مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية وتؤيده حوالي نصف النساء في مناطق المعارضة.

النساء في المناطق الغير محاصرة أكثر تأييداً لهذا التبرير من النساء في المناطق المحاصرة.

القومية – الاثنية: تكاد تجمع الكرديات على رفضه، بينما تؤيده حوالي نصف العربيات.

الديانة-الطائفة: رفضته جميع النساء المسيحيات، في عينتنا الصغيرة، وأيدته حوالي نصف النساء السنة.

الحالة المدنية: تميل العازبات إلى رفضه وتؤيده أقل من نصف المتزوجات.

جدول 16 . الموقف من مقولة "الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات" في عينة النساء

يعارض	لا موقف واضح	يوافق	
التعليم			
22,2%	19,4%	58,3%	أمية
32,9%	6,6%	60,5%	ابتدائية
40,1%	15,1%	44,8%	إعدادية
46,8%	14,9%	38,3%	ثانوية
46,8%	18,3%	35,0%	جامعية ومافوق
عدد الأفراد المسؤولة عن إعالتهم			
50,4%	12,8%	36,8%	حتى شخصين
39,4%	15,3%	45,3%	من 3-5 أشخاص
25,9%	22,3%	51,8%	سنة أشخاص ومافوق
المهنة			
46,9%	13,2%	39,9%	تمارس عملاً ما
48,9%	18,8%	32,3%	طالبة
42,6%	13,9%	43,5%	عاطلة عن العمل
36,5%	15,9%	47,6%	ربة منزل
الإيديولوجيا			
85,9%	7,1%	7,1%	أقصى العلمانية
68,3%	17,5%	14,2%	علمانية
46,4%	17,1%	36,5%	وسط
22,5%	18,0%	59,6%	إسلامية
27,2%	3,3%	69,6%	أقصى الإسلام السياسي
العمر			
44,6%	14,2%	41,3%	حتى 25 عام
48,0%	13,4%	38,7%	بين 26-35 عام
36,2%	20,7%	43,1%	بين 36-45 عام
33,3%	10,7%	56,0%	بين 46-55 عام
23,5%	11,8%	64,7%	45 عام ومافوق
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
54,6%	10,7%	34,6%	أقل من 25 ألف
39,2%	16,9%	43,9%	بين 25-75 ألف

46,9%	18,8%	34,4%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
85,1%	9,9%	5,0%	الحسكة
73,5%	11,8%	14,7%	حمص
65,1%	9,3%	25,6%	دمشق
52,8%	18,9%	28,3%	ريف دمشق
25,5%	26,0%	48,5%	إدلب
25,0%	19,3%	55,7%	حلب
26,5%	8,2%	65,3%	مخيمات تركيا
المنطقة			
75,0%	11,9%	13,1%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
30,9%	16,4%	52,8%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
82,4%	10,8%	6,8%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
52,3%	16,7%	31,1%	محاصرة
26,2%	16,3%	57,4%	غير محاصرة
القومية - الاثنية			
35,6%	16,2%	48,2%	عربيات
86,2%	8,3%	5,5%	كرديات
2	1	5	تركمانيات (بالعدد)
الطائفة			
35,5%	15,7%	48,7%	سنة
10	0	0	مسيحيين (بالعدد)
الحالة المدنية			
56,7%	12,9%	30,4%	عازبة
38,7%	15,6%	45,7%	متروجة
36,5%	15,3%	48,2%	أرملة
9	5	9	مطلقة (بالعدد)

عينة الرجال

المتغيرات المرتبطة بالموقف من التبرير الديني يلخصها الجدول (17) وهي على الشكل التالي:

التعليم: يتراجع تأييد التبرير الديني مع التقدم في التعليم.

الإعالة: الرجال المسؤولون عن إعالة عدد أكبر من الأفراد هم أكثر قبولاً لهذا التبرير.

المهنة: العاطلين عن العمل هم الأكثر قبولاً للتبرير الديني (67.4%) والأقل هم الطلاب (حوالي النصف).

الإيديولوجيا: يزداد قبول هذا التبرير عند الإسلاميين بشكل كبير بالمقارنة مع العلمانيين.

العمر: الأكثر قبولاً للتبرير الديني هم الشباب (أقل من 25 عام).

الدخل: يزداد رفض التبرير الديني عند ذوي الدخل الأعلى بالمقارنة مع الأقل.

المحافظة: يكاد يجمع الرجال في مخيمات تركيا وإدلب على تأييده، وكذلك تفعل أغلبتهم في حلب وريف دمشق، وتترجع النسبة إلى حدود النصف دمشق والـ 40% في حمص، وتبلغ أدنى مستوياتها في الحسكة حيث لم يحظى هذا التبرير إلا بتأييد حوالي ربع الرجال.

المنطقة: تؤيده الأغلبية الساحقة من الرجال في مناطق سيطرة المعارضة (حوالي 77%) وحوالي الربع في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية والنظام.

يزداد تأييده في المناطق الغير محاصرة بالمقارنة مع المحاصرة.

القومية-الاثنية: تؤيده أكثرية الرجال العرب وترفضه أكثرية الرجال الكرد (فوق الـ 60% في الحالتين).

الديانة - الطائفة: أكثرية الشيعة رفضوا إعطاء موقف واضح (58.1%)، بينما أيده أكثرية السنة (68.4%).

الحالة المدنية: العازبين أكثر رفضاً لهذا لتبرير (حوالي الثلث) من المتزوجين (حوالي الربع).

جدول 17. مقولة "الشرع يسمح بضرب الزوجة في بعض الحالات" في عينة الرجال

يعارض	لا موقف واضح	يوافق	
			التعليم
7	6	7	أمية (بالعدد)
23,6%	14,2%	62,2%	ابتدائية
16,4%	20,0%	63,6%	اعدادية
26,7%	16,8%	56,5%	ثانوية
41,5%	11,5%	47,0%	جامعية ومافوق
			عدد الأشخاص المسؤولة عن إعالتهم
37,2%	10,9%	51,9%	حتى شخصين
28,9%	16,0%	55,0%	من 3-5 أشخاص
19,8%	20,1%	60,1%	سنة أشخاص ومافوق

المهنة			
27,8%	17,1%	55,1%	يمارس عمل ما
42,9%	7,9%	49,2%	طالب
22,5%	10,1%	67,4%	عاطل عن العمل
الإيديولوجيا			
61,8%	17,9%	20,3%	أقصى العلمانية
55,2%	30,0%	14,8%	علماني
23,1%	16,7%	60,3%	وسط
10,3%	8,6%	81,0%	إسلامي
8,8%	7,0%	84,2%	أقصى الإسلام السياسي
العمر			
22,8%	11,0%	66,1%	أقل من 25 عام
33,0%	11,9%	55,1%	بين 26-35 عام
29,3%	18,3%	52,4%	بين 36-45 عام
28,7%	25,9%	45,4%	بين 46-55 عام
19,7%	22,4%	57,9%	56 وما فوق
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
21,4%	7,9%	70,7%	أقل من 25 ألف
25,1%	18,8%	56,0%	بين 25-75 ألف
37,7%	17,4%	44,9%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
59,5%	17,6%	23,0%	الحسكة
32,2%	27,1%	40,8%	حمص
44,2%	6,5%	49,4%	دمشق
23,3%	12,8%	64,0%	ريف دمشق
9,5%	16,7%	73,8%	حلب
16,2%	1,4%	82,4%	مخيمات تركيا
3,8%	12,3%	83,9%	إدلب
المنطقة			
44,4%	32,0%	23,6%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
12,7%	10,2%	77,1%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
59,8%	17,4%	22,8%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية

ضمن مناطق المعارضة		
20,9%	8,9%	70,2%
7,1%	10,2%	82,7%
القومية-الاثنية		
21,1%	15,7%	63,2%
61,9%	19,4%	18,8%
الطائفة		
19,1%	12,4%	68,4%
22,6%	58,1%	19,4%
24	3	1
الحالة المدنية		
33,3%	11,6%	55,1%
26,5%	17,3%	56,2%
3	5	1
4	0	9

التبرير بالمقارنة: مقولة "العنف ضد الزوجة قليل في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية المجاورة"

عينة النساء

يلخص الجدول (18) كافة المتغيرات التي وجد البحث علاقة بينها وبين تبرير العنف من خلال المقارنة مع البلدان المجاورة وافترض ان انتشاره أقل في سوريا:

المهنة: ربات المنزل أكثر قبولاً بهذا التبرير من غيرهن.

الإيديولوجيا: الإسلاميات أكثر قبولاً لهذا التبرير من العلمانيات.

الدخل: النساء ذوات الدخل المتوسط والعالي أكثر قبولاً لهذا التبرير من صاحبات الدخل المنخفض.

المحافظة: توافق عليه أكثرية النساء في مخيمات تركيا (حوالي 57 %) وحوالي النصف في حمص، وتتراجع النسبة إلى حدود

الـ 40 % في دمشق وإدلب وحلب وحوالي الثلث في ريف دمشق والربع في الحسكة.

المنطقة: تؤيده حوالي نصف النساء في مناطق سيطرة المعارضة، و 42.9 % في مناطق سيطرة النظام وحوالي الربع في مناطق الإدارة الذاتية.

القومية-الاثنية: العربيات أكثر تأييداً من الكرديات: 45.9 مقابل 27.5 %.

الديانة-الطائفة: وافقت عليه نصف النساء المسيحيات، في عينتنا الصغير، و 45.9 % من النساء السنة.

جدول 18 . مقولة "العنف ضد الزوجة قليل في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية" في عينة النساء

يعارض	لا موقف واضح	يوافق	
المهنة			
22,9%	34,3%	42,8%	تمارس عمل ما
20,3%	47,4%	32,3%	طالبة
22,2%	35,2%	42,6%	عاطلة عن العمل
15,7%	35,0%	49,4%	ربة منزل
الإيديولوجيا			
24,2%	45,5%	30,3%	أقصى العلمانية
24,2%	35,0%	40,8%	علماني
20,1%	38,2%	41,8%	وسط
14,3%	36,8%	48,9%	إسلامي
27,2%	21,7%	51,1%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
25,7%	30,7%	43,6%	أقل من 25 ألف
20,4%	32,2%	47,5%	بين 25 - 75 ألف
21,9%	30,2%	47,9%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
25,5%	50,4%	24,1%	الحسكة
21,7%	47,2%	31,1%	ريف دمشق
6,8%	50,0%	43,2%	حلب
22,1%	34,2%	43,7%	إدلب
37,2%	18,6%	44,2%	دمشق
23,5%	26,5%	50,0%	حمص
14,3%	28,6%	57,1%	مخيمات تركيا
المنطقة			
35,7%	21,4%	42,9%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
16,8%	35,5%	47,8%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
24,3%	50,0%	25,7%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
القومية - الاثنية			
19,6%	34,5%	45,9%	عربيات
18,3%	54,1%	27,5%	كرديات

1	1	6	تركمانيات (بالعدد)
			الديانة - الطائفة
17,9%	36,3%	45,9%	سنة
2	3	5	مسيحيين (بالعدد)

عينة الرجال

هذه هي المتغيرات التي ترتبط بالموقف من التبرير الذي يعتمد على المقارنة مع دول الجوار ويخصها الجدول (19) بشكل مفصل:

الإعالة: الأكثر حماساً لهذا التبرير هم المسؤولون عن إعالة 3-5 أشخاص والأقل هم المسؤولون عن إعالة ستة وما فوق. الإيديولوجيا: الإسلاميين أكثر تأييداً بهذا التبرير من العلمانيين.

الدخل: يتراجع التأييد عند ذوي الدخل العالي بالمقارنة مع أصحاب الدخل الأقل.

المحافظة: تؤيده الأغلبية الساحقة من الرجال في مخيمات تركيا وحلب، والأكثرية في دمشق (62.3)، وحوالي النصف في إدلب وريف دمشق والحسكة وحمص.

المنطقة: يحظى بتأييد الأكثرية في مناطق سيطرة المعارضة (59.6%) وحوالي نصف المستجيبين في مناطق الإدارة الذاتية و 45.8% في مناطق سيطرة النظام.

الرجال الغير محاصرين أكثر تأييداً له من المحاصرين.

الديانة-الطائفة: تزداد نسبة رفضه عند الشيعة بالمقارنة مع السنة.

جدول 19 . مقولة "العنف ضد الزوجة قليل في سوريا بالمقارنة مع البلدان العربية" في عينة الرجال

يعارض	لا موقف واضح	يوافق	عدد الأفراد المسؤول عن إعالتهم
18,8%	26,3%	54,9%	حتى شخصين
11,2%	27,4%	61,4%	من 3-5 أشخاص
16,7%	37,1%	46,2%	ستة أشخاص وما فوق
الإيديولوجيا			
10,6%	27,6%	61,8%	أقصى العلمانية
19,3%	32,7%	48,0%	علماني
18,9%	26,3%	54,8%	وسط
10,6%	32,2%	57,2%	إسلامي
9,6%	29,8%	60,5%	أقصى الإسلام السياسي

الدخل الشهري (بالبيرة السورية)			
15,3%	26,6%	58,1%	أقل من 25 ألف
11,1%	28,5%	60,4%	بين 25-75 ألف
20,6%	31,6%	47,8%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
22,4%	31,0%	46,7%	حمص
13,1%	35,1%	51,8%	الحسكة
15,1%	31,4%	53,5%	ريف دمشق
10,2%	36,0%	53,8%	إدلب
29,9%	7,8%	62,3%	دمشق
1,4%	24,3%	74,3%	مخيمات تركيا
3,6%	17,9%	78,6%	حلب
المنطقة			
25,8%	28,4%	45,8%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
11,4%	29,0%	59,6%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
12,8%	34,2%	53,0%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
17,4%	27,7%	55,0%	محاصرة
7,1%	29,6%	63,4%	غير محاصرة
الطائفة-الديانة			
13,1%	29,7%	57,1%	سني
22,6%	35,5%	41,9%	شيوعي
4	7	17	علوي (بالعدد)

تبرير يعتبر أن المرأة المعنفة مسؤولة عن العنف ضدها

افتراض أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي هن نساء غير متعلّقات

عينة النساء

وجدت الدراسة ارتباط بين كل من المتغيرات التالية (ملخصة في الجدول 20) والموقف من تبرير العنف ضد المرأة بتحميلها المسؤولية من خلال الإدعاء أنها غير متعلّمة:

الإيديولوجيا: النساء العلمانيات أكثر تأييداً لهذا التبرير من الإسلاميات.

العمر: يزداد تأييد هذا التبرير مع التقدم في السن.

المحافظة: حمص ودمشق تأتيان في مقدمة المحافظات المؤيدة لهذا التبرير في عينة النساء (61.8% و51.2% على التوالي)،

يتراجع التأييد ليقترّب من الربع في ريف دمشق ومخيمات تركيا وإدلب والحسكة، ووافق على ذلك فقط 13.6% في حلب.

المنطقة: أكثرية النساء في مناطق سيطرة النظام توافق على هذا التبرير (66.7%)، بينما انخفضت نسبة الموافقة إلى حدود الربع في مناطق المعارضة ومناطق الإدارة الذاتية.

النساء في المناطق المحاصرة أكثر رفضاً لهذا التبرير من النساء في المناطق الغير محاصرة.

القومية-الاثنية: العربيات أكثر رفضاً لهذا التبرير من الكرديات.

الديانة-الطائفة: تكاد تجمع على تأييده النساء المسيحيات في عينتنا الصغيرة، بينما أيدته ربع النساء السنة.

الحالة المدنية: المتزوجات هن الأكثر رفضاً لهذا التبرير والأكثر تأييداً هن العازبات والأرامل.

جدول 20. مقولة "النساء اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي، عادة هن نساء غير متعلّقات" في عينة النساء

يعارض	لا موقف واضح	يوافق	
الإيديولوجيا			
46,5%	26,3%	27,3%	أقصى العلمانية
31,7%	19,2%	49,2%	علمانيات
59,9%	15,1%	25,0%	وسط
49,7%	22,8%	27,5%	إسلاميات
65,2%	5,4%	29,3%	أقصى الإسلام السياسي
العمر			
54,1%	21,5%	24,4%	أقل من 25 عام
55,5%	16,9%	27,6%	بين 26-35 عام
48,7%	18,5%	32,8%	بين 36-45 عام
41,3%	16,0%	42,7%	بين 46-55 عام
23,5%	17,6%	58,8%	56 عام وما فوق

المحافظة			
64,8%	21,6%	13,6%	حلب
65,1%	10,4%	24,5%	ريف دمشق
57,1%	16,3%	26,5%	مخيمات تركيا
49,8%	21,6%	28,6%	إدلب
39,0%	31,9%	29,1%	الحسكة
44,2%	4,7%	51,2%	دمشق
29,4%	8,8%	61,8%	حمص
المنطقة			
23,8%	9,5%	66,7%	مناطق سيطرة النظام
57,2%	17,1%	25,7%	مناطق سيطرة المعارضة
40,5%	31,8%	27,7%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
65,9%	8,3%	25,8%	محاصرة
55,4%	18,8%	25,7%	غير محاصرة
القومية - الاثنية			
52,9%	17,0%	30,1%	عربيات
34,9%	32,1%	33,0%	كرديات
7	1	0	تركمانيات (بالعدد)
الطائفة			
54,9%	17,8%	27,4%	سنة
1	0	9	مسيحيين (بالعدد)
الحالة المدنية			
44,2%	21,7%	34,1%	عازبة
54,5%	18,0%	27,6%	متزوجة
44,7%	17,6%	37,6%	أرملة
17	3	3	مطلقة (بالعدد)

عينة الرجال

يبدو أن هناك علاقة بين كل من المتغيرات التالية والموقف من تبرير العنف عبر تحميل المسؤولية للمرأة بحجة انها غير متعلمة (يلخصها بالتفضيل الجدول 21) :

- الإيديولوجيا: العلمانيين أكثر تأييداً لهذا التبرير من الإسلاميين.
- الدخل: الرجال ذوي الدخل الأعلى أكثر تأييداً من ذوي الدخل الأقل.
- المحافظة: تأتي حمص وحلب في مقدمة المحافظات المؤيدة، في عينة الرجال، لهذا التبرير ومخيمات تركيا وإدلب في آخرها.
- المنطقة: حوالي نصف الرجال في مناطق سيطرة النظام يؤيدون هذا التبرير وتتراجع النسبة إلى حوالي الثلث في مناطق المعارضة والإدارة الذاتية.
- المناطق المحاصرة أكثر تأييداً لهذا التبرير من الغير محاصرة.
- القومية-الاثنية: الرجال الكرد أكثر رفضاً لهذا التبرير من العرب.
- الديانة- الطائفة: الشيعة اكثر تأييداً لهذا التبرير من السنة.
- الحالة المدنية: العازبين أكثر رفضاً لهذا التبرير من المتزوجين.

جدول 21 . مقولة "النساء اللواتي يتعرضن للعنف الزوجي، عادة هن نساء غير متعلمات" في عينة الرجال

يعارض	لا موقف واضح	يوافق	
الإيديولوجيا			
26,0%	37,4%	36,6%	أقصى العلمانية
21,1%	24,7%	54,3%	علماني
45,8%	17,9%	36,2%	وسط
49,7%	19,0%	31,3%	إسلامي
50,9%	21,9%	27,2%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
50,7%	15,3%	34,1%	أقل من 25 ألف
39,1%	25,8%	35,0%	بين 25-75 ألف
33,6%	23,9%	42,5%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
60,8%	16,2%	23,0%	مخيمات تركيا
50,0%	23,7%	26,3%	إدلب
56,4%	10,5%	33,1%	ريف دمشق

24,3%	41,9%	33,8%	الحسكة
57,1%	7,8%	35,1%	دمشق
21,4%	35,7%	42,9%	حلب
30,2%	12,9%	56,9%	حمص
المنطقة			
29,8%	16,9%	53,3%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
49,0%	17,8%	33,3%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
25,1%	41,1%	33,8%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
52,8%	8,5%	38,7%	محاصرة
46,6%	23,6%	29,8%	غير محاصرة
القومية -الاثنية			
43,4%	18,8%	37,8%	عربي
66,7%	41,3%	36,3%	كردي
الطائفة			
44,9%	21,2%	33,9%	سني
32,3%	25,8%	41,9%	شيعي
5	0	23	علوي (بالعدد)
الحالة المدنية			
42,0%	22,8%	35,1%	عازب
39,2%	22,5%	38,3%	متزوج
4	0	5	أرمل (بالعدد)
11	0	2	مطلق (بالعدد)

افتراض وجود أسباب منطقية للعنف ضد المرأة

عينة النساء

يبدو أن تبرير العنف بتحميل المسؤولية للزوجة مرتبط بكل المتغيرات التي يلخصها الجدول (22) وهي كالتالي:

التعليم: يتراجع تأييد هذا التبرير مع التقدم في التعليم.

الإعالة: المسؤولات عن إعالة عدد أكبر من الأفراد أكثر تأييداً من غيرهن لهذا التبرير.

المهنة: الأكثر تأييداً هن ربات المنزل والأقل هن الطالبات والعاطلات عن العمل.

الإيديولوجيا: الإسلاميات أكثر تأييداً لهذا التبرير من العلمانيات.

الدخل: الأقل معارضة لهذا التبرير هن النساء من ذوات الدخل المتوسط.

المحافظة: أكثرية النساء في مخيمات تركيا (58.5%) يوافقن على هذا التبرير وهكذا تفعل النسبة الأكبر من النساء في إدلب

(42.0%)، بينما ترفضه النسبة الأكبر في حلب وريف دمشق والأغلبية العظمى في دمشق وحمص والحسكة.

المنطقة: ترفضه الأغلبية الساحقة في مناطق سيطرة النظام والإدارة الذاتية (أكثر من 70%) وتؤيده النسبة الأكبر في مناطق

المعارضة (46.8%).

النساء في المناطق الغير محاصرة أكثر تأييداً لهذا التبرير من النساء في المناطق المحاصرة.

القومية-الاثنية: ترفضه الأغلبية الساحقة من الكرديات (78.9%) وتتقسم العربيات على أنفسهن بين رفضه وتأييده.

الديانة-الطائفة: تكاد تجمع النساء المسيحيات على رفضه وتتقسم النساء السنة على أنفسهن.

الحالة المدنية: المتزوجات أكثر تأييداً لهذا التبرير من العازبات.

جدول 22. مقولة "أحيانا يكون هناك أسباب منطقية تضطر الرجل لممارسة نوع من العنف ضد الزوجة" في عينة النساء

يعارض	لا موقف واضح	يوافق	
			التعليم
30,6%	8,3%	61,1%	أمية
31,6%	11,2%	57,2%	ابتدائية
48,3%	10,5%	41,3%	اعدادية
54,1%	12,2%	33,8%	ثانوية
53,0%	18,0%	29,0%	جامعية ومافوق
			عدد الأفراد المسؤولة عن إعالتهم
54,7%	12,3%	33,0%	حتى شخصين
46,6%	14,5%	38,9%	من 3-5 أشخاص
31,7%	17,3%	51,1%	سنة أشخاص ومافوق

المهنة			
51,6%	13,2%	35,2%	تمارس عمل ما
50,4%	20,3%	29,3%	طالبة
58,3%	12,0%	29,6%	عاطلة عن العمل
41,6%	12,9%	45,5%	ربة منزل
الإيديولوجيا			
82,8%	9,1%	8,1%	أقصى العلمانية
73,3%	14,2%	12,5%	علمانيات
47,7%	13,2%	39,1%	وسط
32,9%	18,5%	48,6%	إسلاميات
39,1%	3,3%	57,6%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
56,1%	9,6%	34,3%	أقل من 25 ألف
46,7%	18,4%	34,9%	بين 25-75 ألف
56,3%	10,4%	33,3%	أكثر من 75 ألف
المحافظة			
79,4%	12,1%	8,5%	الحسكة
73,5%	13,2%	13,2%	حمص
83,7%	2,3%	14,0%	دمشق
49,1%	19,8%	31,1%	ريف دمشق
31,2%	26,8%	42,0%	إدلب
47,7%	8,0%	44,3%	حلب
35,4%	6,1%	58,5%	مخيمات تركيا
المنطقة			
81,0%	10,7%	8,3%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
38,8%	14,3%	46,8%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
76,4%	13,5%	10,1%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة			
52,3%	15,9%	31,8%	محاصرة
36,0%	14,0%	50,0%	غير محاصرة
القومية-الاثنية			
43,0%	14,5%	42,5%	عربيات

كرديات	11,0%	10,1%	78,9%
تركمانيات (بالعدد)	4	1	3
الديانة-الطائفة			
سنة	43,7%	14,3%	42,0%
مسيحيين (بالعدد)	0	1	9
الحالة المدنية			
عازبة	26,7%	12,9%	60,4%
متروجة	41,8%	14,6%	43,7%
أرملة	37,6%	14,1%	48,2%
مطلقة (بالعدد)	8	1	14

عينة الرجال

المتغيرات التي اتضح أنها على علاقة بالموقف من تبرير العنف بتحميل المسؤولية للمرأة والتي يلخصها الجدول (23) كانت على الشكل التالي :

التعليم: تتراجع نسبة التأييد لهذا التبرير مع التقدم في التعليم.

الإعالة: تزداد نسبة التأييد عند المسؤولين عن إعالة عدد أكبر من الأفراد بالمقارنة مع الأقل مسؤولية.

المهنة: الأكثر تأييداً لهذا التبرير هم العاطلين عن العمل والأقل هم الطلاب.

الإيديولوجيا: الإسلاميين أكثر تأييداً لهذا التبرير من العلمانيين.

العمر: الشباب هم الأكثر تأييداً لهذا التبرير.

الدخل: يتراجع التأييد مع زيادة الدخل.

المحافظة: يكاد يجمع اللاجئيين في تركيا على هذا التبرير وكذلك تفعل الأغلبية العظمى من الرجال في إدلب وحلب، والأكثرية في دمشق وريف دمشق وتراجع نسبة التأييد إلى حدود الـ 40% في حمص والحسكة.

المنطقة: تؤيدها الأغلبية الساحقة من الرجال في مناطق سيطرة المعارضة، وحوالي الثلث في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية والربع في مناطق سيطرة النظام.

الرجال المحاصرين أقل تأييداً لها من الغير محاصرين.

القومية-الاثنية: يؤيدها أكثرية العرب وينقسم الكرد على أنفسهم.

الديانة-الطائفة: حوالي نصف الرجال الشيعة رفضوا إعطاء موقف واضح وأكثرية السنة أيدتها.

الحالة المدنية: العازبين أكثر رفضاً لها من المتزوجين.

جدول 23 . مقولة "أحيانا يكون هناك أسباب منطقية تضطر الرجل لممارسة نوع من العنف ضد الزوجة" في عينة الرجال

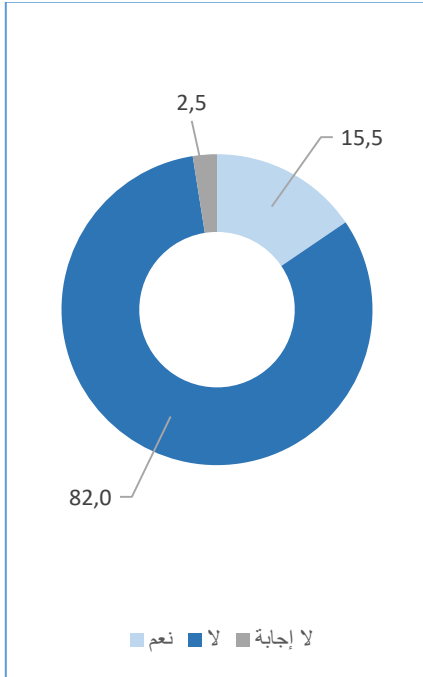
يعارض	لا موقف واضح	يوافق	
التعليم			
7	4	9	أمية (بالعدد)
15,7%	9,4%	74,8%	ابتدائية
15,4%	18,9%	65,7%	اعدادية
24,0%	20,1%	55,9%	ثانوية
37,3%	15,8%	47,0%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤول عن إعتلهم			
34,6%	12,8%	52,6%	حتى شخصين
24,8%	16,6%	58,6%	من 3-5 أشخاص
17,3%	22,3%	60,4%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة			
24,6%	18,1%	57,2%	يمارس عمل ما
39,7%	15,9%	44,4%	طالب
19,1%	9,0%	71,9%	عاطل عن العمل
الإيديولوجيا			
43,9%	19,5%	36,6%	أقصى العلمانية
45,3%	33,6%	21,1%	علماني
24,4%	13,8%	61,9%	وسط
10,1%	11,8%	78,1%	إسلامي
12,3%	9,6%	78,1%	أقصى الإسلام السياسي
العمر			
24,0%	13,8%	62,2%	حتى 25 عام
27,0%	13,8%	59,2%	بين 26-35 عام
26,8%	17,9%	55,3%	بين 36-45 عام
23,6%	25,9%	50,6%	بين 46-55 عام
15,8%	25,0%	59,2%	56 وما فوق
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
23,1%	9,2%	67,7%	أقل من 25 ألف
21,5%	19,6%	58,9%	بين 25-75 ألف
32,0%	19,4%	48,6%	أكثر من 75 ألف

المحافظة			
43,2%	20,7%	36,0%	الحسكة
27,5%	29,4%	43,1%	حمص
33,1%	11,6%	55,2%	ريف دمشق
39,0%	3,9%	57,1%	دمشق
11,9%	13,1%	75,0%	حلب
3,8%	16,1%	80,1%	إدلب
10,8%	1,4%	87,8%	مخيمات تركيا
المناطق			
38,7%	32,4%	28,9%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
14,5%	11,4%	74,1%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
43,4%	20,1%	36,5%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة
ضمن مناطق المعارضة			
25,2%	9,9%	64,9%	محاصرة
6,3%	12,0%	81,7%	غير محاصرة
القومية-الاثنية			
21,0%	16,5%	62,5%	عربي
41,9%	21,9%	36,3%	كردي
الديانة-الطائفة			
18,9%	12,8%	68,3%	سني
19,4%	51,6%	29,0%	شيوعي
19	7	2	علوي (بالعدد)
الحالة المدنية			
34,8%	13,0%	52,2%	عازب
21,4%	19,0%	59,6%	متزوج
9	2	5	أرمل (بالعدد)
6	0	7	مطلق (بالعدد)

الفصل الرابع: جرائم "الشرف"

إدراك انتشارها

شكل 17. هل سمعت عن أي "جريمة شرف" وقعت في منطقتك خلال العام الماضي؟



فقط 15.5% قالوا إنهم سمعوا بجريمة شرف وقعت خلال العام الماضي في منطقتهم (شكل 17). أما انتشارها حسب المحافظات والمناطق فيلخصه الجدول (24) وكانت على الشكل التالي:

حوالي ثلث المستجيبين في الحسكة قالوا إنهم سمعوا بجريمة شرف وقعت في منطقتهم خلال العام الماضي، وتراجعت النسبة إلى الربع في دمشق وحمص وإلى 11.1% في مخيمات تركيا وإلى أقل من 8% في ريف دمشق وحلب وإدلب.

المستجيبين في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية كانوا الأكثر تبليغاً عن حدوث جريمة شرف في مناطقهم خلال العام الماضي ثم جاءت مناطق سيطرة النظام (15.9%) ثم مناطق سيطرة المعارضة (11.6%).

تزداد نسبة الذين قالوا إنهم قد سمعوا بحدوث جريمة شرف في المناطق المحاصرة بالمقارنة مع الغير محاصرة.

جدول 24. المعرفة بجريمة شرف وقعت خلال العام الماضي حسب بعض المتغيرات الاجتماعية والديمقراطية

أفضل عدم الإجابة	لا أعرف	لا	نعم	المحافظة
0,6%	5,2%	89,5%	4,7%	حلب
4,9%	13,9%	74,7%	6,4%	إدلب
6,8%	15,5%	69,8%	7,9%	ريف دمشق
0,5%	28,8%	59,5%	11,1%	مخيمات تركيا
0,9%	2,8%	71,8%	24,5%	حمص
2,5%	0,8%	71,7%	25,0%	دمشق
0,3%	5,5%	62,5%	31,7%	الحسكة
المنطقة				
1,0%	3,9%	79,3%	15,9%	مناطق سيطرة النظام
3,3%	15,6%	69,5%	11,6%	مناطق سيطرة المعارضة
0,5%	5,4%	63,5%	30,5%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية

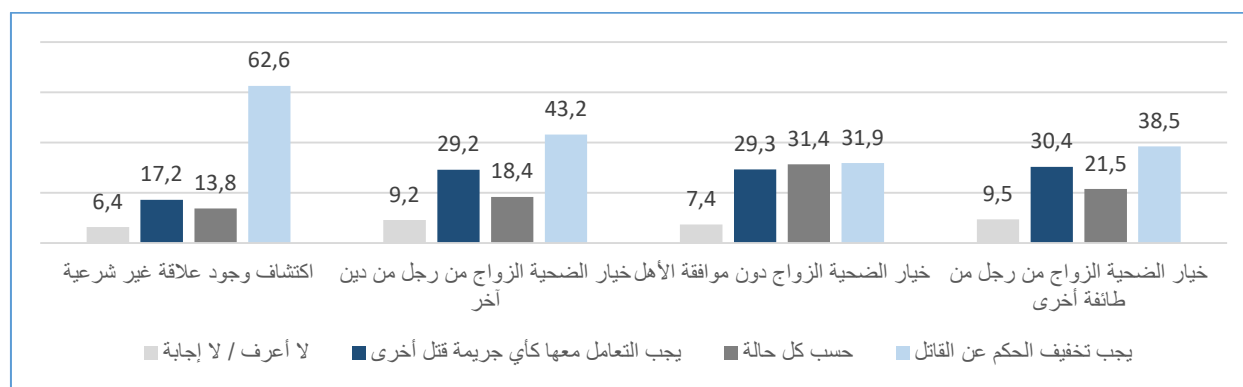
ضمن مناطق المعارضة			
5,6%	10,6%	62,8%	21,0%
2,4%	17,8%	72,0%	7,8%
			محاصرة
			غير محاصرة

آراء في العقوبة التي يستحقها القاتل

يبدو أن الموقف العام ينحاز لصالح عدم التعامل مع هذا النوع من الجرائم كأى جريمة قتل أخرى (شكل 18)، فعلى الرغم من أن النساء أكثر تشدداً من الرجال في هذه المسألة حيث قال حوالي ثلثهن في كل الحالات تقريباً (باستثناء في حال وجود علاقة غير شرعية) إنه يجب التعامل معها مثل أي جريمة قتل أخرى، مقابل حوالي ربع الرجال، يبدو أنهم (رجال ونساء) ينحازون بشكل كبير نحو تخفيف الحكم عن القاتل في حال اكتشاف علاقة غير شرعية للضحية (جدول 25). سنبحث بالتفصيل كل من

الحالات المذكورة وسنركز على تأييد التعامل معها كأى جريمة قتل، أين يزداد وأين يتراجع؟

شكل 18. في سوريا يتم تخفيف الحكم ضد مرتكب ما يعرف بجرائم الشرف، أي تلك التي يرتكبها أحد أفراد العائلة بحق المرأة زاعماً أنها قامت بفعل يمس "شرف العائلة"... كيف يجب أن يتعامل القانون السوري القادم مع هذا النوع من الجرائم؟



جدول 25. الطريقة التي يجب أن يتعامل فيها القانون القادم مع ما يعرف بجرائم الشرف حسب الجندر

عينة النساء	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	حسب كل حالة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	لا أعرف / لا إجابة
خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل	21,7	35,7	33,9	8,7
خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى	32,2	22,9	34,0	10,9
خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر	37,9	18,7	32,5	10,8
اكتشاف وجود علاقة غير شرعية	56,1	15,3	20,5	8,0
عينة الرجال	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	حسب كل حالة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	لا أعرف / لا إجابة
خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل	40,7	27,6	25,4	6,3
خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى	44,0	20,4	27,3	8,3
خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر	47,8	18,1	26,3	7,9
اكتشاف وجود علاقة غير شرعية	68,3	12,5	14,3	4,9

في حال اكتشاف وجود علاقة غير شرعية

عينة النساء

كانت المتغيرات كالتالي (جدول 26):

التعليم: الحاصلين على الثانوية والجامعية أكثر تأييداً من الحاصلين على تعليم أقل للتعامل معها كأي جريمة قتل أخرى. يلاحظ النسبة المرتفعة في حالة الأميات، لكن يجب الانتباه إلى أن هذه العينة صغيرة نسبياً (36 شخص).

الإعالة: تزداد نسبة تأييد التعامل معها كأي جريمة قتل عند المسؤولات عن إعالة عدد قليل من الأشخاص (حتى اثنين) بالمقارنة مع المسؤولات عن إعالة عدد أكبر.

المهنة: حوالي ثلث الطالبات قلن إنه يجب التعامل معها كأي جريمة قتل، وتراجعت النسبة إلى حدود الربع عند العاطلات عن العمل و19.6% عند العاملات و13.6% عند ربات المنزل.

الإيديولوجيا: يزداد التأييد عند العلمانيات بالمقارنة مع الإسلاميات.

العمر: الشباب والرجال أكبر من 56 عام أكثر تأييداً من غيرهم للتعامل معها كأي جريمة قتل.

الدخل: يتراجع التأييد عند ذوي الدخل المتوسط بالمقارنة مع أصحاب الدخل المنخفض والعالي.

المحافظة: تأييد التعامل معها كأي جريمة قتل وصل إلى حوالي النصف في حلب، وتراجع إلى حوالي الثلث في الحسكة ودمشق وريفها، وإلى 14.6% في مخيمات تركيا و 5.9% في حمص ووصل إلى أدنى مستوياته في إدلب حيث قال 1.3% فقط إنهم يؤيدون ذلك.

المنطقة: أيدت ثلث النساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية التعامل معها كأي جريمة قتل، وتراجعت النسبة في مناطق سيطرة النظام إلى 21.4% و إلى 17.3% في مناطق سيطرة المعارضة.

النساء المحاصرات أكثر تأييداً من الغير محاصرات للتعامل معها كأي جريمة قتل: 28.8% مقابل 14.9%.

القومية-الاثنية: أيد التعامل معها كأي جريمة قتل 33% من الكرديات و17.1% من العربيات.

الديانة-الطائفة: فقط امرأة واحدة من العينة المسيحية الصغيرة المكونة من عشرة نساء أيدت التعامل معها كأي جريمة قتل، وكذلك فعل 18.1% من النساء السنة.

الحالة المدنية: أيد حوالي ثلث النساء العازبات التعامل معها كأي جريمة قتل وتراجعت النسبة إلى أقل من الربع عند المتزوجات والأرامل.

جدول 26 . عينة النساء: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو اكتشاف وجود علاقة غير شرعية للضحية

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	
التعليم				
8,3%	27,8%	16,7%	47,2%	أمية
9,2%	11,8%	20,4%	58,6%	ابتدائية
5,2%	19,8%	17,4%	57,6%	اعدادية
7,2%	23,0%	18,9%	50,9%	ثانوية
9,3%	22,1%	58,4%	58,4%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤولة عن إعالتهم				
8,3%	26,9%	17,9%	46,9%	حتى شخصين
8,0%	15,0%	11,1%	65,8%	من 3-5 أشخاص
7,2%	15,1%	18,7%	59,0%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة				
8,8%	19,6%	15,2%	56,3%	تمارس عملاً ما
11,3%	36,8%	15,0%	36,8%	طالبة
5,6%	27,8%	17,6%	49,1%	عاطلة عن العمل
6,9%	13,6%	14,9%	64,5%	ربة منزل
الإيديولوجيا				
9,1%	46,5%	16,2%	28,3%	أقصى العلمانية
5,8%	22,5%	15,8%	55,8%	علمانيات
10,2%	27,0%	19,4%	43,4%	وسط
7,9%	7,3%	9,3%	75,6%	إسلاميات
3,3%	19,6%	23,9%	53,3%	أقصى الإسلام السياسي
العمر				
8,6%	28,1%	16,8%	46,5%	حتى 25 عام
9,3%	18,0%	16,0%	56,7%	بين 26-35 عام
5,6%	15,1%	12,5%	66,8%	بين 36-45 عام
6,7%	16,0%	18,7%	58,7%	بين 46-55 عام
11,8%	29,4%	0,0%	58,8%	56 عام وما فوق
الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
11,1%	25,4%	18,6%	45,0%	أقل من 25 ألف
6,7%	15,3%	16,9%	61,2%	بين 25 - 75 ألف
4,2%	26,0%	18,8%	51,0%	أكثر من 75 ألف
المحافظة				
9,5%	1,7%	3,9%	84,8%	إدلب
0,0%	5,9%	10,3%	83,8%	حمص
2,4%	14,6%	15,0%	68,0%	مخيمات تركيا
22,6%	33,0%	22,6%	21,7%	ريف دمشق

الحسكة	29,1%	22,0%	36,9%	12,1%
دمشق	27,9%	32,6%	37,2%	2,3%
حلب	18,2%	22,7%	51,1%	8,0%
المنطقة				
مناطق خاضعة لسيطرة النظام	59,5%	17,9%	21,4%	1,2%
مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة	61,3%	13,5%	17,3%	7,8%
مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية	28,4%	23,0%	35,8%	12,8%
ضمن مناطق المعارضة				
محاصرة	31,1%	21,2%	28,8%	18,9%
غير محاصرة	67,8%	11,9%	14,9%	5,4%
القومية-الاثنية				
عربيات	60,5%	14,5%	17,1%	7,9%
كرديات	38,5%	19,3%	33,0%	9,2%
تركمانيات	2	2	4	0
الديانة-الطائفة				
سنة	58,3%	15,6%	18,1%	7,9%
مسيحيين (بالعدد)	8	1	1	0
الحالة المدنية				
عازبة	34,6%	21,2%	32,7%	11,5%
متزوجة	62,7%	14,6%	16,4%	6,3%
أرملة	58,8%	7,1%	21,2%	12,9%
مطلقة	15	3	4	1

عينة الرجال

يلخص الجدول (27) المتغيرات والتي كانت كالتالي:

التعليم: وصلت نسبة تأييد التعامل معها كأى جريمة قتل إلى 20.9 % عند الجامعيين وكانت بحدود الـ 10 % عند غيرهم.

الإعالة: المسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد (أكثر من ستة) أقل تأييداً من غيرهم.

المهنة: نسبة التأييد تبلغ ذروتها عند الطلاب (20.6 %) ثم يأتي بعدهم العاملین (16.9 %) وتتخفّض إلى أقل من 10 % عند العاطلين عن العمل.

الإيديولوجيا: نسبة التأييد عند العلمانيين أعلى من نسبتها عند الإسلاميين.

العمر: الرجال الذين تجاوزوا الـ 46 عام أقل تأييداً من غيرهم للتعامل معها كجريمة قتل.

الدخل: تتراجع نسبة التأييد عند ذوي الدخل المتوسط بالمقارنة مع العالي والمنخفض.

المحافظة: وافق حوالي ثلث الرجال في حلب ودمشق على تأييد التعامل معها كأى جريمة قتل، وحوالي الربع في الحسكة وريف دمشق، وتتخفّض إلى أقل من 4 % في حمص وإدلب ومخيمات تركيا.

المنطقة: حوالي ربع الرجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية أيدوا التعامل معها كأبي جريمة قتل، وتراجع نسبة التأييد إلى حدود الـ 12 % في مناطق سيطرة النظام والمعارضة.

الرجال في المناطق المحاصرة أكثر تأييداً من الرجال في المناطق الغير محاصرة للتعامل معها كأبي جريمة قتل.

الديانة-الطائفة: لم يوافق أي شيعي على التعامل معها كأبي جريمة قتل، بينما أيد ذلك 14.1 % من السنة.

القومية-الاثنية: أيد حوالي ربع الكرد التعامل معها كأبي جريمة أخرى مقابل 11.8 % من العرب.

الحالة المدنية: العازبين أكثر تأييد لهذا التعامل بالمقارنة مع المتزوجين.

جدول 27 . عينة الرجال: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو اكتشاف وجود علاقة غير شرعية للضحية

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأبي جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	
				التعليم
4	6	5	5	أمية (بالعدد)
4,7%	13,4%	11,8%	70,1%	ابتدائية
3,9%	11,4%	10,4%	74,3%	اعدادية
3,3%	9,9%	11,8%	74,9%	ثانوية
6,7%	20,9%	14,5%	57,9%	جامعية وما فوق
				عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم
6,8%	16,9%	15,0%	61,3%	حتى شخصين
5,0%	16,2%	14,0%	64,7%	من 3-5 أشخاص
3,1%	8,8%	7,9%	80,2%	سنة أشخاص وما فوق
				المهنة
4,5%	14,4%	12,6%	68,5%	يمارس عمل ما
7,9%	20,6%	15,9%	55,6%	طالب
7,9%	9,0%	6,7%	76,4%	عاطل عن العمل
				الإيديولوجيا
9,8%	30,1%	25,2%	35,0%	أقصى العلمانية
3,6%	17,0%	15,2%	64,1%	علماني
5,8%	17,9%	17,3%	59,0%	وسط
4,6%	5,7%	4,0%	85,6%	إسلامي
0,9%	7,9%	6,1%	85,1%	أقصى الإسلام السياسي
				العمر
9,1%	15,4%	11,0%	64,6%	حتى 25 عام
5,7%	14,9%	15,1%	64,3%	بين 26-35 عام
3,3%	17,5%	11,4%	67,9%	بين 36-45 عام
0,6%	9,2%	11,5%	78,7%	بين 46-55 عام
2,6%	9,2%	10,5%	77,6%	56 عام وما فوق

الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
4,8%	17,9%	14,8%	62,4%	أقل من 25 ألف
3,9%	14,3%	10,9%	71,0%	بين 25-75 ألف
3,2%	18,2%	15,4%	63,2%	أكثر من 75 ألف
المحافظة				
3,0%	1,7%	3,4%	91,9%	إدلب
0,0%	2,7%	2,7%	94,6%	مخيمات تركيا
0,0%	3,9%	3,1%	92,9%	حمص
9,5%	23,0%	31,5%	36,0%	الحسكة
13,4%	23,3%	9,3%	54,1%	ريف دمشق
4,8%	31,0%	21,4%	42,9%	حلب
0,0%	35,1%	23,4%	41,6%	دمشق
المنطقة				
0,0%	12,4%	8,9%	78,7%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
4,9%	12,1%	7,5%	75,4%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
10,0%	22,8%	31,5%	35,6%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة				
8,2%	16,7%	8,9%	66,3%	محاصرة
2,6%	7,6%	6,3%	83,5%	غير محاصرة
القومية-الاثنية				
4,1%	11,8%	8,5%	75,6%	عربي
9,4%	24,4%	28,8%	37,5%	كردي
الطائفة-الديانة				
4,4%	14,1%	10,7%	70,9%	سني
0,0%	0,0%	0,0%	100,0%	شيوعي
0	3	2	23	علوي (بالعدد)
الحالة المدنية				
11,2%	17,8%	14,1%	56,9%	عازب
2,9%	13,0%	11,8%	72,3%	متزوج
0	0	1	8	أرمل (بالعدد)
0	4	3	6	مطلق (بالعدد)

في حال خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل

عينة النساء

يلخص الجدول (28) المتغيرات التي ترتبط بالموقف من العقوبة في حال كان دافع القتل هو خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل:

التعليم: النساء الحاصلات على الشهادة الثانوية والجامعيات هن الأكثر تأييداً للتعامل معها كأى جريمة قتل (حوالي 40 %).

الإعالة: المسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد أقل تأييداً لهذا التعامل من المسؤولات عن إعالة عدد أقل.

المهنة: التأييد يبلغ ذروته عند الطالبات (حوالي النصف) وأقل مستوياته عند ربات المنزل (حوالي الربع).

الإيديولوجيا: العلمانيات أكثر تأييداً من الإسلاميات.

الدخل: ذوات الدخل المنخفض (45.0 %) هن الأكثر تأييداً بالمقارنة مع ذوات الدخل الأعلى.

المحافظة: أكثرية النساء في حلب والحسكة ودمشق أيدن التعامل معها كأى جريمة قتل (بحدود 60%)، بينما تتراجع النسبة بشكل كبير في باقي المناطق حيث وصلت إلى حوالي الثلث في ريف دمشق وحمص وإلى أقل من الربع في إدلب ومخيمات اللاجئين في تركيا.

المنطقة: أكثرية النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية تريد التعامل معها كأى جريمة قتل (57.4 %)، وكذلك تفعل حوالي ثلث النساء في مناطق سيطرة النظام و أكثر من ربعهن في مناطق سيطرة المعارضة.

النساء في المناطق المحاصرة أكثر تأييداً لهذا التعامل من النساء في المناطق الغير محاصرة: 43.2 % مقابل 25.9 %.

القومية-الاثنية: حوالي نصف النساء الكرديات أيدن هذه المعاملة مقابل 29.3 % من العربيات.

الديانة-الطائفة: أيدتها أربع نساء من النساء العشرة المسيحيات في عينتنا، وكذلك فعلت 30.9 % من النساء السنة.

الحالة المدنية: الأكثر تأييداً هن العازبات (45.2 %) والأقل هن المتزوجات (29.6 %).

جدول 28 . عينة النساء: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	التعليم
2,8%	33,3%	33,3%	30,6%	أمية
8,6%	15,8%	45,4%	30,3%	ابتدائية
10,5%	25,0%	41,3%	23,3%	اعدادية
7,2%	41,4%	33,3%	18,0%	ثانوية
9,3%	40,6%	31,1%	19,0%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤولة عن إعالتهم				
6,3%	43,3%	33,6%	16,8%	حتى شخصين
11,4%	27,5%	35,5%	25,6%	من 3-5 أشخاص
8,6%	21,6%	43,2%	26,6%	حتى ستة أشخاص

المهنة				
9,4%	34,0%	34,6%	22,0%	تمارس عمل ما
9,8%	49,6%	29,3%	11,3%	طالبة
6,5%	43,5%	35,2%	14,8%	عاطلة عن العمل
8,2%	25,7%	39,1%	27,0%	ربة منزل
الإيديولوجيا				
5,1%	62,6%	28,3%	4,0%	أقصى العلمانية
10,8%	45,0%	34,2%	10,0%	علماني
6,3%	43,8%	34,5%	15,5%	وسط
11,2%	17,4%	36,8%	34,6%	إسلامي
7,6%	19,6%	45,7%	27,2%	أقصى الإسلام السياسي
الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
6,8%	45,0%	32,1%	16,1%	أقل من 25 ألف
9,4%	25,9%	43,5%	21,2%	بين 25-75 ألف
8,3%	29,2%	35,4%	27,1%	أكثر من 75 ألف
المحافظة				
2,4%	16,3%	47,6%	33,7%	مخيمات تركيا
13,9%	23,4%	32,5%	30,3%	إدلب
16,2%	32,4%	35,3%	16,2%	حمص
24,5%	36,8%	30,2%	8,5%	ريف دمشق
2,3%	58,1%	30,2%	9,3%	دمشق
2,1%	60,3%	32,6%	5,0%	الحسكة
4,5%	63,6%	19,3%	12,5%	حلب
المنطقة				
13,1%	35,7%	40,5%	10,7%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
9,2%	29,0%	35,5%	26,4%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
3,4%	57,4%	34,5%	4,7%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة				
19,7%	43,2%	26,5%	10,6%	محاصرة
6,9%	25,9%	37,3%	29,9%	غير محاصرة
القومية-الاثنية				
9,8%	29,3%	36,4%	24,5%	عربي
2,8%	53,2%	37,6%	6,4%	كردي
الديانة-الطائفة				
8,3%	30,9%	36,4%	24,5%	سنة
2	4	4	0	مسيحيين (بالعدد)
الحالة المدنية				
8,8%	45,2%	33,2%	12,9%	عازبة
7,9%	29,6%	38,4%	24,1%	متزوجة

12,9%	36,5%	25,9%	24,7%	أرملة
3	9	5	6	مطلقة (بالعدد)

عينة الرجال

يلخص الجدول (29) المغيرات التي ترتبط بالموقف من العقوبة في حال كان دافع القتل هو خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل:

التعليم: يزداد تأييد التعامل معها كأبي جريمة قتل مع الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية وما فوق.

الإعالة: يتراجع التأييد عند الرجال المسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد بالمقارنة مع الأقل.

المهنة: الطلاب هم الأكثر تأييداً (39.7%) وتتراجع النسبة إلى حدود الربع عند العاملين والعاطلين عن العمل.

الإيديولوجيا: العلمانيين أكثر تأييداً من الإسلاميين.

العمر: يتراجع التأييد بشكل ملحوظ عند الرجال الأكبر من 46 عام.

الدخل: ذوي الدخل المتوسط أقل تأييداً من غيرهم.

المحافظة: حوالي نصف الرجل في دمشق وحوالي الثلث في ريف دمشق والحسكة وحلب أيدوا التعامل معها كأبي جريمة قتل، يتراجع التأييد بشكل كبير في باقي المناطق ليلعب ادنى مستوياته في إدلب.

المنطقة: أكثر من ثلث الرجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية أيدوا ذلك، وحوالي الربع في مناطق سيطرة المعارضة و19.1% في مناطق سيطرة النظام.

الرجال في المناطق المحاصرة أكثر تأييداً ممن هم في المناطق الغير محاصرة: 34.4% مقابل 13.9%.

القومية-الاثنية: الكرد أكثر تأييداً من العرب: 40.0% مقابل 21.7%.

الديانة-الطائفة: لم يوافقوا على التعامل معها كأبي جريمة قتل أي شيعي، بينما أيد ذلك حوالي ربع السنة.

الحالة المدنية: العازبين (29.0%) أكثر تأييداً من المتزوجين (24.0%) والأقل هم الأرمال (11.1%).

جدول 29. عينة الرجال: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأبي جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	التعليم
3	7	7	3	أمية (بالعدد)
7,1%	16,5%	30,7%	45,7%	ابتدائية
5,4%	20,7%	21,1%	52,9%	اعدادية
5,2%	21,5%	28,7%	44,6%	ثانوية
7,6%	36,4%	30,3%	25,8%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم				
7,9%	33,8%	25,2%	33,1%	حتى شخصين

6,7%	27,6%	29,1%	36,6%	من 3-5 أشخاص
4,4%	14,5%	27,0%	54,1%	سبعة أشخاص وما فوق
المهنة				
6,1%	24,7%	28,3%	40,9%	يمارس عمل ما
9,5%	39,7%	27,0%	23,8%	طالب
5,6%	22,5%	21,3%	50,6%	عاطل عن العمل
الإيديولوجيا				
4,1%	43,1%	42,3%	10,6%	أقصى العلمانية
7,6%	27,8%	32,7%	31,8%	علماني
6,4%	30,1%	29,8%	33,7%	وسط
6,3%	15,2%	20,1%	58,3%	إسلامي
6,1%	19,3%	18,4%	56,1%	أقصى الإسلام السياسي
العمر				
8,3%	29,1%	21,7%	40,9%	حتى 25 عام
8,6%	28,4%	27,3%	35,7%	بين 26-35 عام
4,5%	27,6%	30,1%	37,8%	بين 36-45 عام
2,9%	12,1%	35,1%	50,0%	بين 46-55 عام
2,6%	21,1%	23,7%	52,6%	56 عام وما فوق
الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
5,2%	31,9%	29,3%	33,6%	أقل من 25 ألف
7,0%	22,2%	26,3%	44,4%	بين 25-75 ألف
5,3%	29,6%	27,5%	37,7%	أكثر من 75 ألف
المحافظة				
7,6%	8,5%	25,0%	58,9%	إدلب
0,0%	13,5%	24,3%	62,2%	مخيمات تركيا
3,9%	16,1%	23,5%	56,5%	حمص
6,0%	32,1%	26,2%	35,7%	حلب
4,5%	37,4%	41,9%	16,2%	الحسكة
16,3%	38,4%	19,2%	26,2%	ريف دمشق
0,0%	48,1%	31,2%	20,8%	دمشق
المنطقة				
4,9%	19,1%	32,4%	43,6%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
7,5%	23,4%	21,2%	47,9%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
4,1%	37,9%	42,5%	15,5%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة				
9,9%	34,4%	16,7%	39,0%	محاصرة
5,8%	13,9%	24,9%	55,5%	غير محاصرة
القومية-الاثنية				
7,1%	21,7%	24,8%	46,5%	عربي

3,8%	40,0%	41,9%	14,4%	كردي
الديانة-الطائفة				
6,1%	24,8%	25,2%	43,9%	سني
3,2%	0,0%	25,8%	71,0%	شيعي
6	5	11	7	علوي (بالعدد)
الحالة المدنية				
10,9%	29,0%	25,0%	35,1%	عازب
5,0%	24,0%	28,2%	42,8%	متزوج
0,0%	11,1%	33,3%	55,6%	أرمل
0	6	5	2	مطلق (بالعدد)

في حال خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر

عينة النساء

المتغيرات التي ترتبط بالموقف من العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر يلخصها الجدول (30) وهي على الشكل التالي:

التعليم: يزداد تأييد التعامل معها كأى جريمة عادية مع التقدم في التعليم.

الإعالة: يتراجع التأييد عند المسؤولات عن إعالة عدد كبير من الأفراد بالمقارنة مع المسؤولات عن إعالة عدد أقل.

المهنة: أيدت نصف الطالبات تقريباً التعامل معها كأى جريمة قتل، وتراجعت نسبة التأييد إلى حدود الثلث عند العاملات والعاطلات عن العمل والربع عند ربات المنازل.

الإيديولوجيا: تميل العلمانيات لتأييد التعامل معها كأى جريمة قتل وترفض الإسلاميات ذلك.

المحافظة: هناك شبه إجماع في الحسكة على التعامل معها كأى جريمة قتل، وكذلك تفعل أكثرية النساء في حلب، وتتراجع هذه النسبة إلى حدود الـ 40% في حمص ودمشق، وإلى حوالي الربع في ريف دمشق، و تصل أدنى مستوياتها في إدلب ومخيمات تركيا.

المنطقة: هناك شبه إجماع على التأييد بين النساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، وتنخفض النسبة بشكل كبير حيث تصل إل حدود الثلث في مناطق سيطرة النظام وإلى حوالي الربع في مناطق سيطرة المعارضة.

النساء في المناطق المحاصرة أكثر تأييداً منهن في المناطق الغير محاصرة: 36.4% مقابل 19.5%.

القومية-الاثنية: تؤيدها الأغلبية الساحقة من الكرديات مقابل ربع العربيات.

الديانة-الطائفة: أيدتها أربع نساء مسيحيات في العينة الصغيرة المكونة من عشرة وكذلك فعل حوالي ربع النساء السنة.

الحالة المدنية: أيدتها حوالي نصف العازبات وأكثر من ربع المتزوجات.

جدول 30 . عينة النساء: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	
التعليم				
2,8%	19,4%	5,6%	72,2%	أمية
7,9%	19,7%	13,2%	59,2%	ابتدائية
12,2%	25,0%	16,9%	45,9%	اعدادية
9,5%	34,7%	23,4%	32,4%	ثانوية
12,9%	40,9%	20,3%	26,0%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤولة عن إعتهم				
9,0%	43,0%	18,8%	29,1%	حتى شخصين
13,7%	26,2%	18,1%	42,0%	من 3-5 أشخاص
8,6%	16,5%	20,1%	54,7%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة				
11,4%	34,0%	17,9%	36,7%	تمارس عمل ما
12,8%	49,6%	18,0%	19,5%	طالبة
7,4%	35,2%	25,0%	32,4%	عاطلة عن العمل
10,5%	24,7%	18,0%	46,8%	ربة منزل
الإيديولوجيا				
5,1%	83,8%	9,1%	2,0%	أقصى العلمانية
10,8%	51,7%	20,0%	17,5%	علمانية
10,9%	37,2%	25,0%	27,0%	وسط
13,2%	12,6%	17,1%	57,0%	إسلامية
7,6%	14,1%	13,0%	65,2%	أقصى الإسلام السياسي
المحافظة				
2,0%	10,2%	12,2%	75,5%	مخيمات تركيا
20,3%	13,4%	27,7%	38,5%	إدلب
26,4%	28,3%	32,1%	13,2%	ريف دمشق
2,3%	41,9%	20,9%	34,9%	دمشق
19,1%	45,6%	20,6%	14,7%	حمص
4,5%	67,0%	12,5%	15,9%	حلب
4,3%	83,0%	9,9%	2,8%	الحسكة
المنطقة				
15,5%	36,9%	26,2%	21,4%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
11,5%	22,5%	19,4%	46,7%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
4,7%	80,4%	11,5%	3,4%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة				
22,0%	36,4%	26,5%	15,2%	محاصرة
9,2%	19,5%	17,8%	53,5%	غير محاصرة

القومية-الاثنية			
عربي	43,2%	20,2%	24,5%
كردى	4,6%	11,9%	78,9%
الديانة-الطائفة			
سنة	43,3%	19,8%	26,3%
مسيحيين (بالعدد)	1	3	4
الحالة المدنية			
عازبة	23,5%	18,9%	47,0%
متزوجة	43,3%	18,1%	28,8%
أرملة	32,9%	22,4%	24,7%
مطلقة (بالعدد)	9	5	7

عينة الرجال

المتغيرات التي ترتبط بالموقف من العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر يلخصها الجدول (31) وهي على الشكل التالي:

التعليم: يزداد تأييد التعامل مع معها كأى جريمة قتل مع التقدم في المستوى التعليمي.

الإعالة: يتراجع التأييد عند المسؤولين عن إعالة عدد كبير من الأفراد (أكثر من ستة) بالمقارنة مع المسؤولين عن إعالة عدد أقل.

الإيديولوجيا: العلمانيين أكثر تأييداً من الإسلاميين.

المحافظة: يؤيد أكثرية الرجال في الحسكة التعامل معها كأى جريمة قتل، وتتراجع النسبة إلى حدود الثلث في دمشق وحلب، وإلى حوالي الربع في ريف دمشق و تصل أدنى مستوياتها في إدلب ومخيمات اللاجئين في تركيا.

المنطقة: تؤيد أكثرية الرجال (64.4%) في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية التعامل معها كأى جريمة قتل وتنخفض النسبة إلى 24.4% في مناطق سيطرة النظام و14.5% في مناطق سيطرة المعارضة.

الرجال المحاصرين أكثر تأييداً من الغير محاصرين: 22.7 مقابل 7.6%.

الدخل: يزداد التأييد عند ذوي الدخل الأعلى بالمقارنة مع الأقل.

القومية-الاثنية: تؤيد أكثرية الرجال الكرد التعامل معها كأى جريمة قتل بينما فقط 18.0% من العرب قالوا إنهم يؤيدون ذلك.

الديانة-الطائفة: أيدها 20.6% من السنة و9.7% من الشيعة.

جدول 31 . عينة الرجال: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	
التعليم				
3	10	4	3	امية (بالعدد)
9,4%	16,5%	23,6%	50,4%	ابتدائية
6,4%	17,9%	18,6%	57,1%	اعدادية
6,9%	26,7%	19,0%	6,4%	ثانوية
9,1%	35,2%	14,5%	41,2%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم				
9,0%	31,2%	15,8%	44,0%	حتى شخصين
7,3%	28,9%	16,6%	47,2%	من 3-5 أشخاص
7,9%	17,6%	22,6%	51,9%	سنة أشخاص وما فوق
الإيديولوجيا				
8,1%	68,3%	16,3%	7,3%	أقصى العلمانية
9,4%	39,0%	34,5%	17,0%	علماني
6,1%	25,6%	21,2%	47,1%	وسط
8,3%	8,6%	7,8%	75,3%	إسلامي
7,9%	11,4%	11,4%	69,3%	أقصى الإسلام السياسي
المحافظة				
0,0%	1,4%	4,1%	94,6%	مخيمات تركيا
11,4%	2,5%	9,7%	76,3%	إدلب
6,7%	18,8%	25,1%	49,4%	حمص
18,6%	24,4%	12,8%	44,2%	ريف دمشق
6,0%	31,0%	28,6%	34,5%	حلب
0,0%	39,0%	19,5%	41,6%	دمشق
3,2%	63,5%	23,4%	9,9%	الحسكة
المنطقة				
7,6%	24,4%	33,8%	34,2%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
9,5%	14,5%	11,4%	64,6%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
3,2%	64,4%	22,8%	9,6%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة				
11,7%	22,7%	10,3%	55,3%	محاصرة
7,9%	7,6%	11,8%	72,8%	غير محاصرة
الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
9,2%	21,0%	16,2%	53,7%	أقل من 25 ألف
7,5%	24,4%	17,6%	50,5%	بين 25-75 ألف
6,1%	32,8%	21,9%	39,3%	أكثر من 75 ألف
القومية-الاثنية				

8,7%	18,0%	17,2%	56,1%	عربي
3,8%	63,8%	24,4%	8,1%	كردي
الديانة- الطائفة				
7,0%	20,6%	14,7%	57,6%	سني
3,2%	9,7%	41,9%	45,2%	شيعي
5	7	12	4	علوي (بالعدد)

في حال خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى

عينة النساء

يوجد ارتباط بين الموقف من العقوبة التي يستحقها القاتل وكل من المتغيرات التي يلخصها بالتفصيل الجدول (32) وهي:
التعليم: الحاصلات على الثانوية والجامعيات هن الأكثر تأييداً للتعامل معها كأى جريمة قتل أخرى.
الإعالة: المسؤولات عن إعالة عدد قليل (حتى شخصين) هن الأكثر تأييداً والأقل هن المسؤولات عن إعالة عدد كبير (سته وما فوق).

المهنة: الطالبات هن الأكثر تأييداً (45.9 %) تأتي بعدهن العاطلات عن العمل والعاملات فالأقل تأييداً هن ربات المنزل (26.7%).

الإيديولوجيا: تؤيد أكثرية العلمانيات وتعارض أكثرية الإسلاميات.

المحافظة: هناك شبه إجماع لتأييد التعامل معها كأى جريمة قتل بين النساء في الحسكة وكذلك تفعل أكثرية النساء في حلب، وأكثر من 40 % في دمشق وحمص لها الموقف ذاته. وتبلغ أدنى مستوياتها في إدلب ومخيمات تركيا، حيث لا تتجاوز نسبة التأييد الـ 9 % بين اللاجئات في هذه المخيمات.

المنطقة: تكاد تجمع النساء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية على التأييد بينما تنخفض النسبة إلى حدود الثلث في مناطق النظام وإلى حوالي الربع في مناطق المعارضة.

المحاصرين أكثر تأييداً من غير المحاصرين للتعامل معها كأى جريمة قتل.

القومية-الاثنية: فقط حوالي ربع العربيات أيدن التعامل معها كأى جريمة قتل بينما وصلت النسبة إلى شبه إجماع عند الكرديات.

الديانة- الطائفة: أيدتها أربع نساء في العينة المسيحية الصغيرة المكونة من عشرة، وحوالي ربع النساء السنة.

الحالة المدنية: العازبات هن الأكثر تأييداً (44.7 %) بالمقارنة مع المتزوجات والأرامل (حوالي الـ 30 %).

جدول 32 . عينة النساء: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	
التعليم				
2,8%	25,0%	13,9%	58,3%	أمية
8,6%	17,8%	18,4%	55,3%	ابتدائية
12,2%	27,3%	19,8%	40,7%	إعدادية
9,0%	39,2%	26,6%	25,2%	ثانوية
13,1%	41,1%	24,7%	21,1%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤولة عن إعالتهم				
9,0%	43,7%	21,7%	25,6%	حتى شخصين
13,5%	29,5%	22,5%	34,5%	من 3-5 أشخاص
10,1%	15,1%	27,3%	47,5%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة				
10,9%	36,4%	20,8%	32,0%	تمارس عمل ما
14,3%	45,9%	23,3%	16,5%	طالبة
7,4%	38,0%	26,9%	27,8%	عاطلة عن العمل
10,8%	26,7%	23,4%	39,1%	ربة منزل
الإيديولوجيا				
4,0%	84,8%	8,1%	3,0%	أقصى العلمانية
12,5%	55,0%	27,5%	5,0%	علماني
10,5%	38,8%	30,6%	20,1%	وسط
14,0%	14,3%	21,1%	50,6%	إسلامي
5,4%	12,0%	14,1%	68,5%	أقصى الإسلام السياسي
المحافظة				
2,4%	8,8%	18,4%	70,4%	مخيمات تركيا
19,9%	19,9%	34,2%	26,0%	إدلب
28,3%	33,0%	27,4%	11,3%	ريف دمشق
2,3%	41,9%	30,2%	25,6%	دمشق
16,2%	45,6%	29,4%	8,8%	حمص
6,8%	62,5%	15,9%	14,8%	حلب
3,5%	84,4%	9,2%	2,8%	الحسكة
المنطقة				
13,1%	36,9%	35,7%	14,3%	مناطق خاضعة لسيطرة النظام
11,8%	24,2%	24,0%	40,1%	مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة
5,4%	81,1%	10,1%	3,4%	مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة				
22,7%	40,2%	24,2%	12,9%	محاصرة
9,4%	20,8%	23,9%	45,9%	غير محاصرة

القومية-الاثنية			
12,4%	25,8%	24,9%	36,8%
2,8%	79,8%	12,8%	4,6%
الديانة-الطائفة			
11,0%	27,9%	23,9%	37,2%
2	4	4	0
الحالة المدنية			
10,6%	44,7%	23,5%	21,2%
10,2%	31,0%	22,4%	36,4%
16,5%	29,4%	23,5%	30,6%
3	8	6	6

عينة الرجال

يوجد ارتباط بين الموقف من العقوبة التي يستحقها القاتل وكل من المتغيرات التي يلخصها بالتفصيل الجدول (33) وهي:

التعليم: يزداد تأييد التعامل معه كأى جريمة قتل مع التقدم في المستوى التعليمي.

الإعالة: المسؤولين عن إعالة عدد أقل هم أكثر تأييداً.

المهنة: الطلاب هم الأكثر تأييداً.

الإيديولوجيا: العلمانيين أكثر تأييداً من الإسلاميين.

العمر: الأكثر تأييداً هم أولئك الذين تجاوزوا الـ 56 عام (حوالي الثلث)، أما النسبة عند الفئات العمرية الأقل فكانت بحدود الربع.

المحافظة: أكثرية الرجال في الحسكة تؤيد التعامل معها كأى جريمة قتل ولكن تتخفف النسبة بشكل كبير في باقي المناطق حيث

تصل إلى حوالي الثلث في حلب ودمشق وريفها وتبلغ أدنى مستوياتها في إدلب ومخيمات اللاجئين في تركيا حيث لم تتجاوز

نسبة التأييد الـ 5%.

المنطقة: أيدها أكثرية الرجال في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (أكثر من 60%) وحوالي الربع في مناطق سيطرة النظام و16.6%

% في مناطق سيطرة المعارضة.

الرجال المحاصرين أكثر تأييداً للتعامل معها كأى جريمة قتل من الغير محاصرين: 25.2% مقابل 8.9%.

القومية-الاثنية: تؤيدها أكثرية الكرد (أكثر من 60%) و فقط 19.3% من العرب.

الديانة-الطائفة: أيد التعامل معها كأى جريمة قتل 21.9% من السنة مقابل 3.2 فقط من الشيعة.

الحالة المدنية: العازبين أكثر تأييداً (حوالي الثلث) من المتزوجين (حوالي الربع).

جدول 33 . عينة الرجال: العقوبة التي يستحقها القاتل في حال كان الدافع هو خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	
التعليم				
3	11	5	1	أمية (بالعدد)
10,2%	17,3%	25,2%	47,2%	ابتدائية
9,3%	19,3%	17,9%	53,6%	إعدادية
5,2%	27,0%	22,3%	45,5%	ثانوية
9,7%	36,7%	18,2%	35,5%	جامعية وما فوق
عدد الأشخاص المسؤول عن إعالتهم				
8,3%	32,7%	14,3%	44,7%	حتى شخصين
8,6%	29,3%	18,5%	43,7%	من 3-5 أشخاص
7,9%	19,5%	28,6%	44,0%	سنة أشخاص وما فوق
المهنة				
8,2%	27,1%	21,0%	43,7%	يمارس عمل ما
9,5%	41,3%	22,2%	27,0%	طالب
9,0%	20,2%	11,2%	59,6%	عاطل عن العمل
الإيديولوجيا				
10,6%	70,7%	14,6%	4,1%	أقصى العلمانية
10,8%	38,1%	38,6%	12,6%	علماني
6,7%	26,9%	23,7%	42,6%	وسط
8,6%	8,6%	11,2%	71,6%	إسلامي
4,4%	17,5%	9,6%	68,4%	أقصى الإسلام السياسي
العمر				
10,2%	26,8%	13,0%	50,0%	حتى 25 عام
9,7%	27,6%	18,6%	44,1%	بين 26-35 عام
7,3%	27,6%	24,0%	41,1%	بين 36-45 عام
6,9%	24,7%	29,3%	39,1%	بين 46-55 عام
1,3%	32,9%	21,1%	44,7%	56 عام وما فوق
المحافظة				
0,0%	4,1%	8,1%	87,8%	مخيمات تركيا
10,6%	4,2%	13,1%	72,0%	إدلب
6,7%	16,5%	29,4%	47,5%	حمص
4,8%	29,8%	27,4%	38,1%	حلب
18,0%	33,1%	12,2%	36,6%	ريف دمشق
0,0%	37,7%	27,3%	35,1%	دمشق
7,2%	63,1%	23,0%	6,8%	الحسكة
المنطقة				
8,0%	24,0%	42,7%	25,3%	مناطق سيطرة النظام

8,7%	16,6%	12,6%	62,1%	مناطق سيطرة المعارضة
7,3%	63,9%	21,5%	7,3%	مناطق سيطرة الإدارة الذاتية
ضمن مناطق المعارضة				
10,6%	25,2%	8,9%	55,3%	محاصرة
7,3%	8,9%	15,2%	68,6%	غير محاصرة
القومية-الاثنية				
8,5%	19,3%	20,5%	51,7%	عربي
7,5%	63,8%	21,3%	7,5%	كردي
الديانة-الطائفة				
7,0%	21,9%	16,8%	54,3%	سني
6,5%	3,2%	58,1%	32,3%	شيعي
6	8	12	2	علوي (بالعدد)
الحالة المدنية				
11,6%	33,3%	13,8%	41,3%	عازب
7,3%	25,5%	22,3%	44,9%	متزوج
1	1	2	5	أرمل (بالعدد)
0	3	5	5	مطلق (بالعدد)

كطريقة لتلخيص النتائج استخدمنا مجدداً التحليل التجميعي وكانت المجموعات كالتالي:

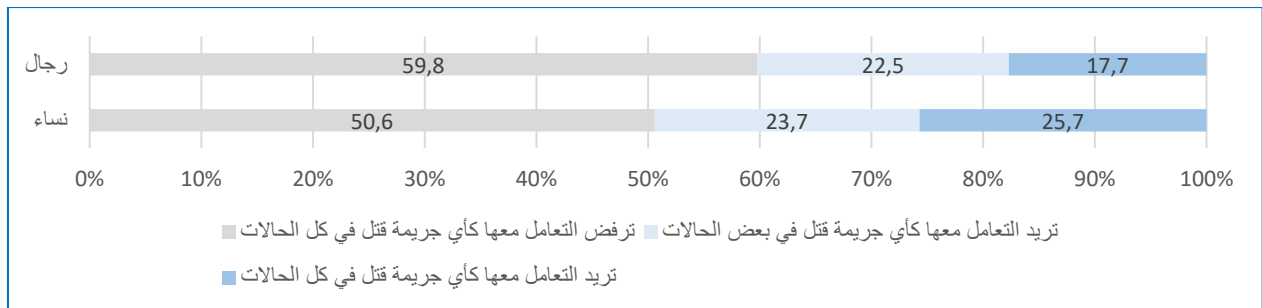
المجموعة الأولى ترفض التعامل معها كأى جريمة قتل في كل الحالات.

المجموعة الثانية تريد التعامل معها كأى جريمة قتل في بعض الحالات.

المجموعة الثالثة تريد التعامل معها كأى جريمة قتل في كل الحالات.

يظهر الشكل (19) كيف أن أكثرية الرجال (59.8%) ترفض التعامل معها كأى جريمة قتل، بينما تنقسم النساء على أنفسهن بين الرفض الكامل (حوالي النصف)، وبين أولئك الذين يريدون التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى في بعض الحالات (حوالي الربع) أو في كل الحالات (الربع أيضاً).

شكل 19. الطريقة التي يجب ان يتعامل بها القانون مع القاتل في حالة مايعرف بجرائم الشرف حسب الجندر



توصيات

تشير نتائج الدراسة بوضوح إلى الحاجة لكافة الجهود وتوظيف كل الإمكانيات لإحداث تغييرات حقيقية في التصورات عن العنف الأسري ضد المرأة في سوريا خصوصاً عند الرجال حيث يبدو أنهم أقل إدراكاً لخطورتها. وسيكون من المفيد الاعتماد على نتائج هذه الدراسة من أجل تحديد الفئات الديمغرافية والاجتماعية التي يتوجب التوجه إليها قبل غيرها عند وضع برامج وخطط لتحقيق كل من التوصيات التالية التي نراها ضرورية لإنجاز تقدم في مكافحة هذا النوع من العنف:

- أولاً: اتخاذ إجراءات وقائية تساهم في منع حدوث الاعتداءات ولذلك لا بد من الاستمرار في حملات التوعية بكل السبل الممكنة وتنظيم فعاليات جديدة.
- ثانياً: تغيير المواد الحالية المتعلقة بجرائم الشرف والتي تتساهل مع القاتل أمر لا بد منه، لكن يجب أن يترافق مع جهود جارة لمكافحة التصورات المنتشرة عنها في المجتمع والتي تميل إلى التساهل مع القاتل، خصوصاً عندما يكون دافع القتل هو اكتشاف وجود علاقة غير شرعية للضحية.
- ثالثاً: دعم النساء اللواتي يتعرضن لعنف أسري من خلال العمل على تشكيل هيئات على المستوى المحلي يمكن للمرأة التوجه إليها في حال تعرضها لعنف فلقد قالت نسبة كبيرة من النساء أن غياب هكذا جهة من الأسباب الأساسية التي تجعل المرأة تصمت عن العنف الواقع ضدها.
- رابعاً: إيلاء أهمية كبيرة لمسألة القاصرين في العنف الأسري ضد المرأة، حيث بينت النتائج أن نسبة كبيرة من هذه الاعتداءات تتم بحضور قاصرين وفي حالات كثيرة يكونون هم أنفسهم عرضة للاعتداء.
- خامساً: يتوجب على السلطات القادمة ضمان حصول المرأة على كافة التسهيلات التي تسمح لها بالشروع بالمسائلة القانونية للمعتدي من خلال تقديم الدعم القانوني في كافة مراحل الدعوى من قبل محامين متخصصين.
- سادساً: متابعة المشكلة من خلال الاستمرار بجمع البيانات الكمية بخصوص القضايا التي لم تتمكن هذه الدراسة من تناولها خصوصاً بين الفئات التي ظهرت في دراستنا هذه كجماعات أكثر عرضة للعنف أو تبريره. وكذلك مقارنة النتائج بشكل دوري لرصد تطور المشكلة ومعرفة كفاءة وفعالية الإجراءات المتخذة.
- سابعاً: البحث عن سبل عملية من شأنها زيادة مشاركة الجمعيات النسائية في القرارات التي تتخذ على المستوى الوطني أو المحلي بخصوص مكافحة التمييز ضد المرأة.

الاستبيان

1. إلى أي حد تعتقد أن اعتداء الزوج على زوجته منتشر في منطقتك؟
 - منتشر بشكل كبير
 - منتشر إلى حد ما
 - قليل
 - نادرا ما يحصل
 - لا اعرف
 - لا إجابة
2. هل تعرضت شخصيا أو شهدت موقف عنف داخل المنزل؟
 - نعم، انا شخصيا
 - شاهدت تعرض أحد أفراد العائلة لهكذا موقف
 - أنا شخصيا بالإضافة إلى أنني شاهدت موقف آخر لأحد أفراد العائلة
 - أبدا، لم اتعرض ولم أشهد أي موقف عنف داخل المنزل (إلى السؤال 5)
 - أفضل عدم الإجابة (إلى السؤال 5)
3. من كان الفاعل الرئيسي في آخر حادثة تعرضت لها أو شاهدتها؟
 - الشريك
 - إخوة
 - أقارب
 - أحد الوالدين
 - أصدقاء
 - غير ذلك
 - أفضل عدم الإجابة
4. هل قمت بالتبليغ عن هذه الحادثة لأي جهة؟
 - نعم
 - لا
 - أفضل عدم الإجابة
5. ما هي أهم ثلاثة أسباب تدفع المرأة لعدم تقديم شكوى عند تعرضها لاعتداء من قبل أحد أفراد العائلة؟ (ثلاثة خيارات على الأكثر)
 - من أجل الأبناء
 - الخوف من تبعات الشكوى
 - الخجل والرغبة في عدم اطلاع الآخرين على هذه المشاكل
 - لعدم وجود دخل يمكنها من اعالة نفسها
 - لأنه لا يوجد جهة تثق بها وقادرة على حمايتها
 - لأنها تعتبر ان هذا أمر عادي
 - لأنها تعتقد أن الحق مع زوجها
 - لان الشرع يسمح بذلك في حالات معينة
 - لأن اللجوء إلى المحاكم مكلف
 - غير ذلك
 - لا اعرف
 - لا إجابة

6. كيف يجب أن يتعامل القانون مع الرجل الذي يرتكب أي من الأمور التالية بحق زوجته؟

يجب معاقبة الفاعل	حسب كل حالة	لا يجب معاقبة الفاعل	لا أعرف / لا إجابة

7. ما هو موقفك من المقولات التالية

أوافق بشدة	أوافق	لست متأكد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق

8. هل تعرف امرأة تعرضت لاعتداء ما من قبل أحد أفراد عائلتها (زوج ، والدين ، أبناء ، أصدقاء ، أقارب...الخ)؟

○ نعم

○ لا (إلى السؤال 12)

○ لا إجابة (إلى السؤال 12)

9. هل تعرف إن كان عمرها أكثر من 18 عام أو أقل؟

○ أكثر من 18 عام

○ أقل من 18 عام

○ لا أعرف

○ لا إجابة

10. هل كان يتواجد معها أفراد قاصرين، أقل من 18 عام؟ (أبناء أو إخوة أو أقارب)

○ نعم، كان يتواجد معها قاصرين

○ لا، لا لم يكن معها قاصرين

○ لا أعرف

11. هل تعرضوا أيضا لعنف في تلك الحادثة/ او الحوادث؟

○ نعم، تعرضوا لعنف

○ لا، لا لم يتعرضوا لعنف

○ لا اعرف

12. في سوريا يتم تخفيف الحكم ضد مرتكب ما يعرف بجرائم الشرف، أي تلك التي يرتكبها أحد أفراد العائلة بحق المرأة

زاعماً أنها قامت بفعل يمس " شرف العائلة... كيف يجب أن يتعامل القانون السوري القادم مع هذا النوع من الجرائم؟

لا أعرف / لا إجابة	يجب التعامل معها كأى جريمة قتل أخرى	حسب كل حالة	يجب تخفيف الحكم عن القاتل	
				خيار الضحية الزواج من رجل من دين آخر
				خيار الضحية الزواج من رجل من طائفة أخرى
				خيار الضحية الزواج دون موافقة الأهل
				اكتشاف وجود علاقة غير شرعية

13. هل سمعت عن أي "جريمة شرف" وقعت في منطقتك خلال العام الماضي؟

- نعم
○ لا

16. المهنة حالياً

- مزارع
○ موظف حكومي
○ موظف في شركة خاصة/منظمات
○ مقاتل
○ مهنة حرة
○ طالب
○ مدير برتبة متوسطة
○ مدير برتبة عالية
○ عاطل عن العمل
○ ربة منزل
○ غير ذلك

14. الجنس

- رجل
○ امرأة

15. العمر

(....)

17. الحالة المدنية

- أمي
- ابتدائية
- اعدادية
- ثانوية
- جامعة
- دراسات عليا

21. الديانة- الطائفة

- سني
- شيعي
- علوي
- اسماعيلي
- درزي
- أزيدي
- مسيحي
- مرشدي
- أفضل عدم الإجابة

18. القومية -الاثنية

- عربي
- كردي
- ارمني
- اشوري
- تركماني
- شركسي
- أفضل عدم الإجابة
- غير ذلك

22. المنطقة الحالية

- محافظة الحسكة
- محافظة دير الزور
- محافظة الرقة
- محافظة حلب
- محافظة إدلب
- محافظة اللاذقية
- محافظة طرطوس
- محافظة حمص
- محافظة دمشق
- محافظة ريف دمشق
- محافظة السويداء
- محافظة القنيطرة
- محافظة حماه
- محافظة درعا
- مخيمات تركيا
- مخيمات لبنان
- مخيمات داخل سوريا

19. ما هو معدل الدخل الشهري؟

- اقل من ٢٥ ألف ليرة سورية
- بين ٢٥ ألف و ٧٥ الف ليرة سورية
- أكثر من ٧٥ ألف ليرة سورية
- أفضل عدم الإجابة

20. عدد الأفراد المسؤول عن إعالتهم

(....)

23. عند الحديث عن السياسة وشكل الدولة القادمة في سوريا , يجري الحديث عن تيارين سياسيين رئيسيين: العلمانيين الذين يريدون فصل الدين عن الدولة وجماعات الإسلام السياسي التي تريد إقامة دولة دينية، فيما يلي مجموعة من الأرقام، من 0 إلى عشرة، حيث صفر أقصى العلمانية، و10 أقصى الإسلام السياسي، في أي موضع تجد نفسك؟

10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0

